وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور'' يحي فارس'' بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير

تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية

من إعداد الطالب :

يحي مناصري

تحت إشراف:

أ.د/علي عبد الله

لجنة المناقشة:

الاستاذ الدكتور: علي مكيد .....جامعة المدية .....رئيسا.

الاستاذ الدكتور: علي عبد الله.....جامعة الجزائر3.....مشرفا ومقررا .

الدكتور : بوفاسة سليمان.....جامعة المدية .....عضوا ممتحنا.

الدكتور : سعداوي موسى.....جامعة المدية .....عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2012/2011

الإهداء

اهدي هذا العمل.

إلى من غرسا في نفسي مخافة الله في السر والعلن

وحببا إلى قلبي العلم والفضيلة والإيمان

إلى من ربياني صغيراً. ورعياني كبيراً

إلى رمز المحبة والعطاء . والدي ووالدتي

بارك الله فيهما.....وبارك عليهما.....ومتعهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي سائلاً المولى عز وجل أن يقيهم الفساد وشروره.

الى كلا زملائي

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.. أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد
صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وبعد..
أقدم شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي عبد اللهالمشرف على
البحث على ما بذله من جهود مخلصه ومساعدة قيمة
وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير على تطور وإتمام هذا البحث، فله مني
وافر التقدير والامتنان والدعاء له بالصحة والعافية وأن يجزيه الله عني وعن
طلبة العلم موفور الجزاء.
كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور
مكيد علي على تفضله بمناقشة الرسالة في مراحلها الأولية
والنهائية وإثرائها بآرائه وتوجيهاته السديدة فله مني جزيل الشكر وفائق
التقدير والاحترام.
كما أتقدم بشكري للمسئولين بمكتبة الكلية و كل العاملين بها
على ما بذلوه وقدموه لي من مراجع ومعلومات ساعدت في إخراج هذا البحث
بالصورة الحالية.
وأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء.	
فهرس المحتويات.	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال.	
فهرس الملاحق.	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد	
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول : ماهية الفساد	**3**
المطلب الأول : مفهوم الفساد	**3**
المطلب الثاني: أنواع الفساد:	**6**
المطلب الثالث: أسباب الفساد	**12**
المبحث الثاني : آليات الفساد و أبعاده الدولية وأثاره.	**16**
المطلب الأول : آليات الفساد	**16**
المطلب الثاني : البعد الدولي للفساد	**20**
المطلب الثالث: أثار الفساد	**25**
المبحث الثالث:قياس الفساد وجهود مكافحته.	**31**
المطلب الأول: قياس الفساد	**31**
المطلب الثاني: أهم مؤشرات الفساد	**34**
المطلب الثالث:جهود مكافحة الفساد	**38**
خلاصة الفصل الاول	**45**
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	
مقدمة الفصل	**47**
المبحث الأول:التنمية مفهومها،أهدافها ، أبعادها.	**48**
المطلب الأول:مفهوم التنمية	**48**
المطلب الثاني : أبعاد التنمية	**55**
المطلب الثالث: أهداف التنمية	**47**

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: مفهومها ،نظرياتها، استراتيجياتها	60
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	60
المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	63
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	71
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: مقاييسها،مقوماتها وأسباب تخلفها في الدول النامية.	77
المطلب الأول:مقاييس التنمية الاقتصادية	77
المطلب الثاني: مقومات التنمية:	81
المطلب الثالث: مبررات وأسباب تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية	84
خلاصة الفصل الثاني	92
الفصل الثالث: اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
مقدمة الفصل	94
المبحث الأول: واقع الفساد في الجزائر	95
المطلب الأول: مجالات الفساد في الجزائر:	95
المطلب الثاني: مظاهر الفساد في الجزائر:	99
المطلب الثالث: حجم الفساد في الجزائر	102
المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر	105
المطلب الأول:النموذج التنموي الجزائري و أسسه النظرية	105
المطلب الثاني:تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية	113
المبحث الثالث:تحديد اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر	117
المطلب الأول: تحليل الانحدار الخطي	117
المطلب الثاني:فرز واختيار مؤشرات النموذج القياسي للظاهرة المدروسة.	123
المطلب الثالث: تكوين النموذج القياسي المتعدد للظاهرة المدروسة:	138
خلاصة الفصل الثالث	143
خاتمة عامة	145

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1–1):	مؤشر مدركات الفساد للدول العربية	37
الجدول رقم(2–1):	القيم العظمى والدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية	80
الجدول رقم(3–1):	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة(2003	102
الجدول رقم(3–2):	تقدير حجم الدخول غير المشروعة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990	104
الجدول رقم(3–3)	حجم الاستثمارات و أولويات المخططات التنموية(67	107
الجدول (3–4)	تغير الأسس النظرية لاقتصاديات التنمية في الجزائر	110
الجدول رقم (3–5):	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة(1999–2001)	112
الجدول رقم (3–6):	تطور الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينا جزائري).	113
الجدول رقم (3–7)	تطور الدخل للأفراد بالدولار	115
الجدول رقم (3–8)	تطور مؤشر التنمية البشرية(1990	116
الجدول رقم (3–9)	توزيع اختبار D.W	123
الجدول رقم (3–10)	قيم معاملات الارتباط الزوجية	126
الجدول رقم (3–11)	ترتيب المتغيرات المستقلة حسب درجة ارتباطها الزوجي والجزئي بالمتغير التابع.	134
الجدول رقم (3–12)	معاملات التحديد	135

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(2–1): نموذج لمقياس كوسوف	79
الشكل رقم(3-1):تطور الناتج المحلي الإجمالي	114
الشكل رقم(3–2):تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	115
الشكل رقم(3–3): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	141
الشكل رقم(3–4): تجانس الخطأ	142
	143

فهرس الملاحق

العنوان	الصفحة
الملحق رقم (01):جدول البيانات الأولية المستخدمة في تحليل الانحدار المتعدد	161
الملحق رقم (02):نتائج تقدير النموذج بإدخال كل المتغيرات باستخدام برنامجspss.	163
الملحق رقم(03):نتائج تقدير النموذج النهائي باستخدام برنامج spss.	164
الملحق رقم(04):نتائج اختبار معامل التحديد المتعدد.	166

المـقدمة

المقدمة العامة:

لم يكن الفساد من الموضوعات التي تحضي باهتمام الكثير من الأساتذة والباحثين إبان العقود الأخيرة من القرن الماضي، فحينذاك كان جل الاهتمام منصبا على التنمية والتطوير، وكانت الآمال والطموحات تملا النفوس والعقول بالتفاؤل الذي يبشر ببدء مرحلة جديدة تتطلع إليها غالبية الدول، بعد إن توجهت نحو وضع الخطط التنموية الشاملة ورصدت الأموال والموارد لتنفيذها، وتكررت وعود السياسيين والقياديين المطمئنة للشعوب بحل مشكلات الفقر والمرض والتخلف، وتحسين مستويات العيش الكريم لعموم المواطنين .

فما الذي حصل يا ترى ونحن نرى أن موضوع الفساد يكاد يتصدر الاهتمام لدي الكتاب والمختصين خلال السنوات الأخيرة، وأن هذا الاهتمام لم يعد قاصرا على الجهود الفردية والمحلية بل تعداه إلى عقد العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية ووضع اتفاقيات بإشراك الهيئات والمنظما ت العالمية، إضافة إلى إعداد الخطط والبرامج التدريبية والوقائية، الأمنية والإعلانية والقضائية لمكافحته.

وقد دفعت ظاهرة الفساد انتباه الرأي العام والمجتمع الدولي والحكومات إلى ضرورة مكافحة هذه الظاهرة التي تتعارض مع المفاهيم الإنسانية والأخلاقية والدينية، ويعود الاهتمام من قبل الأوساط الدولية إلى عدة مبررات، لعل أهمها هو الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها الهيئات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية، حيث بينت أخر الدراسات أن جل هذه الدول تسيء استخدام هذه المساعدات الموجهة للتنمية، وفي كثير من الأحيان تطاله ا يد الفساد، ومن جهة أخرى تنامي ظاهرة الفساد وانتشارها على نطاق واسع ضمن رقعة الدول النامية وبين بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة.

ويشهد الواقع المعاش في العقود الأخيرة وعلى مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية تناميا سرطانيا لظاهرة الفساد، اتسع به مجاله، وشاعت صور ه حتى أضحى سلوكا متسما بطابع كلي الوجود، شمولي النطاق محيطا بالنظم الاقتصادية على تنوعها رأس مالية أو موجهة، متغلغلا في جميع مستويات التنمية، وقد نتج عن اتساع دائرة الفساد وعالميته عواقب وخيمة، أعاقت بشكل أو بأخر خطط التنمية عن تحقيق غاياتها وعرقلت جهود الاستثمار فيها وشوهت سياسة السوق المفتوحة، وأساءت إلى الإصلاحات المعتمدة وهي عواقب أدت كلها إلى كبح عجلة التنمية.

وقد تتفاوت وطأة الفساد وشدته ونمط ممارسته من مجتمع لأخر، لهذا فمن الضروري أن يكون لجهود المكافحة وللإطراف المعنية بها، رصيد معرفي عن خصوصية أوضاع الفساد في البلد المعني، وهناك أيضا اختلافات داخل البلد الواحد بين القطاعات المصابة بالفساد في الطبيعة الظروف والعوامل المهيأة له والآليات التي تجري بها ممارسته، لذلك فإن تكوين أرضية من المعرفة التطبيقية المستقاة من دراسة واقع الفساد في مختلف المجالات والقطاعات يمثل أساسا لصياغة أولويات المكافحة على المستوى الوطني، ولتشكيل برامج وجهود المكافحة الموجهة لقطاعات بعينها، وفضلا عن هذا فإن هذه الأرضية توفر أساسا لتقييم توابع الفساد من ناحية ولتقييم التقدم المحقق في برامج المكافحة على المستوى الكلي.

ولن تكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية إحراز أي نجاح على أرض الواقع ما لم تستند إلى دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهر الفساد في البلاد، تستند إلى مفاهيم منضبطة ومحكمة، لتدعم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها، ويمثل قياس متغيرات الفساد أحد أهم الركائز المنهجية التي تحقق هذه المصداقية، فالقياس هو الذ ي يمكن من التعرف على نوعية وحجم ظواهر الفساد وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعيا وهيكليا، ويمكن من التعرف على آثارها وتوابعها وانعكاساتها ويوفر إمكانية متابعة تطورها ومقارنتها داخليا وخارجيا.

ومن خلال ما تقدم ولدراسة هذا الموضوع والتطرق إلى جوانبه المتعددة، وللقيام بالتحاليل الضرورية التي تسمح بالحصول على النتائج المتوخاة من هذه الدراسة، وللخروج ببعض المقترحات التي قد تسهم في محاربة هذه الظاهرة والتقليل من أثارها السلبية قمنا بصياغة إشكالية بحثنا المتمثلة في:

1. الإشكالية:

ما مدى أهمية قياس الفساد وتحديد أثاره السلبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وللإحاطة بالجوانب المتعددة للإشكالية الرئيسية يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الفساد وما هي أهم أشكاله ،وما هي أهم المؤشرات المعتمدة، الأساليب والمداخل الممكنة لقياس وتحديد حجم الفساد؟.
- ماهو مفهوم التنمية الاقتصادية، أهدافها، أبعادها، و أهم مؤشراتها؟.
- ما هي أهم الآثار الناجمة عن انتشار الفساد بالنسبة للتنمية الاقتصادية ؟ وما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤشرات الفساد و حجمه ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

الفرضيات:

لكي نجيب على إشكالية بحثنا ونتعمق في دراستها ونضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تسهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في ما يلي:

- ليس للفساد مفهوم موحد، وتختلف أشكاله باختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية.
- تختلف وتتعدد المؤشرات المعتمدة، والأساليب المستعملة في قياس حجم الفساد بحسب التعريف والمفاهيم المعتمدة للفساد؛
- هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الفساد ومستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2. حدود الدراسة:

حدود مكانية: تمثلت في دولة الجزائر، مجالاً لإسقاط الجانب النظري من الدراسة، ذلك أن نتائج التحليل القياسي المتوصل إليها تبقي متعلقة بدولة الجزائر.

حدود نظرية وعلمية: تم تناول موضوعين أساسيين الأول هو الفساد والثاني هو التنمية الاقتصادية، ومن ثم التركيز على قياس اثر الفساد على التنمية الاقتصادية.

الحدود الزمنية:تم الاعتماد في التحليل القياسي على مؤشرات تمتد على فترة (1996-2010)وهي الفترة التي أمكن الحصول عليها.

3. أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع الفساد وعلاقته بالتنمية نذكر ما يلي:

أ. الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع الفساد.

ب. يعتبر موضوع الفساد أحد أهم مواضيع الساعة وأكثرها حساسية إلى جانب التنمية الاقتصادية.

ج. ندرة الدراسات والبحوث في مجال قياس الفساد بالجامعات الجزائرية سواء على المستوى النظري أو التطبيقي.

4. أهمية الدراسة:

أما أهمية بحثنا فتعود إلى الاهتمام الكبير الذي باتت توليه الحكومات والهيئات الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد وإلى الدارسات والأبحاث العديدة والمتنوعة المنجزة من قبل أكبر الباحثين والمختصين في العالم بغية الوصول إلى آليات تسهم في التخفيف من الانتشار الكبير لهذه الظاهرة.

5. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف التي نسعى إلى الوصول إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

أ. محاولة تبيان مختلف أشكال الفساد وأكثرها انتشارا في الجزائر؛

ب. محاولة إبراز أهم مسببات ظاهرة الفساد وأهمية اتخاذ إجراءات وقائية ضدها؛

ج. السعي إلى تبيان مدى أهمية قياس الفساد بما يسهم في تحديد الآثار السلبية له، وهو ما يساعد على تبني الاحتياطات والإجراءات الوقائية اللازمة.

6. المنهج المتبع:

للقيام بإنجاز بحثنا انتهجنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ويتجلى المنهج الوصفي في تجميعنا وشرحنا لعناصر بحثنا من خلال القيام بالمسح المكتبي، أما المنهج التحليلي فيظهر من خلال قيامنا بتحليلات واستنتاجات لبعض العناصر الأساسية في بحثنا.

7. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المتوفرة بالمكتبة الجزائرية والتي تدور حول موضوع الفساد، بحيث نجد بعضها قد ركز على الفساد الإداري فقط كما هو الحال في مذكرة:

حيمر فتيحة، التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري دراسة حالة الجزائر 1991-2006:مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الم اجستير

جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر، 2008. والتي ركز فيها الباحث على الدور الذي تلعبه التنمية الإدارية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ونجد بعضها الأخر قد ركز على أساليب مكافحة الظاهرة ونذكر منها:

"مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته ":.مداخلة للأستاذ مزاولي محمد من جامعة بشار في ملتقى حول "الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد " ب ورقلة والذي خلص إلى أن الرشوة تعتبر من أهم الإشكاليات المطروحة على الصعيدين المالي والاقتصادي وهي تشكل خطرا على نظام الحكم بشكل عام.

"المجتمع الدولي ومكافحة الفساد": مقال الدكتور حسين فريجة أستاذ محاضر بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة منشور في مجلة "الاجتهاد القضائي" العدد الخامس.والذي استعرض فيه مختلف الجهود الدولية في سبيل مكافحة الفساد.

"قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته- دراسة اقتصادية حول الجزائر-":دراسة للأستاذ "خلفي علي"و الأستاذ" خليل عبد القادر"، منشورة في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسيةالعدد2009/02، وقد تناول الأستاذان الفساد على انه ظاهرة اقتصادية واجتماعية قديمة قدم المجتمع البشري، متعدد الصور والأسباب تفاقمت حدته في السنوات الأخيرة بسبب التحولات العالمية والمتغيرات الداخلية، قد خلص الباحثان إلى أن الفساد يعد من اكبر تحديات العصر، وان ميكانيزمات مكافحته تعتمد على تناسق الجهود المحلية والدولية، مع ملاحظة عدم فعالية الميكانيزمات الجزائرية استنادا إلى المرتبة التي تحتلها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد ، كما أن قياس الفساد يعتمد حاليا على المنضمات الدولية.

إن ما يميز دراستنا هذه عن باقي الدراسات السابقة هو أنها اهتمت بدراسة الفساد وتحديد أثاره السلبية على التنمية في الجزائر بأسلوب إحصائي قياسي وذلك بالتركيز على أهمية قياس الفساد وتحديد علاقة مؤشراته مع مؤشر التنمية البشرية.

8. صعوبات البحث:

عند القيام بإعداد هذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

-صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بجوهر الموضوع .

- صعوبة الحصول على المؤشرات المناسبة للدراسة

-صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة التطبيقية لفترات طويلة تسمح بنتائج أفضل وتحاليل أعمق.

9. الأدوات المستخدمة:

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من الانترنت، وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على التحليل الإحصائي وهذا بالاعتماد على جداول وتمثيلات بيانية لمختلف التطورات التي مرت بها مفاهيم ومسارات التنمية الاقتصادية، كما تم الاعتماد على التحليل القياسي في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم في بناء النموذج القياسي المتعدد.

10. هيكل البحث:

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المترتبة على الإشكالية العامة، و مع الأخذ في الفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي حددناه، فإننا نرى أن نتناول هذا البحث من خلال خطة محددة تستلزم تناوله وفقا لما يلي:

- **الفصل الأول** : سنتناول فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالفساد، بحيث سنتطرق إلى كل من مفهوم الفساد وأسبابه، والأشكال المختلفة له، كما نتطرق إلى إشكالية قياس الفساد، وكذا المؤشرات والمداخل المختلفة في قياسه، بالإضافة إلى أدوات ومكنز مات مكافحة الفساد، وأسباب تعثر الجهود المبذولة في سبيل مكافحته.
- **الفصل الثاني**: نتطرق فيه إلى التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهومها وأهدافها، وأهم نظرياتها، وإبراز أهم مؤشراتها وأبعادها.
- **الفصل الثالث**: من خلاله سيتم التطرق إلا العلاقة بين حجم الفساد والتنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال عرض إحصائي تحليلي للعلاقة بين مؤشرات الفساد ومؤشر التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام أسلوب التحليل القياسي المتعدد ،وذلك بهدف تحديد مختلف الآثار السلبية للفساد على التنمية في الجزائر

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد

مقدمة الفصل:

منذ أن قامت على الأرض الحياة، عرف الفساد طريقه إلى البشر، متخذاً لنفسه دروبا شتى ومتوسلاً بأساليب متباينة، ومؤديا إلى آثار تفاوتت نتائجها باختلاف صوره وميادينه وتباين أحجامه، واستحوذت ظاهرة الفساد ومواضيعها اهتمام المنظمات والهيئات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، خصوصا في السنوات الأخيرة وأصبحت حديث الساعة على كافة الأجهزة والمستويات مما ا ستوجب التعاون الدولي (حكومات ، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، ...) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة ، ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة، وإنما شملت أيضاً الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، حتى أضحى موضوع الفساد يحظى بالأولوية في قائمة اهتمامات الحكومات في هذه الدول، وسنحاول في هذا الفصل تقصي موضوع الفساد من خلال الوقوف على مفهوم الفساد، أنواعه، أشكاله في المبحث الأول، ودوافع الفساد ومختلف الآثار التي تجدرت في المجتمعات بفعل تفشي هذه الظاهرة في المبحث الثاني، ثم ننتقل في المبحث الثالث للحديث على الجهود الدولية والوطنية في مكافحة تفشي هذه الظاهرة وسنتطرق أيضا إلى قياس الفساد ومؤشراته.

المبحث الأول: ماهية الفساد

إنّ ظاهرة الفساد بشكل عام ورغم قدمها لم ترق إلى ما تستحقه من اهتمام من قبل المنظِّرين والباحثين وكذلك السَّياسيين والإداريين –هذا رغم أضرارها وأثارها الخطرة والمدمَّرة – إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة تزايد في السنوات الأخيرة، وأصبح الحديث عن الفساد محور الاهتمام ليس على مستوى رجال الفكر والسياسة والإدارة فحسب بل حتى على مستوى المواطن العادي، والفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين فهي تأخذ أشكالا متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع المجتمعات، وسنحاول في هذا المبحث تبيان ماهية الفساد من خلال التطرق إلى مفهومه وأنواعه وكذلك الأسباب المختلفة لانتشاره.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

إن هناك اختلاف واضح بين الكتاب والباحثين عندما يتعلق الأمر بالفساد ومفهومه، ومردُّ هذا الاختلاف يرجع في الغالب إلى تباين خلفيات المعَّرفين وتخصصاتهم العلمية والفلسفية، وإلى تباين المعايير المجتمعية والحضارية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيا ت وما هو مبرَّر ومقبول منها، بحيث يرى "simpson werner" أنَّ مفهوم الفساد تطور عبر ثلاث مدارس فكرية هي[1]:

1. **المدرسة القيمية**: وهي المدرسة التي تؤكد المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التي تحارب الفساد وتعده مرضا فرديا هداما للشخص؛

[1]– فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي في الجزائر (1989-2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007، ص9.

2. **المدرسة الوظيفية:** والتي استندت إلى المنهج البنيوي الوظيفي في طرحها، وقد عدت الفساد ظاهرة طبيعية ومصاحبة للنمو، وثمنًا لا بد من دفعه لدفع عجلة التنمية؛

3. **مدرسة ما بعد الوظيفية:** والتي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين كرد فعل على تزايد الفساد وانتشاره من جهة وعلى عيوب الفلسفة الذرائعية التي استندت إليها المدرسة الوظيفية من جهة أخرى، ولقد أعاد رواد هذه المدرسة تأكيد المبادئ الأخلاقية والقيمية للوظيفة (العامة أو الخاصة) وعارضوا الافتراضات النظرية للوظيفيين محذرين من تأثيراتها ومشددين في الوقت ذاته على ضرورة تطوير استراتيجيات متنوعة الأبعاد لمكافحة الفساد.

وقد أُعطيت للفساد تعريفات عديدة في نظرتها وطابعها وفلسفتها، فمنها من يوسع مضمونه لربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسيب والفوضى واستجابة للحاجة والعوز أو ردة فعل لأوضاع سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة ، على أنَّه ومع الاعتراف بوجود هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم الفساد، فإننا سوف نورد بعض التعريفات الشائعة له:

يعرف الفساد على أنَّه:"خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية، والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية (مثل الرشوة) والبعد عما هو أصلي أو نقي أو صحيح"[1].

كما يعرف على أنَّه "سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على/ أو إعطاء ميزة من اجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة"[2].

وعرفهvito tanzi بقوله : " الفساد هو تعمُّد مخالفة مبدأ التحفظ –الحرص على تطبيق قواعد العمل مع كافة الأطراف– بهدف الحصول على المزايا لذوي الصلة "[3]. وهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذا التعريف:

أ. **العنصر الأول:** و يتناول مبدأ التحفظ الذي يتطلب ألاّ يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بمصالح عدة أطراف، فالتحيز إلى جانب أحد الأطراف المرتبطة بالقرار الاقتصادي يعد اختراقا ومخالفة لمبدأ التحفظ؛

ب. **العنصر الثاني:** أن يكون انتهاك مبدأ التحفظ قد تم بشكل مقصود وليس حدثا عرضيا؛

ج. **العنصر الثالث:** فهو أن تتحقق مصلحة جراء مخالفة مبدأ التحفظ سواء للفرد الذي قام بمخالفة المبدأ أو لذوي الصلة.

---

[1]– جواد رمشي، الفساد المؤسسي، هل وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مركز المشروعات الخاصة2006.

[2] – محمد مصطفى سليمان، حوكمت الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2006، ص32.

[3] – بوريس بيجوفيتش ،"أراء في الفساد ... الأسباب والنتائج "، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد13، 2005، ص23 .

ويعرفه آخرون بأنَّه: "خلل في منظومة الحقوق والواجبات في المجتمع، يعطي أفرادا أو جماعات حقوقا غير مستحقة على حساب الافتئات من حقوق الآخرين، أو يعفي مجموعة معينة من الواجبات أو الخضوع للقوانين المتفق عليها في المجتمع نتيجة لاقترابهم من السلطة أو قدرتهم على التأثير فيها بالمال أو غيره "[1].

ويعرف نائب رئيس مركز البحوث الإفريقية والعربية الفساد بقوله :"إن الفساد نتيجة طبيعية لتعارض المصالح بين العام والخاص حيث يفضَّل بعض الأشخاص مصالحه الخاصة على الصالح العام، فيستخدمون نفوذهم أو سلطتهم للاستيلاء على المال العام لهم أو لأقربائهم أو لمعارفهم، من هنا فإن منظمة الشفافية الدولية عرَّفت الفساد بأنه: (سوء استخدام السلطة الممنوحة من اجل تحقيق منفعة خاصة)،ثم زادت الأمر وضوحا عندما دققت هذا التعريف للفساد فوصفته بأنه (السلوك الذي يمارسه المسئولون في القطاع العام أو الحكومي سواء كانو ا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم .بصورة غير قانونية ومن خلال استغلال السلطة الممنوحة لهم)"[2] .

كما عرَّف على أنَّه:" اختلال ناجم عن تسيير معيب أو غير مستقيم، يمثل التحايل إحدى تجلياته الرئيسية، والتحايل هو كل عمل يبتغى منه صاحبه مغالطة، أو إلحاق ضرر بغيره ، أو تحوير قاعدة أو نظام قانوني عن طريق سلوك حاذق، ويعد التزوير والاختلاس والمغالطة بعض من أوجهه"[3].

وقد وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي :"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة،كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين،كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[4].

من خلال هذا التعريف يمكن تبين آليتين رئيسيتين من آليات الفساد أولهما آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاع العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور، أما الثانية

1- وائل نوارة،" المواطنة في مصر بين الفساد وتحدي البقاء"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد21، 2008، ص37 .

2- جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد2005،13، ص3.

3- أحمد شريف ولد شيخنا،الفساد داخل المؤسسات: الأسباب ، العوامل المساعدة وسبل المكافحة.متاح على الموقع:

تاريخ http://www.ecorim.net/index.php/2011-04-02-16-57-43/90-2011-04-28-10-10-48

الاطلاع:2011/12/28.

4- محمود عبد الفضيل،"مفهوم الفساد ومعاييره:الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"،مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص80.

فهي الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وهذا النوع من الفساد هو الأكثر انتشارا في البلاد العربية[1].

ويعرفه " أحمد هيجان" بأنه :"ظاهرة عالمية تتضمن استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد أو المؤسسات من داخل أو خارج الجهاز الحكومي، وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي"[2].

كما يعرف بأنه:" العمولات الخفية وغيرها من السلوكيات غير المشروعة التي يتورط بها أصحاب السلطة العمومية أو الخاصة حينما يخرقون الواجبات اللصيقة بصفتهم بغرض الحصول على امتيازات غير مشروعة مهما كانت طبيعتها سواء لأنفسهم أو لغيرهم"[3] .

وبغض النظر عن التعريفات السابقة فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من المضامين التي ينبغي أن يتضمنها أي تعريف لمفهوم الفساد، وهذه المضامين هي على النحو التالي[4] :

- إنَّ الفساد يحدث في الجهاز الحكومي كما يمكن أن يحدث في المنضمات الخاصة؛
- إن الفساد يحدث نتيجة لدوافع شخصية تدفع الشخص إلى الانحراف عن قواعد السلوك المفترض. أو أنَّه قد يكون نتيجة لضغوط خارجية، وذلك تبعا للبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسود المجتمع؛
- إنَّ الفساد من الممكن أن يحصل على مستوى الفرد كما يمكن أن يحصل على مستوى الجماعة بحيث تشترك عدة مجموعات أو مؤسسات بل حتى دول في أعمال فساد تمكنها من الحصول على منافع لها أو لجهات معينة بدلا من إفادة الصالح العام؛
- على الرغم من الإقرار بشيوع الفساد بوصفه ظاهرة عالمية إلا أن ذلك لا يعني تشابه ممارسات الفساد في جميع المجتمعات بنفس الأسلوب، وهذا يعني أن طرق البحث عن أساليب ممارسات الفساد وكيفية مواجهته تختلف بحسب ظروف المجتمعات؛
- إنَّ استنكار الفساد في عمومه لا يلغي حقيقة أن هناك بعض ممارسات الفساد التي قد تكون مقبولة في بعض المجتمعات بحكم القيم السائدة في هذا المجتمع.

المطلب الثاني: أنواع الفساد

---

[1]–سمير التنير، "محاولة في تعريف الفساد"،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،متاح على الموقع:
http://www.dctcrs.org/s2555.htm2011/11/28 تاريخ الاطلاع:

[2]– Daniel domel ،face a la corruption، edetion karthala ، paris 2003،p43.

[3]– يحي النجار ،"الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي"، متاح على الموقع: http://www.eacbu.com/no54.html تاريخ الاطلاع: 2011/11/12.

[4]– عبد الرحمن احمد هيجان، الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، مرجع سابق، ص5.

قسم المختصون الفساد إلى أصناف مختلفة، كتقسيمه إلى فساد مالي وفساد إداري، وتقسيمه إلى فساد سياسي وفساد اقتصادي، وكذلك تقسيمه إلى فساد كبير وآخر صغير.

وقد وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد، إحداها تعتبر الفساد عاملا خارجيا بالنسبة للعملية السياسية والأخرى تعتبره جزءا داخليا منها.ووفقا لأي من الرأيين، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الفساد وهي[1]:

النوع الأول : وهو الفساد الذي يؤدي إلى حصول الفرد أو الشخص المعنوي على حق من حقوقه القانونية، فهو فساد دون سرقة، بحيث إذا قدم شخص مثلا رشوة إلى موظف حكومي لاستخراج جواز سفره دون وجود عائق قانوني يمنع إصدار هذا الجواز فإن الصورة المحددة لهذا النوع من الفساد هي رشوة المسؤولين لتخطي الصفوف والحصول على خدمة قانونية .

النوع الثاني: وهو ذلك الفساد الذي ينتهك القواعد القانونية أو يؤدي إلى التطبيق المتحيز لهذه القواعد، وهو أكثر أنواع الفساد وضوحاً وأهم الآثار المباشرة لهذا النوع من الفساد هي عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل .

النوع الثالث: وهو ما يطلق عليه" الاستيلاء على الدولة " ، وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظَّمة للدولة من قواعد تراعي المصلحة العامة إلى قواعد وتعليما تحابي مصالح المفسدين . والافتراض الأساسي في تفسير هذا النوع من الفساد هو أن التشريعا ت والسياسات العامة تتأثر بشكل حاسم عن طريق رشوة أعضاء المجالس التشريعية من جانب رجال الأعمال وذوي المصالح ، بمعنى أن السياسات العامة يتم وضعها لصالح تلك الأقليات.

كما أنَّه يمكن تصنيف الفساد، باستخدام مجموعة معاير إلى عدة أصناف:

المعيار الأول : وهو الفساد من حيث نوع القطاع[2]:

1. **فساد القطاع العام** : وجد القطاع العام لكي يبقى وإنَّ بقاءه مرهون بأدائه وفاعليته، وتحقيق الأهداف التي وُجد من أجلها، ولكن الشكوى كانت ولازالت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة، إذ يبدو أن القطاع العام يعدُّ مرتعًا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة، فيكون التعويض هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص، وتحويل المواقع إلى متاجر يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المؤسسات والشركات العامة أو تخسر مادامت الدولة هي المالك والقادرة على تعويض الخسائر وتغطية السرقات.

---

[1]- بوريس بيجو فيتش،"أراء في الفساد ... الأسباب والنتائج "، مرجع سابق، ص26.

[2]- هاشم ألشمري، إيثار ألفتلي،الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2011، ص ص49-50 .

2. **فساد القطاع الخاص**: يعم الفساد في مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص من خلال خطوط الاتصال بينهما، يقول "حلمي أبو العيش ": "إنَّ الفساد لا يمكن أنَّ يحدث من جانب واحد لأنه عملية تفاعلية لا بد لها من طرفين، أي أن شكوى القطاع الخاص من الفساد تعني أيضا أن في القطاع الخاص من يتجاوب مع الفساد العام ويتبادل معه المصالح"[1].

المعيار الثاني : وهو يتصل بالتنمية الاقتصادية، و تبعا لنوعين من التبادل يوجد أنواع مختلفة من الفساد[2]:

فالنوع الأول من التبادل يسمي حق التبادل غير المشروط " **الفساد الموسع**" نتيجة الحرية الاقتصادية، ويؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل، والنوع الثاني من التبادل يسمى التبادل الحر المقيد بشروط " **الفساد المحدود**"، حيث يؤدي إلى نقل الثروة من أصحابها إلى أفراد آخرين بدلا من إعادة توزيعها على أفراد المجتمع.

المعيار الثالث :حسب درجة التنظيم وهو نوعان[3]:

1. **الفساد المنظم**: وهو ذلك النوع الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة معينة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها .

2. **الفساد العشوائي (غير المنظم)** : وهو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق ولا يمكن خلال أي من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إيقافها وهذا يعرقل سير الأعمال مما يجعل أثر الفساد مضاعفاً.

المعيار الرابع : من حيث مظاهر الفساد، ويشتمل الفساد من حيث مظهره على عدة أنواع تتمثل في[4]:

أ. الفساد الإداري؛

ب. الفساد المالي؛

ج. الفساد الثقافي؛

د. الفساد السياسي؛

هـ. الفساد الاقتصادي.

1. **الفساد الإداري**: وهو "كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب العامة.مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية

---

[1]– نجي توكل ،حوار العدد ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد13، 2005، ص12.

[2]– أمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص9 .

[3]–الفساد الإداري المالي في المجتمع العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص26.

[4]– بن عاتق حنان، موساوي زهية،محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 2006، ص8.

الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي"[1].

كما يعرف على أنَّه: "كل سلوك يرتبط بالعمل أو الوظيفة يخالف الشرع أو النظام أو العرف سواء كانت المخالفة كبيرة أو صغيرة "[2].

أما مظاهر الفساد الإداري فمتعددة ومتداخلة ويمكن ملاحظتها في:

أ. عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور و الانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف و استقبال الزوار والانتقال من مكتب لآخر و الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل؛

ب. عدم تحمل المسؤولية؛

ج. إفشاء أسرار الوظيفة و الخروج عن العمل الجماعي...الخ.

وغالبا ما نجد أن انتشار أحدها يكون سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى، وباختصار نقول أن الفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وبالتالي عدم القدرة في تحقيق أهداف المؤسسة وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل، وقد يأتي من التسيب ومن عدم وجود آلية نشطة للاتصال والتبليغ[3].

2. **الفساد المالي**: ويشمل تلك الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية... وتتجلى لنا مظاهر الفساد المالي في:

أ. الرشاوى؛

ب. الاختلاس؛

ج. التهرب الضريبي؛

د. إعادة تدوير الإعانات الأجنبية للصالح الخاص؛

هـ. قروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات؛

و. العمولات والإتاوات الناتجة عن العقود.

3. **الفساد الثقافي**: يستخدم مصطلح الفساد الثقافي لتوصيف حالة أي جماعة ثقافية تخرج عن الثوابت العامة وتعمد إلى تفكيك هويتها وخصائصها والمساس بمواضيع الطهر والعفة في ثقافتها، ويقول "لحسن بو نعامة" أن الفساد الثقافي هو أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، إذ أن نضيره "إداريا" كان أم "ماليا" فإن ثمة إجماعا على إدانته، وتسُنُ الدول تشريعات وقوانين لملاحقته ومكافحته، بينما يتمتع الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى بـ"حرية

---

[1]–عبد الحليم بن مشري ،"الفساد الإداري مدخل مفاهيمي"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، ص14.

[2]–عز الدين كحيل،"الفساد مفهومه ومكافحته في التصور الإسلامي"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، ص27 .

[3]– بن عاتق حنان، موساوي زهية، محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية مرجع سابق، ص13.

الرأي"، رغم أن هذه الحرية لا تمارس إلاّ لمساس الثوابت العامة، كما أن ثقافة وقيم أي مجتمع لا تبنى بين ليلة وضحاها بل تحتاج إلى أجيال من اجل أن تجمع في منظومة اجتماعية سليمة، لكن خسارة هذه القيم قد لا تحتاج إلى أجيال من اجل أن تنهار[1].

4. **الفساد السياسي:** يعرف الفساد السياسي بأنه: "تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، فمتى تم تغليب المصالح الخاصة لصانعي القرار على مصالح العامة كان ذلك دليلا على وجود الفساد السياسي".

ويعرفه " Y . MENY" وهو عالم سياسة بأنَّه: "شكل للتبادل الاجتماعي السري، يعتمد من خلاله من يمسكون بزمام السلطة السياسية والإدارية إلى تقدير سلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التي يمارسونها بمقتضى تفويض أو وظيفة ما، تقديرا ماليا"[2].

ويؤكد البعض أن جرائم الفساد السياسي تظل محورا وعاملا من العوامل المساعدة على انتشار كافة أنماط الفساد الأخرى[3].

وينظر للفساد السياسي عادة من زاويتين [4]:

أ. زاوية القيادة العليا التي ترفع شعارات الاستقامة وتعلن الحرب على الفساد ولكن لا تترجم شعاراتها على ارض الواقع بسبب الأجهزة الحكومية والأجهزة الحزبية المتنافرة ومجموعات الضغط والمصالح .

ب. زاوية الفساد السياسي العام الذي يأخذ أشكالا مختلفة مثل الرشاوى المباشرة للقيادات الإدارية والسياسية والرشاوى المستمرة التي تأخذ شكل التبرعات للأحزاب السياسية وتمويل الانتخابات ورشوة الناخبين.

ويختلف الفساد السياسي عن الفساد بصفة عامة في ناحية أساسية، فالنوع الأول يتم إما في نطاق العمل العام أو المجال العام أو أنه يجري في مساحات الالتقاء بين النشاطين العام والخاص (كأن يستخدم الساسة ما يتمتعون به من ميزات في السيطرة على الموارد النادرة لمبادلتها بصورة غير مشروعة مع أصحاب المشروعات الخاصة تحقيقا لمنفعة الطرفين)، وهكذا فإن الفساد السياسي يشير إلى ظاهرة تكون فيها الدولة وموظفيها طرفا وحيدا أو طرفا أساسيا في علاقة الفساد[5].

5. **الفساد الاقتصادي:**

يعرف الفساد في بعده الاقتصادي بأنَّه: "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وتكون المحصلة النهائية لجرائم الفساد تتمثل بتحقيق منافع مادية أو تجنب النفقة أو هدر المال العام " وهذا هو البعد الاقتصادي لهذه

---

[1]–لحسن بو نعامة عبد الله، الفساد وأثره على القطاع الخاص، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض، السعودية، 2003، ص9 .

[2]– بيتر لاكوم، الفساد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2009، ص16.

[3]–محمد أمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2007، ص51.

[4]–محمد أمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص52

[5] لحسن بونعامة عبد الله، الفساد وأثره على القطاع الخاص، مرجع سابق ص7 .

الجرائم مما يترتب عليها أثارا وانعكاسات خطيرة على الحياة الاقتصادية في الدولة والمجتمع ، فما يتحقق من جرائم الفساد على الصعيد الاقتصادي يؤدي إلى هدر المال العام وتبديد الموارد الوطنية وعدم إنفاقها بشكل يحقق الصالح العام حتى و إن لم يكن الغرض منها الحصول على نفع خاص ، فكثيرا ما نلاحظ الإسراف على الاحتفالات والمهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية والرياضية والإنفاق الترفيهي في مجتمع يعاني الفقر والبطالة ونقص الموارد، والقيام بمشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية، وإن الفساد يعد من الجرائم الاقتصادية وذلك لتعلق هذه الجرائم بالمال العام والثروة الوطنية والمصلحة الاقتصادية للدولة والمجتمع ، ويمثل المال العام في الوقت الحاضر والمستقبل الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول[1].

المعيار الخامس: تصنيف الفساد وفق معيار الحجم.

يصنف الفساد وفق الحجم إلى" فساد كبير" و"فساد صغير"، وتوجد هناك معايير كثيرة تصلح لاعتمادها في التمييز بين الفساد الكبير والفساد الصغير نذكر منها[2]:

1. **منصب الموظف الذي المعني بالفساد:** فيعد الفساد كبيراً إذا كان مرتكب الفساد موظف يشغل درجة عليا في السُلم الإداري ، ويعد الفساد صغيراً إذا كان مرتكبه موظف في الدرجات الدنيا من السُلم الإداري ، بغض النظر عن صغر قيمة الفساد أو ضخامته.
2. **قيمة الفساد** : كلما كانت القيمة المالية للفساد كبيرة عُد الفساد كبيرا، فتعد جريمة الرشوة أو الاختلاس فسادا كبير إذا كان مبلغها كبيراً ، وبخلافه تعد فساد اً صغيراً ، بغض النظر عن كونها مرتكبه من موظف كبير أم صغير .
3. **اهتمام الرأي العام** : فتكون القضية من قضايا الفساد الكبير عندما تكون محل اهتمام الرأي العام، بغض النظر عن كون مرتكب الفساد موظف كبير أم موظف صغير، وبغض النظر عن أنها بمبالغ كبيرةً أم صغيرة.
4. **أهمية القطاع** : يعد الفساد كبير ا إذا ما استهدف أو وقع في القطاعات البالغة الأهمية للدولة، كالفساد الذي يقع في القطاع النفطي في البلدان النفطية لأنه نبض الحياة الاقتصادية في البلاد، أو الفساد الذي يقع في قطاع العدالة أو التربية أو الصحة.
5. **آثار الفساد:** يعد الفساد كبيراً متى ما كانت آثاره خطيرة على المجتمع بغض النظر عن كبر المبالغ التي وقع بها أو أهمية منصب الموظف الذي جاء به.

---

[1] طارق عبد الرسول الدباغ، الآثار الاجتماعية للفساد الحكومي، متاح على الموقع:
http://www.alnajafnews.net/najafnews/news.php?action=fullnews&id=59458. تاريخ الاطلاع:2011/12/23

[2] – إحسان شمران الياسري ،معايير تمييز الفساد، متاح على الموقع: http://almadapaper.net/news.php?action=view&id=30530 تاريخ الاطلاع:2011/12/23.

6. **الفساد المشرَّع**: بعض صور الفساد تأتي به القوانين ، مثل القوانين التي بالغت في رواتب كبار موظفي الدولة، وإعطاء امتيازات كبيرة غير مستحقة للوزراء و لأعضاء السلطة التشريعية وغيرها فيعد الفساد الذي تشَّرعه القوانين فساد كبيراً.

7. **الفساد في المشاريع الكبرى** : فما يقع في إعداد أو إحالة أو تنفيذ المشاريع الإستراتيجية الكبرى يعد من قضايا الفساد الكبير.

8. **أهمية المؤسسات**: كالفساد الذي يقع في السلطات أو الجهات ذات الطبيعة الرقابية كالسلطة التشريعية أو السلطة القضائية، فالرشوة للقضا ة ولو كانت بمبالغ صغيرة هي أكثر خطورة من أي شكل آخر من أشكال الرشوة، واستغلال النفوذ من قبل النواب هو أخطر صور استغلال النفوذ لأنَّه يقع من أشخاص يشغلون المناصب في أقوى السلطات الرقابية.

9. **الممارسات المولدة للفساد**: بعض صور الفساد لا تقف عن حد كونها فساد اً، بل تكون أساسا لمظاهر فساد أعمق واكبر، فتعاطي موظف ما رشوة للإسراع بمعاملة معينة يعد من صور الفساد التي لا تؤسس لفساد آخر، إلا أن التعيين في المناصب القيادية على أساس المحسوبية أو الحزبية أو الطائفية، دون النظر إلى معايير النزاهة والكفاءة، فساد يؤسس لفساد آخر بطريقة أعمق وبصور أكثر، فحينما يُعيَّن غير النزيه أو غير الكفء في المناصب الهامة فذلك تمهيد لصور فساد أخطر وأكبر، فيكون الفساد الممهد لصور فساد أخرى هو فساد كبير.

المطلب الثالث: أسباب الفساد

تتعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من دولة إلى أخرى، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي، فالفساد آفة ترمي بضلالها على جميع المجتمعات دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة على اختلاف نضمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويشير" محمد هشماوي" إلى ثلاث مقاربات يرى بأنَّها تفسر انتشار الفساد وهي[1]:

1. **المقاربة السوسيولوجية**: تركز أساسا على ما اسماه ب"الكلفة الأخلاقية" أي انعكاس استيعاب قيم الخدمة العمومية من طرف الموظفين الإداريين، إذ أ ن التغيرات في الكلفة الأخلاقية تفسر بالتطور الأخلاقي للمجموعة" كلما كانت الكلفة الأخلاقية مرتفعة كلما كان الفساد ضعيف الانتشار".

2. **المقاربة الاقتصادية**: إنَّ الفرد إنسان اقتصادي بطبعه يقوم ب"اختيار عقلاني " باللجوء إلى الفساد عندما يجعل منه النظام المؤسساتي للحوافز مفيدا.

3. **المقاربة الثالثة المحللة لأسباب الفساد هي نظرية الألعاب** : إن الاختيار بين الامتثال وانتهاك معايير الخدمة العمومية لا يرتبط فقط بالاختيارات الفردية والبيئة المؤسساتية ولكن أيضا بالتفاعل الاستراتيجي مع

[1]– محمد هشماوي، الفساد يستعمر الدولة في الجزائر، متاح على الموقع: http://espoirmaghreb.wordpress.com/tag/debat/ تاريخ الاطلاع: 2011/10/15.

اختيارات يقوم بها أفراد آخرون، بمعنى كل ما كان الفساد منتشراً كلما قلت إمكانية التبليغ عنه من طرف أولئك الذين هم ضمن تبادلات غير شرعية، وستكون التكلفة التي يدفعها أولئك الذين يريدون أن يبقوا نزهاء ، أكبر، وبالعكس كلما كان الفساد هامشياً كلما أصبح البحث عن شريك موثوق به أمرا صعبا.

يرى" شارل عدوان: "انه يوجد عاملان أساسيان لانتشار الفساد في الأقطار العربية هما الطبيعة القبلية والتاريخ الاستعماري، بحيث أن الطبيعة القبلية التي يتميز بها المجتمع العربي تؤدي إلى عدم الفصل بين المصلحة العامة أو (مصلحة القبيلة أو العشيرة) والمصلحة الخاصة، هذا الخلط بين المصلحتين يصل إلى حد يشعر معه الفرد أن من حقه استغلال الموارد أو الممتلكات العامة لمصلحته الشخصية فهو لا يجد فارقا بين المصلحتين، أما العامل الثاني فقد تسبب الاستعمار في خلق شرخ بين الحكومة الاستعمارية والمواطنين، كما حرص على أن يضل الحكم بعد رحيله قصراً على بعض العائلات أو العشائر، وقد استمر هذا الشرخ حتى بعد الاستقلال بين الحكومة والمواطنين وبين القطاع العام والقطاع الخاص وأصبح هذا الوضع يبرر استهتار الأفراد بالمصلحة العامة واستغلالها لمصلحتهم الشخصية[1].

كما حدَّد البعض رؤيتين لأسباب الفساد، وترتبط بالسياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم فيه[2]:

أ. **الرؤية الأولى**: والفساد وفق هذه الرؤية سببه سياسي، بحيث يُنسب الفساد إلى الدكتاتورية، وتتركز على الحاكم الذي يحوز على السلطة ويجهض المشاركة الشعبية، ومظاهر هـ هنا لا تقف عند الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات أو ما يسمى بلعبة المصالح؛

ب. **الرؤية الثانية**: وهي تُعزي الفساد إلى النظام الرأس مالي المرتبط بالسوق الرأس مالية العالمية، ذلك أنه يقوم على التنافس من أجل المصلحة الفردية والسعي وراء المادة دون اعتبار للقيم ، وتتناول هذه الرؤية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، فالدولة تمنح القطاع الخاص التراخيص وتنضم الأسعار وتفرض الضرائب والرسوم وفي المقابل يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الوزارية والحكومية، وما يقدم هـ للعاملين في الحكومة من ذوي السُّلطة والنفوذ من رشاوى وعمولات.

أما "الكبيسي" فقد وضع تصورات ورؤى المعنيين بالفساد بين القديم والحديث للتعرف على أسباب الفساد وهي[3]:

— **رؤية المعنيون بالفساد التقليدي** : ينظرون له كظاهرة بشرية قديمة تهدد المجتمعات، وهؤلاء يرجعون الفساد إلى خصائص شخصية ومواصفات ذاتية تميز الفاسدين من غيرهم من خلال انحرافهم عن المعتقدات الدينية والاجتماعية وتدنِّي مستوى القيم الاجتماعية لديهم.

---

[1] – انجي توكل، حوار العدد ، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق ،ص17 .

[2]– نور أحمد، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2004، ص ص129-134 .

[3]– عامر الكبيسي،الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، 2005 ، ص ص67 -75 .

– **رؤية التفسير الايكولوجي** : وهؤلاء يرجعون الفساد للعوامل المحلية والظروف البيئية والمجتمعية التي تحيط بالمنضمات والعاملين فيها، فالفقر والعوز وتدني الأجور وجمود القوانين والتشدد في الإجراءات يدفع بعض الأفراد إلى الممارسات والأساليب الإدارية الفاسدة .

– **الرؤية التوافقية** :التي تعطي الخصائص الشخصية والمتغيرات الايكولوجية تأثيرها في تفسير الممارسات الفاسدة والفساد عند هؤلاء مرتبط بمرحلة التطور وبحركة المجتمعات وليس حكرا على المجتمعات الفقيرة والنامية.

– **الرؤية العصرية المفسرة لأسباب الفساد العالمي الجديد** : فهي تضيف لما تقدم من الأسباب بعد آخر تعده الأكثر أهمية والأشد تأثيرا، يتمثل هذا البعد في العوامل الخارجية الدولية التي تحيط بالدول والمجمعات وتفرض عليها أنماطا من النظم والسياسات والإجراءات، كما يرى أصحاب هذه الرؤية أن العولمة قد جعلت من الفساد ظاهرة دولية يمارسها الكبار والسادة تحت شعارات ومسميات جديدة.

هناك أيضا من يربط الفساد بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك إن المجتمعات الانتقالية عانت من ظاهرة تفشي الفساد بسبب غياب الرؤية وتداخل القضايا وحتى ازدواج النظرة، فالدول التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الاقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وآليات السوق الحر، ضرب الفساد بشدة أدواتها الإدارية، ذلك أن عملية التحول لم تشتمل على الأدوات والآليات التي يتطلبها النظام الجديد، بحيث لا يمكن الحديث عن اقتصاد حر مع استخدام ذات الأدوات بل والآليات التي جرى استخدامها في ضل الاقتصاد المركزي المخطط، إذ تكثر في هذه الحالة الثغرات وتتعدد الفجوات ويتسلل الفساد إلى المجتمعات[1].

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الفساد يميل للازدياد في عهد النمو السريع والتحديث، بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي كما حصل في الدول الأسيوية التي شهدت تطورا اقتصاديا مدهشا، ذلك أن التحول الاجتماعي يحمل معه منظومة من القيم تختلف من واقع إلى واقع، ففي النظم الشمولية تنتشر قيم المحسوبية والتسيب واللامبالاة، كذلك فإن الاقتصاديات الحرة تقوم على منظومة مختلفة من القيم والتقاليد منها الإفراط في الإحساس بالفردية وسطوة التأثير المادي على المبادئ والقيم[2].

ويرى "محمود فتحي" أنَّ من بين أكثر العوامل والاعتبارات التي تؤدي إلى ظهور الفساد والانحراف الإداري هي [3]:

- تصميم هياكل بيروقراطية بطريقة لا تستند إلى الأسس والمقومات التنظيمية السليمة؛
- تخلف القيادات الإدارية وضعف تأثيرها على مجموعات التابعين؛
- سوء التربية الاجتماعية والقومية وتخلف المناخ الاجتماعي العام؛
- عدم كفاية نضم الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها؛

---

[1]– مصطفى الفقي، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2003، ص3.

[2]–حسن أبو حمود،" الفساد ومنعكسا تهالاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن ، العدد الأول،2002، ص457 .

[3] محمود محمد فتحي، الإدارة العامة المقارنة، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية،1997، ص ص296– 300.

- إحساس العاملين في الأجهزة البيروقراطية بأنَّ هذه الأجهزة أداة للسيطرة والتسلط وليست لخدمة المجتمع؛
- ضعف المستوى المادي للوظيفة الحكومية، ورغم أهمية **"الحاجة"** في تفسير أسباب الفساد إلا أن الحاجة تبقى سببا جزئيا بالنظر إلى الأسباب الأصيلة ومن أهمها البيروقراطية الإدارية التي تقوى في غياب دولة المؤسسات وضعف جهاز العدالة، وتكريس سرية المعاملات اليومية للسلطة[1].

كما جاء في تقرير للأمم المتحدة سنة 1990 جملة من الأسباب التي ينجم عنها الفساد وهي[2]:

- ✓ **الأوضاع السياسية:** وتأتي في المقدمة وهي السبب الرئيسي، ذلك أن الاستبداد يولد الفساد.
- ✓ **الأوضاع الاقتصادية:** فالفقر والهوة بين الأغنياء والفقراء وتدني الأجور كل هذه العوامل تغذي الميول نحو الفساد.
- ✓ **كبر حجم القطاع العام:** واتساع مجالاته وهذا يؤدي إلى بيروقراطية تعنى بالتوزيع لا الإنتاج.
- ✓ **الأقليات العرقية والثقافية:** التي ترى نفسها مظلومة واعتقادها أن ممارسة أساليب الفساد هي الوسيلة الوحيدة للحصول على الحقوق.
- ✓ **الحقبة الاستعمارية:** وما قام به المستعمرون في الدول المستعمرة من أساليب وممارسات أسهمت في انتشار الفساد في تلك الدول.

وهكذا يمكن الانتهاء إلى أن الفساد يأتي نتيجة التسيب والإهمال واللامبالاة و المغالطة في المفاهيم والانحدار في السلوك الإنساني وغياب الوازع الديني، فتحدث عملية فوضوية تقود إلى التوجه على غير هدى، دون ضوابط تحكم، ولا أُسُس يُعمل بها أ و خُططٌ تُستهدف، فينجم عن ذلك نشوء بيئة مناسبة لولادة المرض الذي هو الفساد.

---

[1] Danieldommel،face a la correption،op.cit،p80.

[2]– الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ترجمة المنضمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 1990، ص ص56 -57.

المبحث الثاني : آليات الفساد و أبعاده الدولية وأثاره.

يعد الفساد ظاهرة معقدة، فلا يأخذ السلوك الفاسد وجهاً واحداً، كما أنه ظاهرة تنمو وتتطور من مستوى محدود إلى نطاق واسع ومعقد، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريج على بعض آليات الفساد والأشكال المستحدثة منه، وكذا مختلف الآثار الناجمة عن انتشاره.

المطلب الأول: آليات الفساد

هناك العديد من الممارسات التي تعبر عن طاهرة الفساد والتي عادة ما تكون متشابهة ومتداخلة فيما بينها وتتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي تنتشر فيها وباختلاف الأطراف والجهات المتورطة فيها، ونوجز هنا أهم السلوكيات المدانة والتي تعتبر فساداً إذا جاء فعلها بإرادة الفاعل، ويمكن تقسيم هذه الممارسات إلى عدة مجاميع كالأتي [1]:

1. **الفساد والانحراف الوظيفي أو التنظيمي** : كالمخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء الخدمة، كعدم احترام أوقات العمل أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية وغيرها.
2. **الفساد والانحراف السلوكي**: ويتعلق بارتكاب الموظف أفعالا مخلة بالآداب في أماكن العمل أو قبوله للهدايا أو إساءة استغلال السلطة أو الإساءة إلى المواطنين أو ممارسة المحسوبية بشكلها الاجتماعي (المحاباة الشخصية) أو السياسي.
3. **الفساد والانحرافات المالية** : وتتعلق بمخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة واستخدام المال العام بطريقة غير مسرفة.
4. **الفساد والانحرافات الجنائية** : وتتعلق بالرشوة واختلاس المال العام والذي هو من اخطر آليات الفساد.

وبالنظر للتداخل الواضح ما بين مظاهر الفساد، فان انتشار احدها قد يكون سببا مساعدا لانتشار المظاهر الأخرى، وما يهمنا من تلك المظاهر، تلك المتعلقة بآداب ضوابط الخدمة العامة والتي أخطرها تحديدا الرشوة والمحسوبية وكذا الاختلاس والتهرب الضريبي وتهريب الأموال، حيث تعمل جميعها على إسقاط هيبة الوظيفة العامة وهيبة الدولة وإهدار الموارد النادرة للدولة.

أ. **الرشوة:** يتطلب تحقيق الرشوة تفاعلاً بين طرفين (الراشي والمرتشي)، الطرف الأول يمثل جانب العرض ويتعلق بأولئك الساعين للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافئات أو مكاسب أو دفع كلفة، والطرف

[1]– هاشم ألشمري، إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص51.

الثاني يمثل جانب الطلب وهم أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة، الذين يقدمون ميزة أو فضيلة أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية[1].

ومن اللافت ذلك التطور الحاصل في مفهوم الرشوة، ذلك أن المفهوم التقليدي للرشوة والمتمثل في مال نقدي غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين، بغية تسهيل أمر ما، أو جلب منفعة غير مشروعة، أو استغلال نفوذ لإحقاق باطل... الخ، لم يعد هو المعبر الحقيقي عن الرشوة وانتشارها في الواقع الراهن، فمنذ أن بدأ الترويج للعولمة وانفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حركة الأموال، حصل تطور أيضاً في مفهوم الارتشاء والفساد، فالمتداول اليوم، ضمن "**ثقافة الفساد**"، يدخل في باب العمولات والنسب المئوية والتسهيلات، وهذه التعابير في المفهوم الحديث مصطلحات "مهنية"، تستخدم بغية تسهيل أعمال المؤسسات الكبرى، وهذه المصطلحات يدخلها البعض تحت يافطة "الضرائب غير القانونية" وقد أصبحت اليوم سمة "**الاقتصاد الحر**" والعاملون في مجالها يجاهرون بقبضها لقاء تأديتهم لبعض الخدمات والتسهيلات التي تتسع أحياناً مروحتها العينية لتشمل دفع تكاليف رحلات ترفيهية، وإقامة حفلات تكريمية ومآدب ومنح دراسية ومكافآت واستضافة في الفنادق الفخمة وما إلى ذلك[2].

وهناك من يميز بين "**الرشوة المحدودة**" والتي يشارك فيها مسؤولون وموظفون عاديون، ويكون ضحاياها في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم، وبين "**الرشوة الكبرى**" التي يشارك فيها مسئولون على مستويات رفيعة. والتي يقع عبئها على أفراد المجتمع جميعاً،كما أن تفشي" **الرشوة الكبرى** " يضيع الأمل في إحكام الحصار حول"**الرشوة المحدودة**".

وتزيد احتمالات "الرشوة الكبرى" في المعاملات المرتبطة بما يلي[3]:

- المعدات العسكرية (الطائرات، السفن وأجهزة الاتصالات...)؛
- السلع الرأسمالية المستخدمة في المشروعات الصناعية والزراعية والمشروعات الكبرى المتعلقة بالبنى التحتية للدولة (مثل السدود والموانئ والجسور والطرق السريعة)؛
- رخص الصناعات الاستخراجية؛
- المشتريات الحكومية الكبرى مثل مشتريات قطاع البترول والمستحضرات الدوائية.

والرشوة بالنسبة للموظفين العموميين والسياسيين ورجال الأعمال تشكل مدخلا للفساد الكبير حتى ولو كانت في بدايتها فسادا صغيرا، إذ أن الموظف أو السياسي أو رجل الأعمال الذي يقبل أي نوع من أنواع الرشوة

---

[1]- محمد بن عبد الرحمن الجنيدل، أثر الرشوة في تعثر النمو الاقتصادي وأساليب دفعها في ظل الشريعة الإسلامية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1982، ص8.

[2] منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2006. ص ص15-16.

[3]- جورج مودى ستاورت، تكلفة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد13، 2005، ص50.

يصبح أسيرا لدى الجهة التي قدمت له الرشوة وتكون الرشوة وسيلة ابتزاز وإكراه لإغراق مستلم الرشوة في عمليات الفساد الكبير[1].

ب. **الاختلاس:** ويقصد به "استيلاء العاملين أو الموظفين في مكان ما على ما بأيديهم من أموال نقدية ونحوها بدون سند شرعي "[2]،كما يعرف على أنه: "عبث الموظف العام بما اؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية، ويطلق عليه أحيانا (الغلول) وهو خيانة الأمانة واخذ الشيء في الخفاء "، والفرق بينه وبين السرقة أن السرقة تعتمد على الخفية بينما الاختلاس يعتمد على الاستغلال، ولهذا يعتبر الاعتداء على المال العام اقرب منه للاختلاس من السرقة[3].

ويعتبر الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة مناصب إدارية أو مالية، ولإتقان عملية الاختلاس يلزم اللجوء إلى الأساليب الاحتيالية مثل التلاعب في الحسابات والسجلات لإخفاء جريمة الاختلاس[4].

ج. **المحسوبية والمحاباة:** وهي "اختيار الأفراد للوظائف العامة لأسباب أخرى غير الجدارة والكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصداقة والقرابة أو التزامات أخرى"[5]، وتأخذ المحسوبية شكل الروابط العائلية أو القبلية أو الطائفية والولاءات الحزبية، من خلال استدامة شريحة معينة من هؤلاء في السلطة بغض النظر عن مستوى الكفاءة، ووفقا لمبدأ (الأهل والغنيمة)، وبالتالي فإن انتشار المحسوبية وعلى نطاق واسع في المجتمع سيخدم عملية إعادة إنتاج الشرائح المسيطرة على الأجهزة الوظيفية (السياسية والاقتصادية والأمنية و...)[6].

وتعتبر المحاباة والعلاقات الشخصية من مظاهر التخلف والفساد، خاصة في الدول النامية وهي وليدة السيطرة الاستعمارية التي تشجع المحاباة والوساطة والمحسوبية[7].

د. **الابتزاز:** وهو "طلب أو الحصول ، بطريقة غير مشروعة، على ممتلكات أو أموال أو معلومات حساسة باستخدام القوة أو التهديد. " [8]، ويمكن التمييز بين نوعين من الابتزاز[9]:

---

[1]–محمد أمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص55 .

[2]–حسن حسن شحاته، حرمة المال العام في الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر الطبعة1، 1999، ص36.

[3]– عبد الله بن ناصر آل غصاب، منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، الطبعة 1، 2011، ص41.

[4]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص27 .

[5]– بوقنور اسماعيل، التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر 1991–2006). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2007، ص54.

[6]– عمر القاضي، الفساد الإداري وإمكانيات الإصلاح الاقتصادي، بدون دار النشر، عمان، الأردن،2007، ص17.

[7]– بوقنور إسماعيل، التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر 1991–2006)، مرجع سابق، ص54.

[8]– مدخل إلى موضوع "الفساد والتنمية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،منشورات الأمم المتحدة، 2008، ص6.

[9]– مصطلحات فيما يتعلق بقطاع الأعمال والفساد، متاح على الموقع:

– **الابتزاز باستغلال المنصب**: هو الاستخدام غير القانوني لمركز أو منصب شخص ما للحصول على المال عن طريق الإكراه أو التهديد، ومن الأمثلة على ذلك عندما يطلب مسئولو الجمارك "رسوما جمركية" لا مبرر لها من المستوردين كشرط لتمرير بضائعهم؛

– **الابتزاز بالتهديد بالتشهير** : هو جريمة التهديد بالكشف عن معلومات يمكن أن تكون مضرة بالشخص للجمهور أو لأحد أفراد العائلة أو الشركاء ما لم يتم تلبية طلب يتقدم به الضحية ، وهذه المعلومات تكون عادة ذات طابع محرج وتلحق الضرر اجتماعياً بالشخص، أو تكون ذات طبيعة تجرمه جنائياً.

هـ. **التهرب الضريبي**: يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة إلى محاولات الابتزاز من قبل رجال الأعمال في القطاع الخاص، فهؤلاء يدفعون الرشاوى بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات أو احتيال على القوانين، كما يقوم بعض المسؤولين بالتلاعب في مواصفات السلع المستوردة في المعاملات من أجل تخفيض الرسوم الواجب دفعها للخزينة العامة مقابل حصولهم على أموال كرشوة من المستورد وهذا بحد ذاته نهب للمال العام ، تساعد عليه عدم دقة التشريعات وكثرة القيود الحكومية في إعاقة الطريق السوي، لاسيما المتعلقة بحصص الاستيراد والتصدير والاستقطاعات الضريبية[1].

ويعرّف التهرب الضريبي بأنه: "تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة له" ، وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام أساليب مختلفة، إما شرعية كالتجنب الضريبي، الذي يعرف بأنه: "تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي، أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه"، وإما يكون التهرب الضريبي غشاً وتحايلاً على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة[2]، يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث[3]:

– **مرحلة تحديد الوعاء**: وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية؛

– **مرحلة التسديد**: وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة؛

– **مرحلة المساومة**: وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة)، معتمدا" على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في

---

http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/vocabulary/.2011/11/02:تاريخ الاطلاع

[1]–محمد عبد صالح حسن، عماد صلاح،الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، متاح على الموقع :

http://www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm4.pdf.2012/01/02 تاريخ الاطلاع:

2 Andre Margairaz, La fraude fiscale et ses succédanés – comment on échappe à l'impôt, Imprimerie Vandoise, 1987,p26.

[3]–يحي النجار،"الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي"، مرجع سابق، ص10 .

الحصول على المكاسب غير المشروعة، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية.

المطلب الثاني: البعد الدولي للفساد

لقد نجم عن التطور الكبير في الاتصالات وسرعة انتقال الأموال والأفراد، وهشاشة الكثير من نظم الحكم إلى نمو طفح الفساد، الذي صار يهز جميع المناطق في العالم، حتى أصبح الكل يتكلم عن عالمية مكافحة الفساد، وفي سياق تفسير استشراء الفساد في دول العالم وخاصة النامية منها، يتم التركيز على اثر العولمة في زيادة حجم الممارسات غير المشروعة، وهو ما يعبر عنه بعولمة الفساد.

الفرع الأول: عولمة الفساد

يرى البعض انَّه أينما حدث تحول اقتصادي يتوقع أن يكون هناك فساد، وأنَّه من الجانب الاقتصادي هناك تحولان رئيسيان شهدهما العالم، التحول الأول وهو الخصخصة، أما التحول الثاني فهو ما يعرف بالعولمة [1]، بحيث تسعى كافة الدول إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في ظاهرة العولمة والتحول نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير الأسواق، بدافع أن الانخراط في العولمة قد يفتح آفاقاً جديدة ويتيح فرصاً كثيرة ، إلا أنه قد يخلق تحديات كبيرة على المجتمع الدولي وذلك باستخدام تكنولوجيا عالية في ممارسات الفساد في ظل تطورات تقنية المعلومات ، وهيمنة الاقتصاديات الخدمية ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية، وتأسيساً على ذلك فإن موضوع الفساد يحتل مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصر العولمة لما له من آثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً، وأصبح الترابط والتأثير الاقتصادي ملحوظا بدرجة أكبر وأوضح مما كان عليه في عقود ماضية.

ويشير" باتريك جلين" وآخرون، في دراسة لهم إلى ثلاثة متغيرات متصلة يبعضها اتصالا عضويا، لها أكبر الأثر في تنامي ظاهرة الفساد العالمي وهي[2]:

الأول: يزيد توسيع التكامل الاقتصادي العالمي وتعميقه من احتمال شيوع أثار الفساد في الاقتصاد العالمي بأكمله، وتردد أصدائه خلاله، وتحد إمكانيات النفاذ المتزايدة من الحدود الوطنية من مجال تطبيق الولاية القضائية الوطنية وتجعل عزل الاقتصاديات أو السياسات الوطنية عما حولها، أي فصل المحلي عما هو دولي مستحيلا.

الثاني: يعمل بزوغ نظام مالي دولي جديد متشابك إلكترونيا على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ، وعلى صعوبة السيطرة عليه، وعلى الآثار التي يحتمل أن يلحقها.

---

[1]- محمد الذنيبات، التحول الاقتصادي والفساد الإداري: الحاجة لتقوية وإنعاش البنية الأساسية المؤسسية، ورقة مقدمة في مؤتمر: أفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية-منظور استراتيجي ومؤسسي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2001، ص51.

[2]- كيمبرلي ان اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص26.

الثالث: حدثت زيادة لافتة للنظر في عدد التحالفات التعاونية الإستراتيجية، داخل البلدان وعبر الحدود على حد سواء وفي كثير من القطاعات الإستراتيجية، ما أفرز شبكة عالمية معقدة من الاتفاقيات المعقودة بين المؤسسات والدول، ويزيد الطابع الارتباطي لهذه التحالفات من صعوبة ممارسة المديرين وصناع السياسات العامة للسيطرة إلى حد كبير .

وتأكيدا لهذا الرأي الذي يوضح أثر التكامل الاقتصادي على احتمالات استشراء الفساد نجد مثالا واقعيا عن دور بعض الشركات المتعددة الجنسيات في تنامي ظاهرة الرشاوى- ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي جرمت هذا الأسلوب منذ(1977)[1] – "حيث ومن أجل تعويض النقص في قدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق الخارجية عام 1977، سمحت الحكومة الفرنسية ومن ورائها سائر الحكومات الأوربية بممارسة الرشوة التي أطلق عليها رسميا اسم "العمولة" طالما أنها تدفع إلى موظف أجنبي، وكان متاحاً دفع رشوة شرعية لرؤساء الدول ووزرائهم وصولا إلى أدنى المراتب الإدارية في بلد من البلدان بهدف التغلب على المنافسين وذلك بفضل خدعة ضريبية تؤدي بكل بساطة إلى حسم الرشوة من حساب الضرائب المستوجبة[2]، ولا يسمح الكثير من الدول المتقدمة بتلك الرشاوى من الناحية القانونية فحسب، وإنما يُسمح للمؤسسات أيضا بخصمها باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف الأعمال، ولا يعتبر ذلك مثالا للفساد واسع الانتشار فقط وإنما يعتبر أيضا ممارسة تشجع بها البلدان الصناعية، فعلياً، على الفساد في العالم النامي وتساهم فيه[3].

من جهة أخرى يرى" مايكل جون ستون" أن الصلات القائمة بين الفساد العابر للحدود والفساد الداخلي بسيطة ومباشرة، فممارسو الفساد العابر لحدود يحتاجون دائما لتعاون مسؤولين محليين لتنفيذ خططهم والتستر عليها ويرى كذلك أنه من المهم تناول الفساد العابر للحدود ويبرر ذلك بما لهذا النوع من الفساد من تفاعل محتمل مع الفساد الداخلي مع ما يترتب من احتدام هذين النوعين من الفساد واستعصاء الإصلاح جراء ذلك[4].

الفرع الثاني: أشكال مستحدثة من الفساد

تتسع مجالات الفساد وتتنوع أساليبه يوما بعد يوم مع تطور المجتمعات ونمط حياتها وأساليب أعمالها التي غدت ترتكز بشكل كبير على التقنيات العالية للمعلومات والاتصالات، والعمل من خلال شركات متعددة الجنسيات، والتطور الهائل الذي تشهده المجتمعات المعاصرة ومشاريع النهضة التنموية التي تتعهد بها الدول والحكومات والمنظمات الدولية، والتي ترصد لها الأموال وتجلب لها القروض والمساعدات الدولية، التي تنساب عبر قنوات متعددة حول العالم فاتحة أبواب واسعة للفساد على حساب اكتمال تلك المشروعات، ومن هنا تظهر

---

[1] Danieldommel،face a la correption،op.cit،p.137.

[2]– قضايا عالمية انمائية، نشرة فصلية تصدر عن مجلس النواب/ المديرية العامة للدراسات والمعلومات، الجمهورية اللبنانية، العدد 12 الفصل الثالث 2006، ص4.

[3]– حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،2006، ص26.

[4]– الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في الدول النامية، منشورات الأمم المتحدة، 1997، ص8.

الأنماط الجديدة أو المستحدثة من الفساد بأساليب جديدة يصعب حصرها، ومن بين الأنماط المستحدثة للفساد نتناول هنا بعض النماذج[1]:

1. المكاتب الاستشارية الخارجية:

تفترض آليات الحصول على قرض خارجي أو معونة خارجية من إحدى الدول أو الوكالات الدولية أو الإقليمية، تقديم دراسة استشارية معتمدة، وقد استطاعت الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق دعم إقامة هذه المكاتب تكوين (فئة) أو (نخبة) جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، تساير وتروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجال الخصخصة والتوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة ودمج الاقتصاديا ت الوطنية ببنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي وشبكة المعاملات المالية الدولية، دون اعتبار للمصالح الاقتصادية الوطنية ، ومن خلالها يتم إعداد (النخب) المحلية التي تروج للعولمة واقتصاد السوق، وتسهل حصول فئات معينة من رجال الأعمال وبعض رجالات السلطة أو محاسبيها، على العقود الخاصة بتنفيذ برامج القروض والمعونات، والتي تمتد إلى عقود المشاريع التنموية الكبيرة، وذلك بتنسيق العلاقة الثلاثية بين: المؤسسة المختصة بالدولة المعنية والشركات الأجنبية (أو المحلية) المنفذة، والبيروقراطية الحكومية، وتقوم المكاتب الاستشارية عادة، وبالتنسيق مع بعض المسؤولين من ذوي النفوذ السياسي بالحصول على العقود الاستشارية الضخمة، وتسهيل مهمة الشركات الأجنبية (أو المحلية) وتجاوز العقبات البيروقراطية وخاصة في مجال المشروعات التحتية ومشاريع الاتصالات الحديثة[2].

2. استخدام المؤسسات المالية لتغطية جرائم الفساد:

أدت التطورات المتسارعة لمفهوم العولمة الاقتصادية إلى تغيير أنماط العمل في المؤسسات المصرفية والمالية، وجعلت من تلك المؤسسات أكثر عرضة للاستغلال في عمليات إجرامية، فقد تجد المصارف نفسها معرضة لخسائر مباشرة نتيجة النصب والاحتيال، سواء بسبب الإهمال في تصفية العملاء غير المرغوب فيهم، أو في الأحوال التي تتزعزع فيها أمانة ونزاهة موظفيها ومسئوليها من خلال ارتباطهم بالمفسدين[3].

ولعل أهم استخدام سيء للمصار ف، اعتبارها أداة سهلة لغسل الأموال من قبل الموظفين الفاسدين ومنظمات الجريمة المنظمة، ويقصد بمصطلح غسل الأموال "قبول ودائع أو تحويل أموال مع العلم بان مصدرها عمل غير مشروع أو إجرامي وذلك لإخفاء أو التستر على مصدر تلك الأموال أو لمساعدة أي شخص يعد فاعلا أصليا أو شريكا في ذلك العمل للإفلات من النتائج القانونية لعمله"[4].

---

[1]- منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد، مرجع سابق، ص31.

[2]- الآليات الجديدة للفساد، متاح على الموقع: http://www.alwasatnews.com/2572/news/read/312084/1.html تاريخ الاطلاع: 2011/11/24.

[3]- بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، المؤتمر العربي لمكافحة الفساد :المحور الثاني مكافحة الفساد من منظور عالمي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، 2003، ص21.

[4]- بابكر الشيخ ، غسل الأموال :آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص25-26.

ويتم ذلك أساسا على ثلاثة مراحل [1]: إدخال هذه العائدات في النظام المالي("توظيفها")، والضلوع في صفقات شتى يقصد منها التعتيم على منشأ الأموال والمسار الذي اتخذته، ودمج الأموال بذلك النحو في الاقتصاد المشروع من خلال صفقات مشروعة ظاهريا ("الدمج").

ولقد كان غسل الأموال في بدايته مرتبطا بجريمة الاتجار بالمخدرات بشكل خاص، إلا أنه ونسبة لنتائج العولمة الاقتصادية قد أصبح مرتبطا بمعظم الجرائم الاقتصادية المنطلقة من كل بؤر الفساد على تعددها وتنوعها، ولقد استغل المفسدون في هذا الجانب توسع السوق المالي على المستوى العالمي، واستفادو ا من الفوارق بين أنظمة وأساليب الرقابة المالية المطبقة داخل الدول، واقتنصوا فرص سرعة نقل الأموال بالأساليب الإلكترونية فأنشئوا مؤسسات تبدو في ظاهرها قانونية لكنها تعمل فعليا في إطار جريمة غسل الأموال[2].

وتأتي جرائم غسل الأموال في مقدمة أنماط الجرائم المستحدثة للفساد التي افرزها النظام الاقتصادي الجديد، وتعد هذه الجريمة عابرة للحدود لتعدد الدول التي تماس في أراضيها، وكذلك تعدد جنسيات المتورطين في عملياتها[3].

ومع تزايد التوجه نحو حرية حركة الأموال بين دول العالم وأسواقه المالية، تزداد عمليات النصب والاحتيال، وتأخذ هذه العمليات أساليب وآليات شتى، ومن بين أشكال النصب والفساد، ظهر مع تطور التكنولوجيا المتطورة والأجهزة الحديثة المستخدمة في المصارف والمؤسسات، تحويل الأموال عن طريق اختراق مواقع حساسة للحصول على معلومات يتم توظيفها في عمليات نصب كبرى، فضلاً عن عمليات التجسس للابتزاز والتهديد.

وقد كان للازمة المالية العالمية وقعٌ مؤثرٌ على اقتصاد معظم الدول الصناعية الكبرى، سيما بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة والمصارف الكبر ى، ويعد الاحتيال والفساد المالي بحسب رأي الكثيرين، من ابرز الأسباب التي جعلت من الأزمة أمرا محتماً ذاقت مرارته الدول والمجتمعات على حد سواء، فقد كشفت التحقيقات الميدانية عن الكثير من عمليات الخداع وتبييض الأموال والرشا التي سبقت الأزمة في ارفع أنواع المصارف والبورصات المالية .[4]

3. **العلاقة بين السلطة والثروة**: وهي علاقة ليست بجديدة، لكن يتأكد اليوم، كيف أن القاسم المشترك بين هذين القطبين، أصبح الفساد، ويقال "ما اجتمعت الثروة والسلطة إلا وكان الفساد ثالثهما" [5]، ويرى البعض أن

---

[1]– الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منشورات الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، فيينا، 2008، ص 44.

[2]– حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، مرجع سابق، 2006، ص25.

[3]– المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، متاح على الموقع: اتفاقية_الأمم_المتحدة_لمكافحة_الفساد_(un)/التجريم_وإنفاذ_القانون http://ar.jurispedia.org/index.php/ تاريخ الاطلاع:2012/03/05.

[4]– محمد حميد الصواف،الاحتيال الاقتصادي وحقيقة أزمة المال الدولية، متاح على الموقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/2011/01/154.htm تاريخ الاطلاع:2012/03/02.

[5]– السيد عبد الفتاح، أباطرة الفساد: وزراء ورجال أعمال نهبوا موال مصر، دار الحياة للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص32

العلاقة بين السلطة والمال هي جريمة كاملة ومكتملة الأركان، فمقابل الثروة تتنازل السلطة عن (الأمانة والشرف) ويكون الفساد " [1]، وازداد التداخل والتشابك بين من يُدعون "رجال الأعمال" والفئات البيروقراطية عن طريق الصفقات المشتركة، والمصالح المتقاطعة، ويؤدي التزاوج بين السلطة السياسية والثروة إلى استشراء الفساد وتأسيس سوء الحكم، بحيث تصبح غاية أطراف الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام[2].

4. **الفساد في مجال الاتجار في البشر:** تعتبر جريمة الاتجار في البشر ظاهرة قديمة في تاريخ الإنسان، إلا أن التطور التقني والظروف الاقتصادية المتردية في بعض الدول، وتوفر فرص العمل في دول أخرى، فتح مجالات متنوعة للاتجار في البشر وهو ما جعل المجتمع الدولي يدرج هذه الظاهرة ضمن الجرائم المستحدثة وربطها بالفساد، وقد عرف بروتوكول الأمم المتحدة الاتجار في البشر بأنه: "تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي نوع من أنواع الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام القوة أو استغلال موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي دفعات أو فوائد للحصول على موافقة شخص يتمتع بالسيطرة على شخص أخر بهدف الاستغلال" [3]. ويعتبر التقرير السنوي حول الاتجار في البشر الذي يصدره مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار في البشر بوزارة الخارجية الأمريكية، أهم التقارير الدولية لرصد فن الجريمة، وقد صدر أول مرة سنة 2001، وقد قدر حجم الدخل الناتج عن الاتجار في البشر بنحو9، 5 مليار دولار سنويا [4].

ويشمل الاتجار في البشر: (تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم بالقوة أو استغلالهم، الاسترقاق، الممارسات الشبيهة بالاستعباد، التبني أو نزع الأعضاء وغيرها من صور استغلال حالة الضعف لدى بعض الفئات)[5].

5. **الفساد في مجال البيئة:** تمثل أخطار البيئة إحدى المعضلات التي تواجه الإنسان المعاصر، لأن سلامة البيئة جزء من معادلة التنمية، فالتنمية بمفهومها الشامل هي البناء والأعمار وتطوير الصناعة ووسائل الإنتاج، وهي توفير أسباب رفاهية الإنسان من صحة وتعليم وغذاء ووسائل النقل والطرق، ولكل ذلك في المقابل أخطار تهدد سلامة البيئة وأمنها بما تفرزه من نفايات سامة وجفاف وتصحر، وهنا تظهر أنماط من الفساد في مجال البيئة وفي مقدمة تلك الأنماط تأتي ظاهرة التعامل مع النفايات النووية، التي أصبحت تجارة رائجة وسط عصابات فاسدة وبعض الحكومات الفاسدة التي تحصل على مبالغ طائلة مقابل استلام ودفن النفايات في أراضيها أو السماح بالمرور أو الانتظار في مياهها الإقليمية[6].

---

[1]– نفس المرجع، ص32.

[2]– عبد الخالق فاروق،اقتصاديات الفساد في مصر:كيف جرى إفساد مصر والمصريين، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة1،2011، ص11.

[3]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص181.

[4]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص182.

[5]– مهدي محمد علي، الاتجار في البشر، ورقة مقدمة في ندوة مكافحة الاتجار في البشر،أبو ظبي، 2004.

[6] Mauro Paslo -Corruption and Growth- the Quarterly .Journal of Economics,110 (3) 1995, P 81.

المطلب الثالث: أثار الفساد

توحي كلمة الفساد عادة بالأضرار التي تلحق بالمجتمع وكذلك بالأضرار التي تلحق الأفراد، وقد خلص" كليتجارد " في دراسة له إلى أن: "معظم الفساد يضر بمعظم الناس في معظم الوقت، غير أن كل أنواع الفساد تعود بالفائدة على شخص ما، وإلا ما كان ليحدث، وفي بعض الأحيان تتوزع الفوائد على نطاق واسع" [1].

وهناك من يحاول تبرير الفساد حيث يسمونه "فسادا منتجا"، هذا التفسير الإيجابي للظاهرة يعود إلى القوة التي يتمتع بها أصحاب النفوذ وقدرتهم على إسكات الأصوات، سواء بالإغراء أو التهديد، وتكون النتيجة استمرار الداء، إذ يرى بعض الدارسين أن إحدى الفوائد المزعومة لظاهرة الفساد هي تقوية الشعور لدى باقي فئات المجتمع وتحالفها لتمارس ضغطاً على ا لجماعات الفاسدة، وهناك من يرى أن الفساد قد يسهم بخلق مناخ ملائم للاستثمار، لأنه يمكن من الحصول على التراخيص لإنشاء المشاريع والصناعات التي لا يمكن تجاوز عقبات الروتين والتعقيد في إصدارها إلا من خلال تقديم الرشاوى والمنافع لبعض أصحاب النفوذ القادرين على استصدارها بوسائلهم الخاصة[2].

ومن منطلق تبريري كذلك هناك من يرى بان الرشوة يمكن أن تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة المملة والأنظمة القانونية الغير فعالة، الأمر الذي يوجد تبريراً مشروعاً لاستخدام الشركات للرشوة لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية وإلا توقفت التعاملات وتوقف النمو، ولذلك فإن منافع الفساد في الدول النامية تكمن في ما يلي[3]:

1. **تعزيز تكوين رأس المال**: حيث أن رأس المال المحلي يقل في الدول النامية بسبب الدخول المنخفضة والفرص المحدودة للتعاملات التجارية خاصة في وجود رأس المال العالمي والتقدم التكنولوجي مما يصعب على المستثمرين الدخول إلى السوق العالمية والاستمتاع بجانب من الربح؛
2. **توفير مصدر بديل لرأس المال** : حيث يستغل السياسيون والبيروقراطيون من خلال مناصبهم رأس المال المتاح لتأسيس أعمالهم الخاصة التي توفر المزيد من فرص العمل وتؤدي إلى زيادة الاستثمار وبذلك تنشأ طبقة مستثمرة جديدة؛
3. **خلق جماعة المنتفعين**: التي تحمي النظام السياسي الفاسد(خلق الولاء السياسي)؛
4. **رفع كفاءة الأداء الحكومي** :حيث أنه يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية.

والحقيقة أنه يترتب على ممارسات الفساد خسائر جمة لا يشك أحد فيها، ولكن تتفاوت الآراء والتقديرات بشأن كلفة الفساد وآثاره، فقد قدر البنك الدولي والأمم المتحدة قيمة ما يتدفق من العائدات غير المشروعة من

---

[1]–كمبرلي آن اليوث، الفساد والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص26.

[2]– عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، مرجع سابق، ص 113.

[3]مي فريد، الفساد: رؤية نظرية ،مجلة السياسات الدولية، العدد143، 2001، ص224.

الفساد والجريمة والتهرب من الضرائب، عبر الحدود سنوياً، بما بين تريليون دولار و 1.6 تريليون دولار، وهو ما يعادل بين 3% إلى 5% من حجم الاقتصاد العالمي[1]. وهي خسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية، ما يعني أن الإيجابيات التي يدعي البعض صلتها بالفساد لا توجد إلا في عقول قلة من الذرائعيين الذين يحرفون مفهوم التنمية ويقصرونه على النتائج السريعة التي تنجم عن عمليات الفساد، ويتجاهلون الآثار والتكاليف البعيدة المدى التي تلحق بالشعوب والمجتمعات والدول التي تسلم أمرها للمفسدين[2].

وتتحمل المشروعات والأعمال والمجتمع بأسره تكلفة الفساد والتي تتبدى في صور شتى، نذكر منها[3]:

أ. **ارتفاع تكلفة المعاملات:** يتسبب الفساد في زيادة كلفة المشاريع والأعمال، وذلك نتيجة ما يدفعه أصحاب المشاريع من رشاوى وعمولات مما يؤدي إلى زيادة الكلفة الاقتصادية والمبالغ التي يدفعها المستثمر أو المقاول أو المستورد مقابل الحصول على رخصة باستيراد سلعة معينة ، أو الحصول على تسهيل معين في مجال المناقصات، ويتعمد المستثمرون والمستوردون إدخال مدفوعات الفساد ضمن الكلفة الإجمالية لتعويض مدفوعات الفساد، وبالتالي يدفع والمستهلك سعرا أعلى من الكلفة الحقيقية ، وهو الذي يتحمل السعر المرتفع أو تتحملها الدولة إذا كانت الحكومة هي المستوردة لهذه السلعة ، ويؤدي استيراد السلع المختلفة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية الأمر الذي يضعف قوة العملة المحلية وينقص قيمتها وذلك له مؤثراته على الاقتصاد الوطني وكثيرا ما نلاحظ ارتفاع أثمان السلع في السوق ولا يعود هذا إلى ارتفاع تكلفتها الإنشائية وإنما يعود إلى ملابسات من هذا النوع والمتمثلة بدفع رشاوى لاستيراد ونقل هذه السلع وتعويض ما تم دفعه برفع أثمانها على المستهلك، الأمر الذي يحدث ضغط كبير على ميزانيات ذوي الدخل المحدود.[4]

ب. **الإخلال بتوزيع الموارد وكفاءة تخصيصها:** تشير " مي فريد " إلى أن التكلفة الاقتصادية للفساد تتمثل في تشويه قدرة الحكومة على التخصيص وإحداث التوازن من خلال التأثير على القواعد المنظمة لتوزيع الدعم والإعفاءات الضريبية من قبل الحكومة على الصناعات المختلفة، وبدلاً من وضع إستراتيجيات لتوجيه تلك الأدوات للصناعات التي تحتاج إليها، يتم توجيها وفق ما يخالف الصالح العام [5]. إلى جانب أن النظام الفاسد سوف يجعل من احتمال الحصول على مكاسب شخصية يمثل العنصر الأوحد الهام في المعاملات، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية، وموعد وكيفية التوريد وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا، عند الموافقة على منح العقود، وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين أو مقاولين غير ملائمين وغير مؤهلين، بالإضافة إلى شراء

---

[1] زياد عربية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد، متاح على الموقع:
http://www.alwahdawi.net/news_details.php?lng=arabic&sid=4570، تاريخ الاطلاع:2011/12/25.

[2] – عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لاتوامة، مرجع سابق، ص112.

[3] – بوريس ملنيكوف، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2008، ص ص77-78.

[4] – جورج مودى ستاورت، تكلفة الفساد: منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2006، ص4.

[5] – مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مرجع سابق، ص226.

سلع غير مناسبة، ونتيجة لهذا النوع من اتخاذ القرار يتم إعطاء أولوية للتوريد ات والمشروعات غير الضرورية على حساب الأولويات الوطنية العامة بدون سبب إلا سبب تمكين متخذي القرار من الحصول على الرشاوى[1].

وإن مثل ذلك السلوك المتحيز يقلل من الكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد ويزيد من التكلفة الكلية للخدمات الحكومية وبالتالي يتم استبعاد مشروعات الخدمات الاجتماعية مثل مشروعات الصحة والتعليم من خطط الحكومة للتنمية مما يؤدي إلى نتائج عسيرة على المدى الطويل حيث يترجم عدم تكافؤ الفرص في التعليم إلى عدم المساواة في توزيع الدخل الأمر الذي يزيد الفجوة بين الطبقات المختلفة[2].

ج. **الفساد يقلل من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة:** يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة ويتمثل ذلك في التأثير على بعض مصادر الإيرادات، مثل التطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية، فبعض دافعي الضرائب يتلقون تسهيلات معينة من موظفي الضرائب لغرض تخفيض المبلغ الضريبي أو التهرب الكامل من الالتزام به، والتلاعب بالقيمة الحقيقية للمبالغ الضريبية وبذلك تنخفض الإيرادات العامة نتيجة هذه الممارسات، كما يزيد الفساد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، ويحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة.

د. **الفساد يضعف المنافسة ويؤدي إلى قلة الكفاءة والابتكار:** إن تربح المؤسسات عن طريق الرشوة يعني حصولها على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها، وهي بذلك لا تنافس على أساس قواعد السوق (العرض والطلب)، وهي أيضا تحول دون دخول المؤسسات الجديدة إليه، وهذا بدوره يؤدي في نهاية الأمر إلى تحمل المستهلكين لأسعار أعلى للبضائع، وقبولهم بنوعية أقل جودة، علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة [3]. كما تواجه الأعمال المتورطة في عمليات الفساد غالبا الكثير من العقبات وإهدار الموارد في التعامل مع البيروقراطية بدلا من توجيهها نحو الإنتاج[4].

كما أن الفساد يتنافى مع حماية حقوق الملكية مما يثير تخوف المستثمرين ويبعدهم عن بعض الأسواق، كذلك فإن انتشار الفساد يؤدي إلى توجه الطاقات القادرة على المبادرة إلى القيام بأنشطة أعمال تنخفض فيها القيمة المضافة، ويؤدي إلى إعادة توزيع الثروات بدلا من خلق ثروات إضافية من خلال أعمال خلاقة مبدعة[5].

هـ. **تكريس حالة الفقر وتوسيع الفجوة بين الجنسين:** يؤدي الفساد إلى عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل فهو يزيد الإفقار، حيث أن اقتصاد الفساد يؤدي إلى توزيع الدخول بشكل غير متكافئ، وتركز الموارد بيد

---

[1]- جون د سوليفان، الكسندر شكولنكوف، مكافحة الفساد: منظورات وحلول القطاع الخاص، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2005، ص13.

[2]- مي فريد، الفساد: رؤية نظرية ،مجلة السياسات الدولية، مرجع سابق، ص226.

[3]- بوريس ملنيكوف، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، مرجع سابق، ص79.

[4]- الكسندر شكولينكوف، محاربة الفساد في الدول النامية، الوسائل وكيفية تفعيلها، منشورات مركز المشروعات الخاصة،2003، ص148.

[5]- بوريس بيجو فيتش، "أراء في الفساد ... الأسباب والنتائج "، مرجع سابق، ص24.

ممارسي الفساد يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الاجتماعي وصعود هذه الفئة مع انخفاض فئة الأكثرية الفقيرة إلى مستوى التدهور، كل ذلك يؤدي إلى تركيز الثروات والسلطات وسوء توزيع الدخول والقروض وانعدام التكافؤ الطبقي والاقتصادي وتدني المستوى المعاشي للأكثرية الفقيرة، والفساد إذا ما تفشى في مجتمع ما فإنه سوف يؤدي إلى تقليل فرص الفقراء وذوي الدخل المحدود في الحصول على نصيبهم الموضوعي من فرص التعيين والتر قية، والتقدم الوظيفي في حين أن أصحاب النفوذ يستغلون مواقعهم المتميزة في الدولة والمجتمع وبالتالي يستأثرون بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية مما يوسع الفجوة بين هذه الفئة الأقلية وبقية أفراد المجتمع[1].

ويحرم الفساد الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيلا، ويزيد من حدة الفقر بتحويل الموارد المخصصة لتخفيف الفقر إلى جيوب المسئولين ورجال الأعمال الفاسدين، ويرى "لحسن بو نعامة" أن "الفقر هو أحد عوارض الفساد، وأن السلطة الفاسدة تنتج الفساد وتعيد استثماره خارجيا، فتحول الحقوق إلى هبات وعطايا، بحيث كلما زادت رقعة الفقر اشتداداً يكون أحد عوارضه الفساد "[2].

و. **توظيف الأموال الفاسدة في الاستهلاك البذخي**: إن جزءا من الأموال التي يستحوذ عليها المرتشون تحول إلى الاستهلاك البذخي نتيجة للقيم التي تسيطر على الفاسدين من المغالاة في المتع الحسية والتباري في المظاهر المادية، من عربات وحلى ومساكن فاخرة، فالمال الذي يأتي سهلا ودون عناء وعمل، يذهب في الصرف السهل وهذا يؤثر على أنماط الاستهلاك، والسلوك ألبذخي له أثره الاجتماعي والقيمي على رأس المال الاجتماعي، وروح التضامن والتكافل والثقة في المجتمع ،ويضع قدوة سيئة للآخرين[3].

ز. **تدنّي كفاءة الاستثمار العام و انخفاض حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي**: يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وخفض حوافزه وتقليل الإرباح، وتشكل مدفوعات الفساد عبء على المشروع وتزيد كلفته وهناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد ومستوى الاستثمار وكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس صحيح، وتشير إحدى الدراسات إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار يشبه تأثير الضريبة فيه[4]، وأشارت دراسة أخرى إلى "أن تخفيض الفساد بنسبة 30% (من خلال تحسين إجراءات مكافحته) سيزيد الاستثمار بنسبة 4% ويزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% سنوياً"، ويؤثر الفساد على حجم ونوع الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب المهارات والتكنولوجيا فـإن الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية ويعطلها مما يؤدي إلى عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار[5].

---

[1]- طارق عبد الرسول الدباغ، الاثار الاجتماعية للفساد الحكومي، متاح على الموقع:

http://www.alnajafnews.net/najafnews/news.php?action=fullnews&id=59458.2011/12/23 تاريخ الاطلاع:

[2]- لحسن بو نعامة عبد الله، الفساد وأثره في القطاع الخاص،جامعة نايف للعلوم الأمنية، ،2003، ص 601.

[3]- بحوث وأوراق عمل الملتقى العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي المنعقد في عمان في 2007. ص150.

[4]- كمبرلي أن اليوث، الفساد والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص126.

[5]- منير الحمش.الاقتصاد السياسي للفساد، مرجع سابق ص30.

فضلاً عن النتائج الاقتصادية للفساد، فإن له نتائج سياسية واجتماعية في المجتمع في غاية الخطورة. فهو إذ يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي، فإنه يوجد أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، وهو يؤدي بذات الوقت إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة.

- **الآثار السياسية:**

- يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة؛
- يعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر؛
- يضعف الفساد ثقة الأفراد في الحكومات ومؤسساتها المختلفة؛
- يؤدي إلى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الو لاءات السياسية؛
- يساهم الفساد في تعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- يسيء الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وفي العملية السياسية بشكل عام.

- **الآثار الاجتماعية:**

وقد لخصها أحدهم بقوله:" إن الفساد يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، ويبرز التعصب والتطرف كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، وكذلك يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي، وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة .كما يؤدي الفساد إلى توزيع الدخول بشكل غير متكافئ وغير مشروع مما يحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وزيادة التوتر وعدم الاستقرار، كما أنه يزيد من الإفقار وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة تركز الثروات والسلطات وسوء توزيع الدخول والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى ألمعاشي للأفراد المجتمع ما يؤدي بهؤلاء تعطيل قوة فاعلة في المجتمع"[1].

وعموما يجمل "**عبد الخالق**"أثار الفساد في قوله:" ...من المنظور الاقتصادي البحت يشكل الفساد هدرا للموارد التي تتسم بالندرة،خاصة في البلدان النامية ، وفي المنظور التنموي الأوسع يعطل الفساد فرص التراكم

[1] – طارق عبد الرسول الدباغ، الآثار الاجتماعية للفساد الحكومي، متاح على الموقع:
http://www.alnajafnews.net/najafnews/news.php?action=fullnews&id=59458 تاريخ الاطلاع:2012/03/04.

الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية، ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع من خلال توظيف الريع على القلة من وجهي القوة (السلطة والثروة)، بدلا من العمل المنتج المحقق للصالح العام، ويساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الثروة، مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، وعلى وجه الخصوص، يوطد استشراء الفساد من أسس سوء الحكم من خلال قيام تزاوج خبيث بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصائها"[1].

[1]– عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر:كيف جرى إفساد مصر والمصريين، مرجع سابق، ص12.

المبحث الثالث:قياس الفساد وجهود مكافحته

تتفاوت وطئات الفساد وشدته ونمط ممارسته من مجتمع لأخر، وهناك أيضا اختلافات داخل البلد الواحد بين القطاعات المصابة بالفساد في طبيعة الظروف والعوامل المهيأة له، والآليات التي تجري بها ممارساته وتعاملاته المختلفة، لهذا فمن الضروري أن يكون لجهود مكافحة الفساد والأطراف المعنية بها رصيد كاف عن خصوصية أوضاع الفساد في البلد المعني، لذلك فإن تكوين أرضية من المعرفة التطبيقية المستقاة من دراسة واقع الفساد في هذه الدوائر والقطاعات توفر أساساً لتقييم توابع الفساد من ناحية، ولتقييم التقدم المحقق في برامج المكافحة على المستوى الكلي وكذلك القطاعي والمؤسسي في البلد المعني من ناحية ثانية.

المطلب الأول: قياس الفساد

لن يكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية إحراز نجاح على أرض الواقع ما لم تستند إلى دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهر الفساد ،بحيث تستند إلى مفاهيم منضبطة ومحكمة، لتدعم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها، ويمثل قياس متغيرات الفساد احد أهم الركائز المنهجية التي تحقق هذه المصداقية[1].

الفرع الأول: مشكلات القياس

هناك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم أثاره، وأهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة مستترة يحرص أطرافها في أغلب الأحيان على إخفاء معالمها والإحجام علن الإفصاح عنها، هناك إذا حالة من الكتمان والسرية تحيط بممارسة الفساد لحماية أطرافه من المساءلة والملاحقة،كما أن تقارير أجهزة الرقابة ونواتج عملها في كثير من البلدان النامية لا يتم التعامل معها بشفافية، بل يحدث التعتيم والإخفاء لإحصائيات المخالفات والانحرافات لكي يبدو الجهاز الحكومي في صورة نقية، والصعوبة الثالثة تأتي من تنوع ظواهر الفساد، حيث يكون لكل نوع الخصوصية المتعلقة به في القياس، وهذه الخاصية في طبيعة الظاهرة تفرض خصوصية في التعامل معها في عملية القياس للتقييم أو للتشخيص أو للمقارنة أو للعلاج، حيث أن هدف القياس يغير من أسلوب وأدوات ومنهجية القياس[2].

الفرع الثاني: مقاييس الفساد

---

[1]– المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة 1، 2006، ص66 .

[2]– أحمد صقر عاشور، وقائع مؤتمر: آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية، منظور استراتيجي ومؤسسي، القاهرة، مصر، 2001، ص357.

على الرغم من الصعوبات التي تعترض عملية قياس حجم الفساد إلا أنه هناك ثلاث طرق لقياس الفساد متفق عليها [1]:

1. الطريق المباشر المتمثل بمعرفة وكشف حسابات وثروات كبار الموظفين والمسؤولين السياسيين وقد اعتمدت هذه الطريقة من قبل منظمة الشفافية الدولية لقياس حجم الفساد؛

2. حسابات تعتمد على مستوى بيانات ومعطيا دقيقة، إذ أن بعض الباحثين اعتمدوا على المنهج الواقعي الذي يتمثل في إثبات واقعة إعطاء الرشوة للموظف الحكومي أو الخاص، في حين أن البعض الأخر اعتمد على المنهج غير المباشر الذي يتمثل في فقدان النفقات في إدارة المشاريع بصورها كافة؛

3. الاستطلاعات والمسوحات: إن الاعتراف بالجريمة ليس من صفات مرتكبيها، لذلك ليس واقعيا بالطبع أن نتوقع من الناس الاعتراف لدراسة استطلاعية بسلوك إجرامي أو حتى بسلوك غير مسموح فيه اجتماعيا، لكن توجد فئات من الناس يمكن استطلاع رأيها على نحو فعال، وهم أولئك الذين يعدون أنفسهم "ضحايا" أي الذين يرون أنهم تعرضوا لعمليات "ابتزاز" ولم يكونوا مشاركين في الفساد بإرادتهم، ونجد هنا نوعين من الدراسات الاستطلاعية[2]:

أ. دراسات استطلاعية عالمية: والتي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، إذ تجمع البيانات والمعلومات عن الفساد في دول العالم ومنها منظمة الشفافية العالمية والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي لتطوير الإدارة وغيرها كثير وهو ما يعكس عالمية قضية الفساد؛

ب. دراسات استطلاعية وطنية وقطاعية: إن نتائج الدراسات الاستطلاعية الوطنية تساعد على تحديد مكمن الإخفاق وأسبابه، كما يساعد على إقامة خط أساس لاعتماده قاعدة لأي تغيير مستقبلي.

الفرع الثالث: مداخل قياس الفساد

يمكن التمييز بين مداخل القياس المستخدمة في دراسة الفساد على النحو التالي [3]:

1. **مدخل قياس الرأي أو المدركات:**

تنتمي المقاييس المتاحة عن الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية مثل منظمة الشفافية العالمية والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي وأغلب المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالفساد إلى هذه النوعية، والتي تقيس انطباعات عينة من الأفراد الذين يمثلون إما الجمهور العام أو شرائح من المتعاملين مع قطاع الدولة ككل، أو مع قطاعات أو مؤسسات بعينها منه، ويمثل مؤشر الفساد المدرك الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية أشهر هذه الأنواع من المقاييس.

---

[1]- هيثم كريم صيوان، الفساد وأثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، منشورات مركز المشروعات الخاصة،2006، ص3.

[2]- نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، 2005، ص ص269- 270.

[3]- المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، مرجع سابق، ص69.

غير أن هذا الشكل من المقاييس يعاني من جوانب قصور،كونه يقيس انطباعات ومدركات عامة عن البلد ككل ويجمل أوضاع الفساد عبر القطاعات والمؤسسات، وبالتالي لا يُمكَّن من تحليل ومقارنة مصادره القطاعية، كما أنه يتحيز لظواهر الفساد الصغير ويهمل نوعيات وأنماط الفساد المتعلق بالمراكز العليا والذي يصيب ويمسك بقمة مؤسسات الدولة ذاتها[1].

2. مدخل قياس خبرات المتعاملين:

هناك محاولات لقياس الفساد من خلال الخبرات المباشرة والفعلية للمتعاملين مع الأجهزة الحكومية. ولعل أبرز هذه المحاولات هي تلك التي جرت في بلغاريا، والتي قام بها" **تحالف 2000** "ضد الفساد ، ومن أهم الوسائل التي استخدمها هذا التحالف لقياس درجة الفساد، ابتكاره لنظام رصد الفساد وهو عبارة عن مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية لرصد ومتابعة الفساد، تم تصميمها لإنتاج المعلومات الخاصة بمجالات وديناميكية الفساد، كما أن هذا النظام يقوم أيضا بقياس تفهم الجمهور والمسؤولين الحكوميين والمجموعات المهنية الأخرى لمعنى وأساليب الفساد[2].

ويتم قياس خبرات المتعاملين من خلال مؤشرين[3]:

أ. **مؤشر المشاركة في تعاملات الفساد:** وهو يعكس تكرار حالات المشاركة في تعاملات فعلية يقر بها المواطنون؛

ب. **مؤشر ضغوط الفساد** : وهو يعكس تكرار حالات المشاركة في تعاملات فساد يقر بها المواطنون تتضمن طلب تلقي رشوة أو هدايا أو خدمات (وليس بالضرورة تقديمها فعليا) نضير حل مشكلة في التعامل مع جهات حكومية ويمثل هذا المؤشر مقياسا للفساد الممكن أو المحتمل .

يُمكَّن قياس الفساد من خلال المؤشرات المبنية على الخبرات المباشرة، من الحصول على بيانات تتيح التحليل المقارن لنوعيات مختلفة من الأطراف المتعاملة مع الأجهزة أو الجهات العامة ووفق مجالات وأنماط الفساد ووفق المجموعات المهنية ونوعيات المدفوعات ودرجة تكرارها وتطورها زمنيا.

3. مدخل التحليل المؤسسي:

هناك بعض المحاولات البازغة في قياس الفساد ترتكز على درجة توافر مقوماته، في البيئة المؤسسية للجهة أو الجهات المعنية بالدراسة، ويقارب هذا المدخل منظومة النزاهة الوطنية الذي تقدمه منظمة الشفافية العالمية، غير أن هذا الأخير يعتبر مدخلا كليا على مستوى المجتمع بأكمله، أما المدخل الجزئي (المؤسسي)، فهو يحلل ركائز النزاهة على مستوى المؤسسة، ويحاول تبيين جوانب الضعف أو القصور التي تهيئ لحدوث الفساد، ويمكن بقياس وتقييم هذه الركائز أو المقومات تشخيص مدى أهلية أو استعداد المؤسسة محل الدراسة للفساد، ويصلح مدخل التحليل

---

[1]– المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، مرجع سابق، ص70.

[2]– نفيس الإسلام، بلغاريا دراسة حالة: بناء تحالف ضد الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد21، ص89.

[3]– المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، مرجع سابق، ص71.

المؤسسي لتشخيص الأوضاع القطاعية أو المؤسسية للفساد وتحديد عناصر برنامج العلاج والمكافحة التي ترتكز على الأسباب.

4. مدخل المؤشرات الموضوعية :

ميزة المؤشرات الموضوعية أنها لا تمثل انطباعات ولا تعتمد على التقدير الذاتي، إذ أنها غالبا ما تمثل نتائج عمل المؤسسات والأجهزة ذات الارتباط بالفساد، مقاسه بمؤشرات عن المدخلات والمخرجات، فإحصائيات عمل أجهزة الرقابة أو المسائلة عن الحالات التي خضعت للتحقيق ونوعيتها، وقيمة مدفوعات الفساد والثروات غير المشروعة المرتبطة بها، تمثل صورة من صور المؤشرات الموضوعية لعمل أجهزة الرقابة والأجهزة القضائية والتنفيذية المرتبطة بها[1] .

المطلب الثاني: أهم مؤشرات الفساد

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية، تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية.

الفرع الأول: المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية

بدا إصدار هذا المؤشر في عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، استنادا على نموذج إحصائي لحساب المخاطر، وفي عام 1992 انظم مبتدعو المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام 2001 بدا إدراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات [2].

يندرج المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي يعنى بقياس الفساد ضمن "المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية"[3]، ويحظى بست نقاط مخاطر ويقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، هذا وتتراوح قيم المؤشر من صفر، لتعكس حالة تفش واسع للفساد، مما يعني مخاطر مرتفعة للاستثمار، إلى 6 لتعكس

---

[1]– المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، مرجع سابق، ص72.

[2]– مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسرا لتنمية، العدد السبعون، 2008، ص3.

*يشتمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على 22 متغيرا موزعة على ثلاث مجموعات فرعية، المخاطر السياسية (12 متغيرا و 100 نقطة مخاطر)، والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5 متغيرات و 50 نقطة متغير لكل منهما)،تقيم مخاطر المتغيرات على أساس نقاط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر(للمخاطر المرتفعة للغاية) ومائة نقطة للمخاطر المتدنية للغاية.

حالة انعدام الفساد الإداري، مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار، تبرر مجموعة الخدمات للمخاطر السياسية بملاحظة أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديدا للاستثمار الأجنبي لأنه يشوه الأوضاع الاقتصادية والتمويلية، ويؤثر سلبا على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال.

الفرع الثاني: الفساد في المؤشر المركب للحاكمية

بدأ تطوير المؤشر المركب للحاكمية بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام 1999 وذلك على أساس ستة جوانب للحاكمية، تتمثل في: التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد، يتم توظيف البيانات المتاحة من قواعد المعلومات باستخدام منهجية إحصائية وذلك بتنميط مؤشرات الحاكمية بحيث يتبع كل منها التوزيع الطبيعي على مستوى العالم بمتوسط للمؤشر يبلغ صفرا وبانحراف معياري يبلغ واحدا، وبحيث تتراوح قيمة المؤشر من (-2.5) إلى (+2.5) وبحيث تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحاكمية، وفي إطار الحاكمية تم تفسير الفساد على أنه: "عدم احترام طرفي الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما، ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية"[1].

الفرع الثالث: مؤشر منظمة الشفافية الدولية

تصدر منظمة الشفافية الدولية"مؤشر مدركات الفساد"، و هو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات، يعكس أراء المستثمرين المحليين والأجانب ورجال الأعمال والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية ، والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة التعقيدات التي تعترضهم في تنفيذها في بلدان عديدة، وقد جاء في تقرير المنظمة "2011" أن المؤشر يرصد الدرجات التي أحرزتها 183 دولة، بدءاً من الدرجة صفر "فاسد للغاية" إلى الدرجة 10 "نظيف للغاية" ، بناءً على مستويات الفساد المدركة في القطاع العام ، ويعتمد المؤشر قياس الإدراك لمفهوم الفساد المتفشي في الأقطار مدار البحث، ويتم استيفاء البيانات والحصول على المعلومات من خلال 17 مسحاً، تكشف مدى تنفيذ قوانين مكافحة الفساد، و إمكانية الوصول إلى المعلومات وتضارب المصالح، تقوم بها 13 مؤسسة مستقلة[2].

وقد بلغ عدد الدول المشمولة بتقرير عام 2011 نحو 183 دولة. وقد اقتُصر في هذا التقرير على الدول التي توافرت عنها ثلاثة مسوحات للرأي حول النظرة للفساد كحد أدنى. وقد جاءت نيوزيلندا في المرتبة الأولى، لأنها أقل البلاد فساداً (حصلت على 9.5 درجات، إذ يمثل رقم 10 أعلى درجة نظافة أو خلو من الفساد ، تلتها الدنمارك ، ثم فنلندا، والسويد وحلت سنغافورة خامسا، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة والعشرين، إذ حصلت على 7.1 درجات، أما أقل الدول شفافية فهي حسب ورودها في مؤشر قياس مدركات الفساد هي: الصومال إذ جاءت في المرتبة الأخيرة، فقد حصلت على 1.0درجة، سبقتها كوريا الشمالية في المرتبة

[1]- مؤشرات قياس الفساد الإداري، مرجع سابق، ص8.

[2]- مؤشر مدركات الفساد 2011، متاح على الموقع:/http://bpi.transparency.org الاطلاع: 2012/01/04.

182 والتي حصلت على 1.3 درجة، وميانمار وافغنستان بـ 1.5، والسودان 1.6، وبالنسبة لوضع الدول العربية فقد دخلت المؤشر عشرون دولة عربية وهي موضحة في الجدول أدناه[1]:

الجدول رقم(1-1): مؤشر مدركات الفساد للدول العربية

السنة	2011			2010		
الدول	الدرجة من10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الدرجة من10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا
قطر	7.2	22	1	7.7	19	1
الإمارات	6.8	28	2	6.3	29	2
البحرين	5.1	46	3	4.9	48	4
عمان	4.8	50	4	3.5	41	3
الكوين	4.6	54	6	4.5	54	7
الاردن	4.5	56	6	4.7	50	5
السعودية	4.4	57	7	4.7	50	5
تونس	3.8	73	8	4.3	85	9
المغرب	3.4	80	9	3.4	85	9
جيبوتي	3.0	100	10	3.2	91	10
الجزائر	2.9	112	11	2.9	105	12
مصر	2.9	112	11	3.1	98	11
سوريا	2.6	126	13	2.5	127	13
لبنان	2.5	134	14	2.5	127	13
موريتانيا	2.4	143	15	2.3	143	15
اليمن	2.1	164	16	2.2	146	16
ليبيا	2.0	168	17	2.2	146	16
العراق	1.8	175	18	1.5	175	19
السودان	1.6	177	19	1.5	172	18
الصومال	1.0	182	20	1.1	178	20

المصدر:جمعية الشفافية الكويتية: http://www.transparency-kuwait.org /

المطلب الثالث:جهود مكافحة الفساد

[1]- نشرة الشفافية تصدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد، العدد الخامس ، 2010، متاح على الموقع:www.arabanticorruption.org تاريخ الاطلاع: 2012/02/12.

يعد الفساد أكبر المشكلات العالمية التي تجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسة أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح، وسببا مهما لتنامي الجريمة المنظمة، ورغم أن معظم الحكومات والقيادات السياسية تعلن أن برنامجها هو مكافحة الفساد، فإنه (الفساد) يظل عمليا غائبا عن برامج الحكومات والمؤسسات المختلفة، ذلك أن القضاء على الفساد ليس قرارا يتخذ، ولكنه منظومة من الأعمال والإصلاحات وإعادة بناء لأنظمة المجتمعات والدول، التعليمية والاجتماعية والإدارية والوطنية[1].

الفرع الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد

تطور الاهتمام الدولي بالفساد خلال السنوات الأخيرة المنصرمة وأصبح ظاهرة عالمية لما له من أثار كبيرة في استقرار المجتمعات وتقيض الأنظمة الديمقراطية، فظلا عن عرقلة الجهود الدولية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وانطلاقا من أن الفساد لا يمكن القضاء عليه بشكل فردي جاءت ضرورة تشكيل تحالفات مناهضة للفساد، وأصبحت هناك حركة متناسقة ومترابطة بين مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وقد بذل عدد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية في محاربة هذه الظاهرة ويمكن إيجاز ابرز هذه الجهود فيما يلي:

1. منظمة الأمم المتحدة:

تبنت الأمم المتحدة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد عرفت باسم **"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"** لعام **2003**، وتقدم الاتفاقية مجموعة من المعايير والتدابير والقوانين التي يمكن لكافة الدول تطبيقها من أجل تعزيز أنظمتها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد، وهي تدعو إلى تدابير وقائية ،وتجريم أشكال الفساد الأكثر شيوعا، كما أنها تحقق إنجازا من خلال مطالبة الدول الأطراف بإعادة الموجودات التي تم الحصول عليها م ن خلال أفعال فساد للدول التي نهبة منها[2].

ويأتي هذا الاهتمام في إطار الاقتناع بعدد من الأمور، وهي[3]:

أ. أن الفساد يهدد استقرار وأمن المجتمعات، ويحد من قيم الديمقراطية ويستنزف معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛

ب. يرتبط الفساد بالعديد م ن أشكال الجريمة: وعلى وجه الخصوص الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية وما اشتمل من غسل الأموال؛

---

[1]– إبراهيم غرابيه، الفساد في العالم العربي ...متمأسس ومتمكن، متاح على الموقع:
http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=6&id2=33/، تاريخ الاطلاع:2011/12/24.

[2]– جيليان ديل،اتفاقيات مكافحة الفساد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، متاح على الموقع:
www.transparency.org/global_priorities/international_conventions

[3]– موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:
www.undoc.org/undoc/en/drug_and_crime _conventions.html

ج. أصبح الفساد ظاهرة عابرة للحدود مما يجل تأثيراتها السلبية على كافة المجتمعات، ولهذا يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليه ومكافحته أمرا مهما.

وتهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى[1]:

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفا وأنجع؛
- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات؛
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

وقد تطرقت الاتفاقية إلى الجرائم التي تعد من جرائم الفساد في الفصل الثالث وتحت عنوان التجريم والتي هي كالأتي[2]:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين؛
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية؛
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل أخر من قبل موظف عمومي؛
- المتاجرة بالنفوذ؛
- إساءة استغلال الوظائف؛
- الإثراء غير المشروع؛
- الرشوة في القطاع الخاص؛
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛
- غسل العائدات الإجرامية؛
- الإخفاء وإعاقة سير العدالة.

2. البنك الدولي:

تنبه البنك الدولي إلى ما يشوب المعونات والقروض التي يمنحها للدول النامية والفقيرة من الفساد، ومن ثم فقد ربط منح هذه المساعدات بمدى حرص الدول المقترضة على مكافحة الفساد [3]،كما أكد البنك الدولي في العديد من اتفاقياته وتقاريره ودراساته أن الفساد عائق أساسي أمام كفاءة وفعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

---

[1]- الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منشورات الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، فيينا، 2008، ص 7.

[2]- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003.

[3]- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص179.

ولهذا نجد أن استراتيجيات البنك الدولي مبنية على اجتثاث الفساد في كل أشكاله، وتتجسد استراتيجيا ت البنك الدولي في مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على التنمية بشكل أساسي في العناصر التالية[1]:

أ. الحرص على تجنب كل أسباب الفساد في كل المشروعات التي يمولها البنك؛

ب. دعم جهود الدول التي تطلب ون البنك في الحد من الفساد؛

ج. دعم الجهود الدولية لتقويض الفساد، والتواصل والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية، كمنظمة الشفافية العالمية، الهادفة للسيطرة والحد من الفساد في كافة صوره وأشكاله؛

د. حفز الدول على النهوض بإصلاح المؤسسات الحكومية والنأي بها عن كل أسباب ومظاهر الفساد؛

هـ. السعي المتصل لزيادة الوعي العالمي بالآثار السلبية للفساد عن طريق استخدام المؤتمرات ومختلف أجهزة الإعلام، والتعريف بالجهود الفعالة التي اتخذتها بعض الدول لمواجهته.

3. منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1993 في برلين، محايدة سياسياً ولا تعمل من أجل الربح ، تعنى بالشفافية وكبح الفساد (وليس الكشف عنه)، لها فروع في معظم الدول وتصدر تقريرا سنويا منذ عام 1995، تصنف بمقتضاه الدول حسب دراسات واستبيانات وعمليات مسح تقوم بها مع أكاديميين ورجال أعمال ومحللين لأداء الدول المالي [2].

ويرجع السبب في اهتمام هذه المنظمة بالفساد إلى الآتي [3]:

أ. **أسباب إنسانية:** الفساد يعوق عمليات التنمية ويزيد من مستوى انتهاكات حقوق الإنسان.

ب. **أسباب ديمقراطية:** الفساد يعوق عمليات الديمقراطية خاصة في الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة التحول / الانتقال.

ج. **أسباب أخلاقية:** فالفساد يعوق تكامل المجتمع.

د. **أسباب عملية:** لأن الفساد يشوه عمليات السوق ويحجب عن البشر ما يجب أن يحصلوا عليه من منافع هذه العمليات.

وترى المنظمة أن مقاومة الفساد لن تتسنى إلا من خلال:

---

[1]- حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، مرجع سابق، ص16.

[2] متاح على الموقع: http://archive.transparency.org/global_priorities/international_conventions تاريخ الاطلاع: 2011/12/21.

[3]: متاح على الموقع: تاريخ الاطلاع:2011/12/25.www.transparency.org

- مشاركة كل الأطراف في المجتمع المحلي والدول؛
- زيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.

وأكدت المنظمة على مبدأين لمواجهة الفساد:

- **الحاجة إلى التحالف:** كل من له مصلحة في مقاومة الفساد؛
- **أهمية المعلومة:** يجب التركيز على دور المسلحين بالمعلومة (الإعلام، المعلمين، الجماعات المدنية) لاستخدامها في مقاومة الفساد، وترى المنظمة أن هناك دوراً لكل هيئة أو مؤسسة في الدولة، فالصحافة يجب أن يكون لها دور، والمنظمات غير الحكومية يجب أن يكون لها دور، إلا أن العبء الأكبر يجب أن يقع على عاتق الحكومات المحلية.

4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعتبر جهود المنظمة من أهم وأشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد، حيث تبنت اتفاقية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في عام 1997، وقد أدى اعتماد اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإنشاء مجال تحرك متساوي بين المؤسسات الأميركية و تلك من البلدان الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن طريق إخضاع جميع الشركات للمعايير الجنائية نفسها. وفي الواقع، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الوحيد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تحظر على مؤسساتها المحلية الفوز بالأعمال التجارية في الخارج عن طريق رشوة الموظفين العموميين الأجانب، مما وضع المؤسسات الأمريكية في وضع تنافسي غير مواتي بالمقارنة مع مؤسسات من بلدان أكثر تساهلا[1].

تلزم الاتفاقية الدول الموقعة بتحريم ممارسات رشوة الموظفين الأجانب في تنفيذ المعاملات التجارية الدولية ، وتكمَل التوصيات الاتفاقية من خلال حث دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النظر في اتخاذ إجراءات إضافية "لردع ومنع و مكافحة " هذا النوع من الرشوة ، وقد تم تنقيح التوصية الخاصة بمواصلة مكافحة الرشوة الأجنبية في عام 2009 لتشمل بعض المستجدات الرئيسية، مثل الإدانة القوية لـ "دفعات التيسير الصغيرة"* والحض على التعاون مع مجتمع الأعمال في اعتماد أخلاقيات صارمة وآليات مراقبة والحض على فرض مسؤولية المؤسسات عن أعمال الفساد التي يرتكبها الوكلاء و/أو المؤسسات الأجنبية التابعة.

5. الدول الأمريكية لمكافحة الفساد:

---

[1]– اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية،متاح على الموقع: http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/oecd/تاريخ الاطلاع:2012/02/23.

* دفعات التيسير هي شكل من أشكال الرشوة التي تدفع لغرض تعجيل أو تيسير أداء عمل حكومي روتيني من قبل موظف عمومي وليس للحصول على أو الاحتفاظ بأعمال أو أية ميزة أخرى لا لزوم له .تطلب دفعات التيسير عادة من قبل المسؤولين ذوي مستوى الدخل المنخفض مقابل تقديم الخدمات التي يستحقها الشخص قانونا بدون هذه الدفعات .يتم عادة التمييز بين دفعات التيسير و الرشوة الصريحة والفساد. في بعض البلدان، يمكن اعتبار أنه من الطبيعي أن تقدم دفعات صغيرة غير رسمية في ظل ظروف معينة، على الرغم من أن هذه الممارسة غير قانونية في معظم البلدان.

اعتمدت الدّول الأعضاء في منظّمة الدول الأمريكية اتفاقية البلدان الأمريكيّة لمكافحة الفساد في عام 1996، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1997 وهي أوّل اتفاقية عالميّة لمعالجة مسألة الفساد. وتمثّل الاتفاقية إجماع إقليمي حول ما ينبغي أن تقوم به الدّول في مجال الوقاية والتّجريم والتّعاون الدّولي و استرداد الممتلكات. وتشمل الفساد في جانبي العرض والطّلب في القطاع العام. كما تقدّم الاتفاقية تفسيرا واسعا وشاملا حول ما يشكّل "جرائم الفساد" بما في ذلك الرّشوة المحلّية والأجنبيّة والإثراء غير المشروع وغسيل الأموال وإخفاء الممتلكات.

ووفقا للمادّة الثّانية، للاتفاقية هدفان[1]:

أ. تعزيز وتثبيت كلّ من الدّول الأطراف للآليّات اللازمة لمنع وكشف ومعاقبة ومحو الفساد؛

ب. تعزيز وتسهيل وضبط التّعاون بين الدّول الأطراف لضمان فعّالية التّدابير والإجراءات لمنع وكشف ومعاقبة ومحو الفساد من الوظيفة العامّة.

6. الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد:

تغطي اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، والتي جرى اعتمادها في عام 2003، كلا من القطاعين العام والخاص. والجرائم المشمولة في الاتفاقية هي الرشوة (محلية أو أجنبية) وتحويل الممتلكات من قبل المسؤولين الحكوميين والمتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع وغسيل الأموال إخفاء الممتلكات. وتنص الاتفاقية على المنع والتجريم والتعاون الإقليمي والمساعدة القانونية المتبادلة فضلا عن استرداد الموجودات[2].

الفرع الثاني: الجهود الوطنية لمكافحة الفساد

بغية التخفيف من آثار الفساد ومحاربته أصدرت الجزائر جملة من التشريعات تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ الأمر رقم **96-22** المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم، وكذا الأمر رقم **03-11** المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، إضافة للأمر رقم **97-04** المؤرخ في 11 يناير 1997 المتعلق بالتصريح بالممتلكات، كما صدر قانون يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري سنة 2005 تحت رقم 05-01[3].

---

[1]- اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد،متاح على الموقع:

http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/oas/تاريخ الاطلاع:2012/02/23.

[2]-اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد،متاح على الموقع:

http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/au تاريخ الاطلاع :2012/01/21

[3]- وصاف سعيدي، آليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2006، ص8.

ويبقى أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته، ذلك الذي صدر في 20 فبراير سنة 2006، تحت رقم: " **06-01**"[1]، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون "**إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته**"، حيث جاء ضمن المادة 17 من هذا القانون أنه تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الإستراتيجي ة الوطنية في مجال مكافحة الفساد[2].

تدخل عملية إنشاء هذه الهيئة ضمن الإجراءات والأدوات القانونية الرامية إلى الوقاية من ظاهرة انتشار الفساد من جهة، وضرورة القيام بكل ما من شأنه أن يبين الأسباب المؤدية إليه من جهة ثانية، بحيث تتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية أثناء مباشرة الصلاحيات المخولة لها قانونا،كما يتم تزويدها بالإمكانات البشرية والمادية اللازمة وضمان حماية موظفيها من كل أشكال الضغط أو التهديد أو أي اعتداء آخر يتعرضون له أثناء ممارستهم مهامهم[3].

وتتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص السهر على[4]:

1. اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العامة؛
2. إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛
3. جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، لأجل تقديم توصيات لإزالتها؛
4. تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة إليها والسهر على حفظها؛
5. الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد؛
6. السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006.

[2]- المادة 17 من القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[3]- عمير السعيد، محاضرة بمناسبة الأيام المفتوحة على العدالة حول شرح القانون رقم 01/06المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، متاح على الموقع: http://www.courdebordjbouarreridj.mjustice.dz/conference/loi_pr ،تاريخ الاطلاع:2012/03/04.

[4]- المادة 20 من القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم، يظهر أنَّ الفساد بجميع أنماطه من رشاوى واختلاس وابتزاز وما إلى ذلك، ليس ظاهرة حديثة النشأة، ولا هو مقتصر على البلدان النامية دون المتقدمة منها، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد في نموه في الدول النامية تختلف إلى حد كبير عن العوامل المساعدة في نموه في الدول المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، وعلاوةً على ذلك فإن قدراً كبيراً من الفساد في الدول النامية تشارك فيه مؤسسات الدول الصناعية بصور مختلفة،ولم تسهم سياسات التحول نحو الديمقراطية والأخذ بسياسات السوق وعمليات الخصخصة في التخفيف من نمو هذه الظاهرة، بل على العكس من ذلك ، فقد ساعدت في نموها، وذلك يعود إلى عدم مواكبة أو مصاحبة هذا التحول حدوث تطوير في القوانين المعمول بها في تلك الدول وكذا الأدوات التي يتطلبها هذا التحول، كما أنه من غير الممكن قياس مدى انتشار الفساد بصورة دقيقة في دولة ما ومقارنتها بأخرى، وإنما يتم ذلك في الغالب بصورة تقريبية، فمعظم أعمال الفساد تتم بسرية (مبدأ السرية و التواطؤ)، ونادراً ما يتم الكشف عن مثل هذه العمليات وخاصة منها تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا (فساد القمة – الفساد الكبير).

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية، فعملية التنمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي موضع اهتمام الاقتصاديين سواء في دراس اتهم النظرية أو التطبيقية، كما أن الحكومات الوطنية التي جاءت في البلدان ال نامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي، جعلت من أولى أهدافها تحقيق تنمية اقتصادية سريعة عن طريق تصميم الخطط القصيرة والطويلة المدى، ولم يقتصر الاهتمام بقضايا التنمية على المستويات الوطنية فقط، بل أيضا احتل الاهتمام بها مكاناً بارزاً على المستوى العالمي، غير أن حصيلة تجارب التنمية في الدول النامية، في العقود الماضية لم تكن عند الآمال المعقودة عليها، والغرض من هذا التحليل هو الكشف عن ماهية التنمية الاقتصادية من حيث مفهومها وأهدافها ومؤشراتها وأسباب تعثرها في الدول النامية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى التنمية: مفهومها، أهدافها، إبعادها، أما المبحث الثاني فيتم فيه الحديث عن التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، استراتيجياتها، بينما المبحث الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية، مقوماتها وأسباب تعثرها في الدول النامية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن تطور مفهوم التنمية ومختلف المراحل التي برز من خلالها ، بالإضافة إلى الحديث عن أهداف التنمية بشكل عام ومختلف أبعادها ، ومن أجل ذلك نورد المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول:مفهوم التنمية

إن تحديد مفهوم للتنمية يعكس حقيقتها، يتطلب الإشارة إلى التطورات التي حصلت في الفكر التنموي بخصوص فهم هذه العملية، بحيث تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية تعكس درجة تأثر الفكر التنموي في البلاد النامية بالفكر التنموي الغربي، بحيث اخذ التطور في مفهوم التنمية التسلسل الذي سوف نورده في العناصر الآتية.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن تمييز ثلاثة مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:

1. المفهوم التقليدي للتنمية:

يعتبر مفهوم التنمية مفهوما شاملاً له جوانبَ عديدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهذا ما جعل الفكر التنموي يتطور من فترة لأخرى متبنيا إحدى تلك الجوانب، فقد بدا الفكر التنموي بالتركيز على المفهوم الاقتصادي للتنمية، وحصر هذا المفهوم على مؤشر واحد فقط هو الزيادة في مستوى الدخل، فقد كانت المسألة لا تخرج عن كونها مسألة **"لحاق"** بالمستوى الاقتصادي الذي وصلت إليه الدول الصناعية الرأسمالية من خلال استهداف نسبة نمو اقتصادي عالية نسبياً، انطلاقاً من فكرة أن تخلف الدول النامية سببه مجرد تأخر تاريخي[1]، وتعرف التنمية وفق هذا المفهوم بأنها عبارة عن: "عملية الزيادة السريعة والمستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة من ممتدة من الزمن" ، ويعتبر نموذج " **وولتر رستو**" المعروف باسم **"مراحل النمو الاقتصادي"** أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة[2].

وقد استُند إلى هذه النظرية في تقرير معدلات النمو المرغوب تحقيقها في هذه البلدان والتي من شأنها تأمين اللحاق بالدول المتقدمة، وفي ضوء ذلك تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين اقتراح

---

[1] – بشار محمود قبلان، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص59.

[2] – عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، مصر،1993، ص36.

خبراء التنمية بأن يكون هدف التنمية في عقدها الثاني (1970 . 1980) تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره 6% في البلدان النامية[1].

وقد كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية عن قصور مفهوم التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع، وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول وهي المتعلقة بانتشار الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها وعدم تحسين مستويات المعيشة بها، وقد حدث ذلك في الدول التي حققت معدلات نمو الدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه.

ومن ناحية أخرى أظهرت التجارب أن بعض الدول النامية التي لم تحقق سوى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي، استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية، ونتج عن ذلك الأمر نتيجة هامة مؤداها أن التحسن في مستويات المعيشة لا يتحقق بمعدلات عالية للنمو في الدخل أو الوصول إلى مستوى مرتفع من الدخل الفردي وحده بل العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء[2].

2. الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت في السبعينات:

غطت هذه المرحلة الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر، البطالة، اللامساواة، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها [3]، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج" **سيرز** "، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة اللامساواة في التوزيع*، وكذلك تتجسد في نموذج **"تودارو"**، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار[4].

---

[1] – ثلاث خطط عملية اعتمدها الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية في الدول النامية، وفي إطار هذه الخطط تم اعتماد عقود زمنية للتنمية بدأت سنة 1960 إلى1990، أول عقد للتنمية تم الإعلان عنه سنة 1961، أما الثاني فقد تم الإعلان عنه سنة 1970، أما الثالث فقد تم الإعلان عنه في 1980، أما الرابع فقد بدأ في 1990.

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص22.

[3] – ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة المنارة، المجلد12، العدد 1، 2006، ص194.

*جاء في نموذج" سيرز" :"إن الأسئلة التي تطرح حول تنمية بلد ما ،هي ماذا حدث للفقر؟ ماذا حدث للبطالة؟ ماذا حدث اللامساوا ة ؟.إذا كانت هذه الأمور الثلاثة قد انخفضت عن مستوياتها المرتفعة فإنه لا يوجد شك بان البلد المعني هو في فترة تنمية. أما إذا كان واحد أو اثنين من هذه المسائل المركزية قد أصبح أسوأ وخصوصا إذا الثلاثة كلها قد ساءت، فإنه سيكون غريبا أن نسمي الناتج تنمية حتى ولو كان دخل الفرد قد تضاعف".

[4] – عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، الأردن، 1999، ص26.

ومن أبرز المقترحات التي ظهرت خلال فترة السبعينات تبني البنك الدولي سياسات: " **إعادة التوزيع مع النمو**"[1]، في أوائل تلك الفترة وكذلك تبني منظمة العمل الدولية ما عرف بـ **"إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان"**، واهم ما جاء به هذا المفهوم:

أ. ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات التنمية وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي فيها؛

ب. إعادة توزيع الدخل بين الطبقات والفئات مع التركيز على تحسين نصيب أصحاب الدخول المنخفضة؛

ج. زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة ولتوفير السلع والخدمات المطلوبة؛

د. ضرورة اهتمام قطاع الإنتاج بتوفير سلع قليلة التكلفة تتناسب مع ضعف دخول غالبية الأسر.

وبالرغم من أن تلك الاجتهادات لم تؤثر كثيرا في صناعة التنمية إلا أنها أوقدت شعلةً فكريةً جديدة فيما سمي في ذلك الوقت بـ"البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة".

3. التطورات التي حدثت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات:

إن تعاظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لمعظم سكان العالم، وثبوت قصور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما تمثلت في نظريات ومفاهيم التنمية السابقة، فرض ولادة اتجاهات جديدة في مفاهيم التنمية، أدركت أهمية البشر في قضايا النمو والتنمية، ومن هنا ابتدأ المخاض لولادة مفاهيم أخرى للتنمية، فقد تطور المفهوم ليشمل جانب آخر هو الجانب الاجتماعي، فأصبحت التنمية الاجتماعية والتي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع "الفرد – الجماعة – المؤسسات الاجتماعية المختلفة – المؤسسات الوطنية" [2]، وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند **"هيجنز"** الذي عرفها بأنها: " عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم، الصحة، السكان والرعاية الاجتماعية، على أساس أن الإنسان هو أساس عملية التنمية "[3]، وبناءا عليه استحدث مفهوم " **التنمية البشرية"** في بداية التسعينيات والذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

إنَّ جوهر عملية التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية، ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنا تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم،كما أنَّ التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بين القيم المحلية والمعرفة كأداة لاعتماد هذه الخيارات [4]، ونجد من أهم تعاريف

---

[1]– حسن عبدا لمطلب الاسرج، "التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية–حالة مصر–"، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007، ص181.

[2]– عيسى الغزالي ،"الاتجاهات الحديثة في التنمية"، المعهد العربي للتخطيط ،مجلة "جسر التنمية"،العدد السادس والسبعون، 2008، ص19.

[3]– حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 161.

[4]– حسين عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص348.

التنمية البشرية، تعريف هيئة الأمم المتحدة من خلال تقاريرها عن التنمية البشرية والتي تتابع صدورها منذ العام 1990 والذي يعرفها بأنها: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس"[1].

وبالتالي فقد جاء مفهوم التنمية البشرية على النحو السابق أكثر اتساعًا وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات، والتي كانت تستند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إلا أنه مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية، أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر، وليس حياتهم فحسب.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب مختلفة، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئية بشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بـ: **"التنمية المستدامة"** أو **"التنمية المتواصلة أو المستمرة"** حيث أن اللجنة الدولية **"للتنمية والبيئة"** أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه: "التنمية المستديمة" والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة، أي أن التنمية المستديمة هي: "ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم " [2]، ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للزوال.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستديمة أو المتواصلة هو مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع ويستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة، ومن هذا المنطلق فإن التنمية المستديمة أو المستمرة تتضمن عددا من العناصر أهمها[3]:

أ. تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها؛

ب. استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة؛

ج. تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية؛

د. تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

---

[1]- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر2003، ص133.

[2] Bojo, Jan , Lenda, Enviornment and Development, Boston : Kluwer Academic Publishers, 1992, P.14.

[3]- محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 142، الكويت، أكتوبر 1989، ص ص79-90.

ثم تطور المفهوم ليصل إلى التنمية البشرية المستدامة والتي تعرف بأنها: "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة عادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة"[1].

نشأ مفهوم التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية[2]:

– **الأول**: هو مفهوم التنمية البشرية الذي طرح في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990.

– **والثاني**: مفهوم التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيين بيئيين واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية سنة 1992.

ويكمُنُ هذا التوليف في الوصف الذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان " **مبادرات من أجل التغيير**" والذي جاء فيه: "إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا وهى أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة ويمكّن البشر بدلا من تهميشهم، كما أنها نمط للتنمية يعطى الأولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم"[3].

وأخيرا وصل المفهوم إلى ما يعرف بـ **"التنمية الإنسانية"** وهو المفهوم الذي يجاوز المفهوم التقليدي للتنمية، حيث نقل معايير التنمية التقليدية إلى مصاف الكرامة الإنسانية عوضا عن المؤشرات النقدية والمالية التي تسيطر على الفكر التنموي التقليدي، فالتنمية الحديثة لا تعنى تلبية الحاجات المادية للفرد ولكن تتعداها لتلبية الحاجات المعنوية والتي تعكس الحاجات الإنسانية للفرد من حرية التعبير عن الرأي وزيادة المعرفة والقضاء على الفقر، وهى تمثل أهم مؤشرات التنمية الإنسانية[4].

وقد قامت الأمم المتحدة سنة **2000** بصياغة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تتمحور حول تقليل نسبة الفقر، بما يضمن ذلك من توسيع فرص التعليم والعناية الصحية وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا [5]، كما

---

[1]– عبد العزيز عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، السعودية، 2001، ص37.

[2]– طارق بانورى وآخرون، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (آلا سكوا)، 1996، ص 48.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 1996.

[4] نادر فرجاني، "تحليل لنظرية التنمية الإنسانية العربية "نموذج لازمة المعرفة والمجتمع في البلدان العربية"،متاح على الموقع: http://www.arabrenewal.info/ html. تاريخ الاطلاع: 2012/04/29.

[5] – عيس الغزالي، الديمقراطية والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص6.

أصدر البنك الدولي تقريره حول التنمية سنة **2006** تحت عنوان **"الإنصاف والتنمية"** والذي يعتمد على مبدأين أساسيين هما تكافؤ الفرص وتفادى مظاهر الحرمان[1].

ويرى "**عبد القادر علي** " أن أحد أهم التصورات الحديثة في الفكر التنموي تلك التي دعت إلى توسيع مفهوم التنمية بعيدا عن التركيز على العوامل المادية، ليشتمل على توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر [2]، وتعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة *، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الحريات نذكر منها بعض الجوانب والتي يرى "**امارتن صن**" أنها تتطلب اهتماما خاصا[3]:

- **الحريات السياسية:** وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديمقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية؛
- **التسهيلات الاقتصادية:** وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل، وتلعب اعتبارات توزيع منافع التنمية دورا محوريا في العلاقة بين الدخل القومي والثروة، من جانب، واستحقاقات الأفراد والأسر، من جانب آخر، فكيفية توزيع الزيادات في الدخل والثروة يترتب عليها فروقات ذات مغزى في الحريات التي يتمتع بها الأفراد.
- **الفرص الاجتماعية:** وتتعلق بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة؛
- **ضمانات الشفافية:** وتتعلق هذه بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس ضمان الإفصاح والسلاسة، وتلعب هذه الضمانات دورا واضحا في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية[4]؛
- **الأمن الوقائي:** ويعنى توفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية للحيلولة دون الوقوع في براثن الفقر والجوع بسبب التغيرات المفاجئة، ويشتمل الأمن الوقائي على مجموعة من الترتيبات الثابتة منها " الإعانات وبرامج الضمان الاجتماعي"، أما الترتيبات المتغيرة فتتمثل في "برامج العون الطارئ في حالات المجاعة، والبرامج العامة للتشغيل"؛

---

[1]- تقرير البنك الدولي، 2006.

[2]- عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية التنموية "، ورقة مقدمة في ندوة حول: "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" ،المعهد العربي للتخطيط، تونس، مايو 2003، ص2.

*يمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنها الدور البنائي للحرية في عملية التنمية الذي يعنى بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر وتشمل هذه الحريات القدرات الأساسية لتفادي أنواع الحرمان (الجوع، المشاكل الصحية، سوء التغذية وارتفاع معدل الوفايات).

ويمكن فهم الوسيلة الأساسية على أنها الدور الأدائي (الوسائل) للحرية في عملية التنمية الذي يعنى بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر.

[3]- أحمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص 9.

[4]- محمد عدنان وديع، التنمية والبشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 18.

الفرع الثاني: تعريف التنمية

قام العديد من الباحثين في مجال التنمية بمحاولات جادة في صياغة مفهوم شامل حول التنمية، إلا أنها لم تشهد اتفاقاً واضحاً، نظراً لاختلاف وجهات النظر، إلا أنها تجمع جميعها على أن التنمية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة، ومن بين التعاريف التي أعطيت للتنمية نورد الأتي:

تعرَّف الأمم المتحدة التنمية على أنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات الوطنية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الاستحقاقات القومية، وتساهم في التقدم العام للبلاد"[1].

وتعرف التنمية على أنها: "التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجيةٍ معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وتستهدف التنمية تغيير أساس البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف، وتعديلاً في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية، بعد تحديدها وموازنتها، إلى جانب العمل على تغيير التوجهات الفكرية التي تعيق هذه العملية"[2].

وتعرف التنمية بأنها: "ذلك الشكل المعقَّد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته"[3].

ويعرفها البعض بأنها: "العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل إبعاده، اقتصاديةً كانت أو ثقافيةً أو اجتماعيةً، التي تعتمد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع"[4].

كما تعرف على أنها: "إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقى، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية إرادية من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهى تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل"[5].

أما "**الكواري**" فيرى أن التنمية هي:" عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع

---

[1]- على غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص32.

[2]- محمد حسن دخيل،إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان، 2009، ص18.

[3]- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية مفاهيم أساسية رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية' مصر، 1988، ص14.

[4]- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993، ص19.

[5]- غسان بدر الدين، جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، الطبعة 1، 2001، ص 12.

ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"[1].

والملاحظ أن التعريف السابق يتضمن العناصر الآتية[2]:

1. التنمية عملية مجتمعية واعية، بمعنى أنها عملية إرادية تشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع، وهي واعية لأنها محددة الأهداف حسب برنامج طويل المدى؛

2. عملية موجهة عن طريق إدارة للتنمية، لها قدرة الاستخدام لموارد المجتمع من أجل تحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية؛

3. إيجاد تحويلات هيكلية في المجال الاجتماعي، والمجال السياسي والمجال الثقافي والاقتصادي؛

4. إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، وتحقيق تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع؛

5. المناخ الاجتماعي والسياسي: إن عملية التنمية تتطلب توفر المناخ السياسي الملائم والبيئة الاجتماعية المناسبة بحيث يتحقق في هذا المناخ:

أ. ارتباط المكافأة بالجهد؛

ب. تعميق متطلبات المشاركة؛

ج. توفير الاحتياجات الأساسية، وتحقيق الأمن الشامل، الفردي والجماعي والقومي.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية

من خلال تتبعنا لمفهوم التنمية يتبين بان هناك أبعادا تحددها ومعالم تميزها كمشروع تنموي، لابد من معرفتها ومراعاتها عند إجراء التغييرات الهيكلية، وذلك لان الفهم الخاطئ لعملية التنمية في الدول النامية ساهم في تكريس المسار غير الصحيح الذي أدى إلى إعادة إنتاج أوضاع الانحطاط والتخلف والتبعية، ونبرز هنا بعض أبعاد التنمية التي تزيل الفهم الخاطئ للعملية التنموية وتحقق التطبيق السليم لها[3]:

1. التنمية عملية ذات طبيعة شاملة:

فهي تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، بحيث لا تقتصر على جانب واحد بل إن عملية التغيير تشمل كل تلك الجوانب، ذلك لأنها مترابطة ومتكاملة يؤثر بعضها على بعض، وإذا لم يراع هذا الترابط والتأثير المتبادل فإن النتائج المرجوة من تلك التغييرات الجزئية غالبا ما تكون سلبية، ومسيرة التنمية في

---

[1]- علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، دار الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص70.

[2]- علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مرجع سابق، ص71.

[3]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسات للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسيات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، السنة، ص110.

الدول النامية لدليل على هذه الحقيقة التي طالما أُغفلت عند صياغة مشاريع التنمية، حيث كان التركيز على الجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى من بين أسباب الفشل لهذه المشاريع.

2. التنمية عملية تنطلق من الإنسان:

فهي تنطلق من الإنسان ثم تتجه لغير محيطه المادي، وقد كانت الكتابات في الأدبيات التنموية تركز على رأس المال كعامل أساسي في عملية التنمية، ولكن في العقود الأخيرة بدا الكتابات الحديثة حول التنمية تتجه نحو التأكيد على العنصر البشري [1]، ومن هذا المنطلق فإن التنمية الصحيحة تنطلق من الإنسان، تحفظ كرامته وترعى حقوقه وحريته، والتركيز على نواحي تنمية قدراته، ورفع درجة مساهمته الإيجابية، ذلك أن التنمية تنطلق من الإنسان وتهدف إلى إسعاد الإنسان[2].

3. التنمية عملية تغيير إداري منظم:

إن فهم العملية التنموية على أنها عملية إدارية ومنظمة يزيل صفة العفوية والفوضوية الارتجالية التي تتم باسم التنمية والتي تفتقد لمنطلقات صحيحة وتتميز بعدم وضوح مناهجها وأهدافها، ذلك أن الإدارة الكفء للتنمية تعني إدارة عملية التغيير الشامل والتطوير المتواصل بغية الارتقاء بمستوى الإنتاجية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانات المادية والمالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة [3]، فالتنمية تتطلب وجود سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة ضمن خطة محددة، وعليه فإن تدخل الدولة من أجل تنظيم التنمية أمر لابد منه لضمان حسن توجيهها وإطلاق عجلتها بالسرعة اللازمة.

4. التنمية عملية تغيير تعتمد على الإمكانات الذاتية:

في مقابل الاعتماد على التمويل الأجنبي لعمليات التنمية من قروض ومساعدات واستثمارات مباشرة، ظهرت فكرة التنمية المعتمدة على الذات والتي تعني أن: "المجتمع يعتمد على نفسه وقدرات أفراده للحد من التبعية وتحقيق الاستقلال الشامل" [4]، وأن الإدراك السليم لعملية التغيير الشاملة يجب أن ينطلق من الإمكانات الذاتية الفعلية والممكنة، المادية والبشرية، المالية والثقافية، لتحقيق الاستقلال الشامل وتزول آليات تكريس التبعية ومحاولة تعميم النموذج الغربي كما حدثت في ظل مسيرة التنمية في العقود السابقة، والتي بُنيت على فلسفة الاعتماد على

---

[1]- عادل حسنين، التنمية العربية وعامل النفط العربي، دراسات في التنمية والتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، 1985، ص111.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسات للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسيات والمؤسسات، مرجع سابق، ص112.

[3]- أسامة عبد الرحمن، قضايا وتحديات تنموية، دار الأزمنة ، القاهرة، مصر، الطبعة1، 1992، ص156.

[4]- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، 1987، ص36.

الغير، والتنمية المستقلة بهذا المفهوم تعني صياغة مشروع حضاري آمل يهدف إلى استقلال كل الموارد المتاحة والممكنة[1].

ووفق هذا المنظور يعاد النظر في سياسات استخدام الموارد المادية وتثمينها وتمديد فترات الانتفاع بها للأجيال اللاحقة، وتخفيض الهدر الحالي المبني على سياسات ربطها بالسوق العالمية التي تعظم فيها مصالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية، كما يتطلب الاعتماد على الإمكانات الذاتية إعادة الاعتبار للطاقات البشرية وحسن استخدامها وتوظيفها، وتنمية وسائل تحفيزها، ورفع نسبة مشاركتها في اتخاذ القرارات المصيرية والحد من تهميشها وهجرة كفاءاتها، وهذا يتطلب إعادة الاعتبار للإمكانات المعنوية المهدورة والتي لها دور كبير في مجال التعبئة والتحفيز لرفع نسبة مشاركة الإنسان في العملية التنموية متمثلة في إنتاجيته الممكنة[2].

المطلب الثالث: أهداف التنمية

للتنمية أهداف عديدة تدورا في غالبها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة لهم، كما أنه لا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة للتنمية نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يفترض أن تتمحور حولها العملية التنموية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[3]:

1. إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة:

إن التنمية الحقيقية تقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية، واستعادة التوازنات الاقتصادية، بصورة تتضمن تحقيق التكامل الداخلي بين القطاعات، والتشابك الضروري بين الفروع والأنشطة، وتحافظ على الانجازات التي تحققت، وتزيل مظاهر الاغتراب على المستوى الفكري.

2. تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات:

إن التنمية الصحيحة تؤدي عبر مسيرتها التغييرية المتواصلة إلى التخفيض التدريجي للتبعية الاقتصادية، الذي يعتبر من المؤشرات الهامة التي تميز بين عملية التنمية وبين عمليات التغريب والتنمية المشوهة.

---

[1]- سالم توفيق النجفي وآخرون، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 115.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسات للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسيات والمؤسسات، مرجع سابق، ص114.

[3]- نفس المرجع، ص ص118-146.

3. توزيع الثروات والمداخيل توزيعا عادلا:

إن استخدام الموارد بكفاءة يتوقف بدرجة معينة على كفاءة توزيعها التي تتجاوز ذلك الفهم البسيط الذي يحصر التوزيع في إعادة توزيع الدخول المتاحة بالمجتمع، إلى النظرة الصحيحة لعملية التوزيع التي تشمل عدة مراحل بقنوات واليات متعددة تترافق مع عمليات استخدام الموارد المجتمعية.

4. استخدام الموارد المجتمعية استخداما رشيدا :

يتجلى الأداء الرشيد للاقتصاد الوطني في الاستخدام الرشيد للموارد المجتمعية المادية والمالية والبشرية والمعنوية، وأن توظيف هذه الإمكانيات في ميدان التنمية مسالة أساسية لما يترتب على ذلك من أثار إيجابية على العمل والقيام بالوظائف ومن ثم الإنتاجية.

5. إشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى المشاركة الإنسانية في العملية التنموية:

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب صياغة إستراتيجية تعيد النظر في ترتيب سلم الحاجات الأساسية المطلوب الانطلاق في إنتاجها أو تأمينها، وأهم الفروع أو الأنشطة المطلوب تطويرها وتحفيزها، والمقصود بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بمختلف الوسائل المشروعة الممكنة، ليكون رأي الأغلبية معتمدا ورأي الأقلية محترما.

6. تجديد النظام الاجتماعي، وإقامة النظام السياسي الملائم:

إن التنمية السياسية جزء لا يتجزأ من العملية التنموية، ويلعب النظام السياسي دورا محوريا ضمن عملية التغيير المنشودة، وقد دلت التجارب بأن جانبا كبيرا من الإخفاق للجهود التنموية يعود إلى تدهور كفاءة وأداء الأنظمة السياسية التي قادة عملية التغيير خلال العقود السابقة ومازالت تجدد نفسها في ظل تطور أوضاع التخلف، ولذلك كانت الأنظمة السياسية القائمة ولازالت " تسلطية أو عسكرية أو وراثية لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية، ولا تراعي حقوق المواطنين وحرياتهم"[1].

كما أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تجديد البناء الاجتماعي عن طريق عملياتها التغييرية لتأسيس مجتمع يتميز بخصوصيته الحضارية وهويته الثقافية، وهذا التجديد يتطلب عمليات إلغاء وإحياء وإعادة بناء أهمها[2]:

أ. إلغاء النظم والمؤسسات والسياسات التغريبية؛

ب. بناء أسس التماسك والاستقرار الاجتماعيين؛

ج. إحياء وتنمية القيم الاجتماعية الإيجابية.

---

[1]- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصر ة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1992، ص39.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسات للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسيات والمؤسسات، مرجع سابق، ص ص152-153.

وبالرجوع إلى التعاريف السابقة لمفهوم التنمية وأهدافها يتضح أن التنمية رغم عدم دقة تعاريف ها وصعوبة حصرها تظل عملية متكاملة من الجهود المبذولة تتكامل فيها جهود كل الأطراف الفاعلة داخل المجتمع لتساهم في تحقيق التنمية، وهي أيضا لا تقتصر على مجال معين أو محدد بل أن عملية التنمية تتداخل فيها التنمية الإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، ومن خلال عرضنا لمفاهيم التنمية المتعددة يتبين أن مفهوم التنمية له أبعاد متعددة وهذه الأبعاد ميزتها أنها متداخلة ومترابطة فيما بينها، وبالتالي هي عملية مجتمعية متكاملة، وحيث تقتصر دراستنا هذه على البعد الاقتصادي منها فقط دون الأبعاد الأخرى.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

إن جوهر عملية التنمية الاقتصادية هو **"التغير نحو الأفضل"**، والذي يحسن الأوضاع والأنظمة الاجتماعية القائمة في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والتعليمي باتجاه إشباع الحاجات الأساسية للبشر وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية، وفي طريق التغير نحو الأفضل تظهر عدة مفاهيم اقتصادية متشابهة، كالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فما هو الفرق بين هذه المفاهيم؟، وما هي أهم النظريات التي تفسر هاته المفاهيم؟، وما هي أهم النماذج والاستراتيجيات المنتهجة في سبيل تحقيقها؟.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المطلب بتعريف كل واحد منهما، وإبراز بعض الفروق بين المفهومين.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المتواصلة على فترة طويلة للكميات المعتبرة، والتي تواصلها يستلزم تحولاً في الهياكل الاقتصادية"[1]، ويعرفه البعض بأنه: "توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها"[2].

ويقصد كذلك بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[3]، وبالنظر إلى هذا التعريف فإنه ينبغي التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالرغم من زيادة الناتج في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا، وعلى ذلك نجد[4]:

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو القومي–معدل نمو السكان

وتوفر النظرية الاقتصادية ثلاث محددات لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهي[5]:

1. **المحدد الأول:** ويتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة، بما في ذلك رأس المال المادي ورأس المال البشري.

---

[1] J.Phartin, "histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économique monde", paris : éd.Ellipse-1992 P 35

[2] Everett E.Hagen, The economic of development, 1988, P25

[3] – عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص551.

[4] – محمد عبد الحميد عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص75.

[5] – جيفري ساكس، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر ، ترجمة سمير كريم ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر،1996 ، ص10.

2. **المحدد الثاني:** ويتعلق بضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية.

3. **المحدد الثالث:** ويتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد في المتوسط، وهذا يعني إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[1].

ويقصد بالتنمية الاقتصادية أيضا تلك: "التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البُنى والقوة الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"[2].

وتعرف التنمية أيضا، بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً في مدة قصيرة من الزمن"[3].

ومن المفكرين من يعرفها على أنها: "تحسنٌ على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات"، ويعرفها آخرون بأنها: " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[4].

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[5].

ويرى أحد كتاب الاقتصاد الإسلامي أن التنمية الاقتصادية هي: "عملية تؤدي إلى تفويض البناءات الأساسية للمجتمع وإبدالها ببناءات جديدة تسمح بإطلاق التقدم وتوجيهه لخدمة الرقي الإنساني "وهي في نظره ترتكز على ثلاث نقاط هي[6]:

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 17.

[2]- يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص13.

[3]- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186.

[4]- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 2، 1999، ص97.

[5]- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات الاستراتيجيات،التمويل، مرجع سابق،ص ص78-82.

[6]- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية: دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص8.

1. التنمية الاقتصادية ككل عملية تطور إنساني في فترة زمنية معينة، تقع بين حدين هما حد الهدم وحد البناء الهدم، ولذلك لا يمكن فهم محتواها بدقة ووضوح إلا عند اقترابها من نهايتها، إذ في هذه اللحظة ستفوق المكاسب المحتملة والملموسة الثمن الذي أداه المجتمع خلال عملية الهدم؛

2. التنمية الاقتصادية عملية منظمة بشكل أو بآخر وبالتالي فإن مسؤولية هذا التنظيم يجب أن تقع على عاتق هيئة أو سلطة تقوم بإحلال منطق الرفض المسبق للتنمية (المقاومة المسبقة لها) إلى منطق قبول، فتتدخل سلطة ما أو قدرة ما لتنظيم التنمية وذلك لضمان حسن توجيهها وإطلاق عجلتها بالسرعة اللازمة؛

3. إن تحقيق التنمية المنشودة يستوجب اعتماد فلسفة أو منهج معين، يحصى بقبول السواد الأعظم من الشعب، لا قبول الصفوة المختارة منه فقط، لأن تدخل السلطة في عملية التنمية مهما بلغ لا يمكن أن تؤدي إلى إطلاق عجلة التنمية طالما أنها غير مقبولة من جانب هؤلاء الذين سيتكبدون ثمنها.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، فيعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو ، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه ، إذ هناك من يرى بأن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[1].

ويراد كذلك بالنمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، متراكمة ومتميزة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبما أن الشيء الذي ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها[2].

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية مكتبة الإشعاع الفنية، 1999، ص39.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص 13.

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

إن ما يسمى بـ: "نظريات التنمية" هي مجموعة من الكتابات غير المتكاملة وغير المتناسقة، كتبها عادة كتاب غربيون بهدف تقديم "بنى نظرية" لتحليل الأوضاع الغالبة في بلدان العالم النامي وتبيان كيفية تجاوز حالة التخلف، ويرى بعض الكتاب أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات[1]:

الأولى: تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة وتشمل:

- نظرية النمو الكلاسيكية؛
- نظرية النمو الكلاسيكية المحدث؛
- نظرية النمو الكينزية؛
- نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

الثانية: وتبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق والدول النامية وحصرها في:

- نظرية النمو المتوازن أو الدفعة القوية؛
- نظرية النمو غير المتوازن؛
- نظرية أقطاب النمو؛
- نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية؛
- نظرية مراحل النمو لـ (روستو)؛
- نظرية التبعية الدولية.

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي و من هذه النظريات:

1. نظرية النمو الكلاسيكية:

إن اصطلاح النظرية التقليدية **"الكلاسيكية"** ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وض ع أسسها وساهم في تطويرها **"آدم سميث"**، ويعتبر **"كارل ماركس"** أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم **"المدرسة التقليدية"**، يعتبر آدم سميث مؤسسها ومن رعيلها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: **"جان باتست ساي"**، و"مالتس"، و**"دافيد ريكاردو"**، وأما **"جون ستيوارت ميل"** فيعتبر من بين جيلها الثالث الذي عرف بتحليله الفكري الجامعي، ويؤكد أنصار هذه المدرسة على المصلحة الشخصية وحرية المؤسسات والصفقات التجارية باعتبار ذلك هو المحرك لجمل الحياة الاقتصادية في المجتمع[2].

---

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة1، 2007، ص87.

[2]- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص12.

وتتميز هذه النظرية بالعناصر التالية:

أ. سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي؛

ب. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي؛

ج. تحقيق قدر كافي من المدخرات؛

د. ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر **"سميث"** ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين؛

هـ. يُعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تراكم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر **"سميث"** ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

2. المدرسة التقليدية الجديدة (النيو كلاسيكية):

المدرسة التقليدية الجديدة أو النيو كلاسيكية وتعرف أيضا تحت مصطلح **"المدرسة الحدية"**، وكان ظهورها نتاجا للصراع الاجتماعي والفكري الذي شهدته دول القارة الأوروبية بعد دخولها مرحلة الثورة الصناعية، وخصوصا عقب الأزمات المتكررة، وبمساهمات أبرز اقتصاديها **"الفريد مارشال"** "و**"فيكسل"**، و**"كلارك "**.

وتقرر المدرسة النيو كلاسيكية أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا، كما أن السوق الحرة قادرة على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من الحكومة، وإن التنمية تأخذ مكانها في خطوات بسيطة مستمرة ومترابطة في غالب الأحيان، وتدعمها الوفورات الخارجية والداخلية التي تتحقق من عمليات التوسع المستمرة داخل المؤسسة وخارجها وهي الوفورات التي تتمثل في الزيادة التي تحدث في الإنتاجية أو الانخفاض الذي يحدث في متوسط تكاليف الإنتاج[1].

وقد ركز رواد هذه المدرسة دراساتهم على العلاقات المتشابكة بين الوحدات الصغيرة التي تنطوي عليها عملية التنمية وإن كل نمو في مشروع أو في صناعة مهما كان صغيرا يتمخض عن هـ سلسلة من ردود الأفعال والتي تؤثر بدورها على العديد من المشروعات والصناعات وقد يتح قق ذلك في حدوث نمو إضافي هام في الاقتصاد الوطني ككل ، وأما المنافسة الحرة . بصفة عامة . فهي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية و أن التنمية تتحقق من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق وترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة تبعا لحافز الربح، مشيرين في ذلك إلى تجربة بعض الدول الآسيوية [2]، القائمة على أساس إمكانية

---

[1]– روبرت بارو، النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص ص3 – 7.

[2]– عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة ،العربية السعودية، الطبعة1، 2000 ، ص ص71-72.

استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي[1]:

أ. أنَّ النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، بالوفورات الخارجية؛

ب. أنَّ النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا)؛

ج. أنَّ النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصف مارشال لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن مهتمين بالمشاكل في المدى القصير، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع؛

د. أنَّ النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

3. نظرية النمو الجديدة:

كان لخيبة الأمل التي أصابت المفكرون والاقتصاديون نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية خلال الثمانينات وبداية التسعينات دورها في ظهور كتابات جديدة أطلق عليها "**النظرية الجديدة للنمو**" والتي تتسم بالانتقائية، بمعنى أنها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو[2].

يرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي، هذا ويشيروا إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني، كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة، ولعل أهم ما انتقدت به هذه النظرية اعتمادها على بعض فرضيات النظرية الكلاسيكية الجديدة، وعدم إعطاءها اهتمام كاف للمشكلات الأساسية والمتمثلة في تخلف البنى التحتية والمؤسسية.

---

[1]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص126-127.

[2]- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية، مرجع سابق، ص ص72-73.

4. نظرية النمو الكينزية:

لقد شكل التحليل الكينزي (نسبة إلى **"جون ماينر كينز)** ظهور قطيعة مع مرحلة سيطرت خلالها الأفكار الليبرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للأمة، وأن التنمية هي تغيرات تتم فجأة حيثما تسمح الهياكل بأكبر قدر من المبادرة الفردية ، هذه المبادرة الفردية التي لا تتعارض عند **"كينز"** مع الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة لتحقيق الاستخدام الكامل، من خلال التركيز على الاستثمار، فتنتعش المؤسسات ويتحقق الازدهار الاقتصادي.

لذلك فإن " **كينز** " رأى في الدولة عاملا اقتصاديا لا يمكن التغاضي عنه، إذ بإمكانها الاستثمار حيث يقل الحافز والتفاؤل لدى الأفراد، كما أنها تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق وتمارس الادخار والاستثمار، ومن ثم فإنه عليها مواجهة مشكل البطالة وقلة الطلب ولذلك لابد أن تستعمل الوسائل والتدابير اللازمة للزيادة من الإنفاق حتى يزيد الطلب الفعال ويرتفع مستوى الاستخدام [1].

وهكذا يمكن القول أن " **كينز** " رسَّم الطريق لتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، وأن مفهوم التنمية الاقتصادية عنده يمكن النظر إليه من خلال حالة الاستخدام الكامل ، إذ أن نظرية الاستخدام تحلل الكيفية التي يؤدي بها ارتفاع الاستثمار أو الاستهلاك أو أي جزء آخر من مكونات الإنفاق إلى مستوى الناتج الوطني وذلك من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة بدرجة أعلى، ودون ريب فإن حدوث هذه التطورات تعد إذا ما تحققت تجسيدا للتنمية.

كما يجب الإشارة بأن النطاق والظروف التي ظهر فيها التحليل الكينزي (تقييم تطبيقه على الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ولا يستوعب اقتصاديات الدول المتخلفة أو تلك التي لا تزال في طريق التنمية الاقتصادية)، فهذه الأخيرة لا تتوافر لديها نفس العوامل ولا توجد في نفس الظروف التي توفرت لتلك الاقتصاديات الأولى، ويبدو أن إدراك هذا الواقع أدى إلى إحداث تغير جذري في الأفكار الكينزية، حيث رأى الكينزيون الجدد أن الثورة الكينزية فشلت، فعملوا على توسيع تحليل النظرية العامة ليشمل نطاقا اقتصاديا منفتحا تبعا للظروف التاريخية وليس تماشيا مع المبادئ النظرية للتوازن. [2]

الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن أبرز هذه النظريات:

1. نظرية النمو المتوازن أو الدفعة القوية:

تنسب نظرية النمو المتوازن إلى الاقتصادي **"راجنر نيركسه"**، والتي صاغها معتمدا ومتبنيا للأفكار الرئيسية التي عرضها " **روزنشتين رودان"** في نظرية الدفعة القوية، والتي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري

---

[1]- عادل أحمد حشيش،تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص ص583 . 592.

[2]- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص613.

ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى[1]، وقد ركز تحليل **"نيركسه"** على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدا على أن كسر هذ هالحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتم إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة [2]، وذلك لأن تركيز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة سيخلق مشكلة تصريف المنتجات وذلك في ظل ضيق نطاق السوق في تلك الدول.

وتدعوا نظرية النمو المتوازن إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وذلك نابع من قناعة **"نيركسه"** من أن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يعد في صالح البلدان النامية، وأن التجارة الخارجية لم تعد قادرة على أن تمارس دورا ايجابيا في تنمية الدول المصدرة للمواد الزراعية والخام، وذلك راجع إلى عدم قدرة السلع المنتجة في البلاد المتخلفة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة[3].

كما يدعو **"نيركسه"** إلى أن تكون الصناعات التي يتضمنها البرنامج الاستثماري صناعات استهلاكية وليست صناعات ثقيلة ، وذلك لكون الصناعات الثقيلة لا تتناسب مع إمكانيات وظروف البلدان المتخلفة وخصوصا في مراحل التنمية الأولى، وأن تكون بهدف الاستهلاك المحلي وليس التصدير، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجا الصناعات المتقدمة في الخارج وللعقبات التي تضعها الدول المتقدمة في وجه صادرات الدول النامية[4].

كما أكد **"نيركسه"** على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وذلك حتى لا يشكل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام القطاع الصناعي، وذلك من منطلق أن التصنيع موجه لإشباع حاجات السوق الداخلي، فلا بد من أن تنمو الزراعة مع نمو الصناعة، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك النمو بنفس المعدل[5].

وفيما يتعلق بتوفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعو **"نيركسه"** إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول والتي ينبغي أن توفرها موارد القطاع الزراعي، ويعتقد

---

[1]- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص581.

2- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000، ص111.

3- رمزي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، بدون دار للنشر،1991، ص163.

4- صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص85.

[5]- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 583.

أنه بالإمكان تعبئة المدخرات النسبية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع، وذلك عن طريق توجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء الاستثمار الاجتماعي[1].

2. نظرية النمو غير المتوازن:

تقتضي هذه النظرية تركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات، ومن ابرز الدعاة لها " **هيرشمان** " و"**فرانسوبيرو**"، متخذين التاريخ الاقتصادي سندا لهم على اعتبار أن هذا الأخير لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن وإنما اتخذ النمو شكل تقدم بعض القطاعات وقيادتها لعملية النمو بدفعها القطاعات الأخرى على النماء ومن هنا تأتي فكرة " **القطاع القائد**" لعملية التنمية الاقتصادية، كما يرى "**هيرشمان**" أن النمو غير المتوازن ميزة كبرى، ذلك أن القيد الوارد على عملية النمو يتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، ويهيأ النمو الغير متوازن الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات بأعلى فعالية ممكنة، وهذه الظروف هي " **اختلال التوازن**" المتمثلة في الضغوط والاختناقات التي من شانها أن تولد قوى تصحيحية، ومنه تكون عملية التنمية سلسلة متصلة من اختلالات التوازن تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن، حيث كل اختلال في التوازن يولد قوى تصحيحية وبالتالي دفع التنمية إلى الأمام، وفي نفس الوقت تصحيح الاختلال يخلق بدوره اختلالا جديدا في التوازن وهكذا إلى مالا نهاية.

ويفسر أصحاب هذه النظرية حدوث هذه السلسلة المتصلة للحلقات من اختلالات التوازن بمفهوم المتبادل بين المشروعات المختلفة وما يتولد عن هذا الارتباط من وفرات خارجية، ويرجع تولد هذه الوفرات الخارجية بصفة أساسية إلى ما اسماه " **هيرشمان**" بـ " **ظاهرة تكامل الانتاج**" ، والحالة المثلى لديه تتحقق عند القيام باستثمارات فيها أقصى قدر ممكن من المترابطا ت الخلفية والأمامية ويرى أن المشروعات التي تقع في حلقة وسيطة من سلسلة العمليات الإنتاجية المتكاملة تتمتع بدرجة عالية من الترابط مقارنة بالمشروعات التي تقع في بدايتها، وهو ما يفسر إقدام الدول النامية على مشروعات الحديد والصلب، التي لها أعلى معدل للمترابطات الأمامية والخلفية[2].

3. نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

تركز نظريتي التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات النامية تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا، وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف هذه الكيفية التي تتم بها عملية التحول[3].

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص112.

[2] – كميل حبيب، حازم النبي، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات: رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص85.

[3] – عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية، مرجع سابق، ص 57.

إن تحليل أنماط التنمية والتغيرات الهيكلية التي تصاحبها يهدف إلى التركيز على العمليات المتعاقبة والتي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي والصناعي والمؤسسي للاقتصاد المتخلف خلال الزمن، وذلك للسماح للصناعات الجديدة لتحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الادخار والاستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ويؤكد مؤيدو هذه النظرية على تأثير القيود المحلية والدولية على التنمية، فالقيود الداخلية تتضمن القيود الاقتصادية مثل: الموارد الطبيعية وحجم السكان وكذلك القيود المؤسسية التي تشمل سياسات وأهداف الحكومة، في حين تتضمن القيود الدولية إمكانية الوصول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن الاختلافات بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديها يعود وبدرجة كبيرة إلى القيود الداخلية والخارجية.

4. نظرية مراحل النمو لـ(روستو):

تستند فكرة النمو الاقتصادي عند "روستو" على أساس أن الاقتصاد الوطني ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، و يلح "روستو" على أن التنمية الاقتصادية التي ترجوها الدول النامية مسألة ممكنة طالما أنها استوعبت العوامل التي تنقلها من مرحلة إلى أخرى ومتجاوزة كل الصعاب المصاحبة لكل مرحلة[1].

وتتلخص هذه النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، قال عنها في مقدمة كتابة **"مراحل النمو الاقتصادي"**، إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وطبقا لـ "روستو" توجد خمس مراحل للنمو الاقتصادي هي[2]:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي؛

ب. مرحلة التمهيد للانطلاق؛

ج. مرحلة الانطلاق؛

د. مرحلة النضج؛

هـ. مرحلة الاستهلاك الكبير.

---

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 371.

[2]- أنظر كل من: -محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص63-70.

-رمزي على إبراهيم سلامة،اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 283.

-محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها –نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص156-163.

ويعرف فريق من الاقتصاديين التنمية الاقتصادية استناداً إلى فكرة المراحل التي أوردها **"روستو"** بأنها عبارة عن دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي حيث مرحلة الانطلاق هي التي يكسب فيها الاقتصاد مقومات النمو الذاتي[1].

5. نظرية التبعية الدولية:

تعتبر الدول النامية وفقا لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم، وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة وفي هذا الصدد هناك تيارين فكريين لثورة التبعية الدولية[2]:

أ. نموذج التبعية للاستعمار الجديد؛

ب. نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية.

– **نموذج التبعية للاستعمار الجديد:** يعد هذا النموذج امتدادًا للفكر الماركسي والذي يرجع استمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، وعدم تكافئ العلاقات بين جانبي العالم المتقدم و العالم المتخلف، وأن دول هذا الأخير لن تتقدم وتحقق التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية، يبين النموذج باختصار أن تخلف دول العالم الثالث يعود في الأساس إلى استمرار سياسات الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار الدول النامية في تبنيها لسياسات اقتصادية تقليدية، وعليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

– **نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:** يرجع هذا النموذج تخلف الدول النامية (إضافة إلى ظروفها الداخلية) لإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الاقتصاديين في الدول المتقدمة والتي ما هي في الغالب إلا انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية [3]،من ناحية أخرى يشير النموذج إلى أن الكثير من مفكري واقتصاديي الدول النامية نالوا تعليمهم في الدول الغربية فتأثروا بنظريات وأفكار تطبق هناك، وهي ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية، ولا تنسجم مع أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية بها[4].

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

هناك عدد من الخصائص المشتركة تميز الأوضاع الاقتصادية بالدول النامية عن غيرها من الاقتصاديات المتقدمة، من أبرز هذه السمات انخفاض مستوى معيشة السكان قياسا بمتوسط دخل الفرد، وما يتلقاه من

---

[1]– عبد الهادي عبد القادر سويفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص35.

[2]– إبراهيم سعد الدين، دراسات في التنمية والتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1983، ص82.

[3]– عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية، مرجع سابق، ص70.

[4]– عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية، مرجع سابق،ص 71.

خدمات أساسية كالتعليم و الصحة والثقافة،كما تعاني بدرجات متفاوتة من تأخر وتخلف عن ركب الدول المتقدمة، وقد سعت إلى تدارك هذا الفارق في التطور، من خلال انتهاج توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية، مستندا في ذلك على بعض التجارب العالمية ونجاح برامجها التي اعتمدت على القطاع الزراعي كمصدر لعملية التنمية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعاً قائداً ورائداً للتنمية الاقتصادية استناداً كذلك إلى تجارب العالم المتقدم صناعيًا والى الكتابات الاقتصادية النظرية حول دور وأهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية، وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة، ونتناول أدناه بعض الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع

تعاني الدول النامية من الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها، ومن هنا يتعين أن تقوم عملية التنمية بإصلاح وتصحيح هذا الاختلال، ويعتقد البعض أن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات ومن هنا يعتبرها لبعض جوهر عملية التنمية، ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة، كذلك فإن تطور وتقدم قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد و أن يصاحبها تغير في علاقات الإنتاج السائدة وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام، فالعلاقات الإنتاجية السائدة في ورشة الحرفي أو في صناعة صغيرة تختلف عن العلاقة الإنتاجية في مصنع كبير يستخدم الآلات والمعدات الحديثة، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى الأمام[1].

ويقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية، بزيادة و تعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية، وتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني، كما يترتب على الازدياد المستمر للاستثمارات في قطاع الصناعة إلى استيعاب أجزاء كبيرة من فائض القوة العاملة الموجودة بالقطاعات الأخرى، وهكذا يؤدي التصنيع إلى تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه أو من وجهة نظر العمالة المستوعبة فيه.

وقد يأخذ التصنيع أنماطا متعددة ومسارات شتى ومن ثم على الدول النامية أن تحدد سياسة وإستراتيجية التصنيع التي تتبناها، فهناك التصنيع للسوق المحلي عن طريق إحلال الواردات، والتصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية[2].

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها –نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000. ص363.

[2]- عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص227.

1. إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات:

هي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، وتعنى هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة [1].

وتقوم هذه الإستراتيجية أساسا لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض، وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية، وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى[2].

وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسطية و الإنتاجية[3].

وتتميز هذه الصناعات بالآتي[4]:

أ. كثافة استخدام رأس المال؛

ب. أهمية وفرات الحجم الكبير؛

ج. كبر حجم المشروع؛

د. تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛

هـ. الحاجة إلى العمالة الفنية والماهرة؛

و. الحاجة إلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة.

كان لهذه الإستراتيجية نتائج سلبية على أوضاع مختلف الدول ويعود ذلك إلى[5]:

– اعتماد هذا النمط من التصنيع على إنتاج السلع الاستهلاكية والترفيهية وهذا ما أدى إلى إشاعة أنماط استهلاكية تفوق قدرات البلد الاقتصادية؛

– اعتماد هذا النمط على استيراد التكنولوجيا من الخارج وهذا ما ربط الصناعات الوطنية باستمرار تدفق المواد الوسيطة؛

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، مرجع سابق، ص310.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي/ التنمية الاقتصادية: مفهومها ،نظرياتها، يابياتها، مرجع سابق، ص370.

[3]– عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص 342.

[4]– محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتضييع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 47.

[5]– إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع، لبنان، الطبعة 1، 2009، ص 158.

– اعتماد هذا النمط من التصنيع على إنتاج سلع تتطلب رأس مال كبير، مما دفع إلى اللجوء إلى التمويل الأجنبي؛

– غياب التكامل بين هذه الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2. إستراتيجية التصنيع عن طريق التصدير:

أمام النكبات والأزمات التي جرتها إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي (إستراتيجية إحلال الواردات) على اقتصاديات الدول النامية، بدأت تلوح في الأفق ضرورة وأهمية تغيير نمط هذه الإستراتيجية، من خلال توجهها إلى السوق الخارجي العالمي، وبعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي الداخلي لانتهاج هذه الدول لإستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية، أو المرتكزة على سياسة التصدير.

وعمليا هي سياسة الانفتاح على العالم، فالإحلال محل الواردات كانت سياسة حمائية في الخمسينات والستينات فرضتها الظروف الدولية، وتلازم هذا التوجه مع استعداد بعض الدول الصناعية المتقدمة على التخلي عن بعض صناعاتها، الملوثة للبيئة والتي تحتاج إلى عمالة كثيفة، موجودة في بعض الدول النامية [1]، ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية و الوسطية[2].

وتعني هذه الإستراتجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، كذلك أنه تبين للعديد من الدول النامية منذ منتصف ستينات القرن العشرين أن سياسة إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح في الانتقال إلى مراحلها التالية والتي تتمثل في إنتاج السلع الصناعية والوسطية والإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية [3].

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية وخاصة في المراحل الأولى منها وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مختلفة، وتكمن مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية[4]:

1. توفير كميات متزايدة من المواد الغذائية للسكان؛

---

[1]– إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية :دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص160.

[2]– محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتضييع، مرجع سابق، ص 54.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها –نظرياتها– سياساتها، مرجع سابق، ص381.

[4]– فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي،مرجع سابق، ص ص 226–232.

2. توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية؛

3. المساهمة في خلق سوق للسلع المصنعة، أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور؛

4. يقوم القطاع الزراعي بتوفير المواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي؛

5. توفير الموارد المالية لخزينة الدولة من خلال الضرائب المقتطعة من المداخيل الزراعية المتزايدة.

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول، والذي له دوره كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عما يساهم به القطاع الزراعي في دعم الدخل القومي وصادرات البلد، وما ينتجه من غذاء ومواد خام، وما يوفره من فوائض لازمة لنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد كان للتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدول النامية، وما صاحبها من قصور في بعض السياسات الزراعية والاقتصادية القطرية، وانحسار الموارد المالية وانكماش الجهود في مجال تطوير إنتاج الغذاء أثر كبير في انخفاض معدلات الأداء بالقطاع الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية للعديد من السلع الزراعية مما انعكس على زيادة اعتماد هذه الدول على الأسواق، العالمية في تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، والذي أدى إلى تدهور أوضاع الأمن الغذائي لهذه الدول.

الفرع الثالث: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

نظرا لتميز قضايا التنمية الزراعية بالشمولية والتكامل مع قضايا التنمية الصناعية حيث تؤثر عليها وتتأثر بها، يرى البعض بأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا، بحجة أن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إستراتيجية الربط فيما بين الزراعة والصناعة لتامين نجاح الاثنين معا، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على احد القطاعين وإهمال الآخر[1].

الفرع الرابع:دور الدولة في عملية التنمية

إنَّ للدولة دوراً متميزاً في إحداث عملية التنمية وتوجيهها، إلا أن هذا الدور قد اختلف في مداه وفي طبيعته من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها، فالدولة في النظام الرأسمالي تلعب دورا يختلف عن دور الدولة في إطار النظام الاشتراكي، وفيما يلي عرضٌ للتغيرات التي طرأت على الفكر التنموي فيما يختص بدور الدولة في تحقيق التنمية المنشودة من حيث تبنى أفكار أي من المذهبين السابقين[2].

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية:نظريات وسيايات وموضوعات، مرجع سابق، ص175.

[2]-جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة1، 2007،

منذ منتصف القرن العشرين ومع تحرر الدول النامية من الاستعمار وحصولها على الاستقلال، بدأت تخطو أولى خطواتها نحو تحقيق التنمية، فساد فكر تنموي محوره **"دور أساسي"** للدولة في تحقيق التنمية وذلك بتبني **"المذهب الاشتراكي"** القائم على التخطيط القومي لاقتصاديات بلدانها اعتقاداً منها بان التنمية لن تتحقق لدولها المتخلفة من خلال قوى السوق وحدها، وان على الدولة أن تتدخل في إدارة الاقتصاد الوطني، هذا الاعتقاد استند إلى فكر اقتصادي، من جانب، وتجارب تاريخية من جانب أخر، فمن ناحية الفكر الاقتصادي مصدره **"الفكر الكينزى"** الذي دعا إلى دور قوى وفعال للدولة في الاقتصاد الوطني، أما من ناحية التجربة التاريخية فترجع إلى ما حققته الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفيتي من معدلات نمو اقتصادي عالية، ما جعل الدول النامية حديثة الاستقلال تحاول تقليد هذا النموذج التنموي الجديد من خلال تبنيها نموذج التخطيط الذي يلقى على الدولة عاتق تحقيق التنمية.

ولكن في مرحلة تالية وفى أواخر السبعينات من القرن العشرين حدث تراجع ملحوظ في هذه الرؤية الفكرية لدور الدولة في التنمية، حيث ساد فكر تنموي جديد مؤداه أن التحول إلى اقتصاد السوق بتبني **"المذهب الرأسمالي"** يضمن تحقيق التنمية بشكل أفضل من الاعتماد الأساسي على دور الدولة، وأن السوق بما يتمتع به من كفاءة في تخصيص الموارد قادر على تحقيق التنمية المنشودة تلقائيا، وكان وراء هذه الرؤية أيضا خلفية فكرية وتجارب تاريخية، فمن ناحية الفكر الاقتصادي يرجع إلى تدهور القيمة الفكرية **"لكينز"** لصالح أصحاب مدرسة الأسواق والنقديين الجدد بزعامة **"فريدمان"** ومن قبله **"ادم سميث"** اللذان دعا إلى زيادة فاعلية السوق وانحسار دور الدولة، أما الخلفية التاريخية فترجع إلى التدهور الذي حل بالأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي بأكمله في أواخر الثمانينات، مما جع ل الكثير من الدول النامية تتخلى عن فكرة الاقتصاد المخطط وإدارة الدولة للاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك النتائج والآثار السلبية التي حلت بالتجارب التنموية لكثير من الدول النامية والتي سعت في أعقابها للحصول على موارد مالية من المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي — صندوق النقد الدولي) والتي اشترط عليها التحول إلى اقتصاد السوق كشرط لتقديم العون المالي، كل هذه العوامل تضافرت لتؤدى إلى نبذ نموذج التنمية القائم على التخطيط وتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد والتحول إلى اعتماد نموذج تنمية يعتمد على اقتصاد السوق[1].

وعلى ذلك يمكن القول انه إذا كانت التجارب التاريخية أثبتت أن التنمية التي تعتمد على سيطرة الدولة قد أخفقت، فإن التنمية دون تدخل الدولة لن تنجح من هذا المنطلق فإن جوهر الاختلاف بين مجتمعات وأخرى لا يتمثل في وجود دور للدولة من عدمه، ولكن في طبيعة هذا الدور وحجمه وأساليب ممارسته، ومدى كفاءة جهاز الدولة في أدائه.

[1]– منير الحمش، النيوليبرالية ودور الدولة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2009، متاح على الموقع:
http://www.aljaml.com/node/158تاريخ الاطلاع:2012/04/29.

وتقوم الدولة بأدوار هامة في عمليات التنمية، وهذه الأدوار حددها البنك الدولي في تقريره السنوي عن التنمية في العالم سنة 1997 بعنوان: "الدولة في عالم متغير" وحدد التقرير الأدوار الاقتصادية للدولة على النحو التالي[1]:

1. إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية؛
2. توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد؛
3. الاستثمار في البشر والأبنية الأساسية.

ويبرز بعضهم أهمية دور الدولة على عدة منطلقات، من أبرزها[2]:

أ. أنَّ الأسواق والحكومات تكمل بعضها البعض فيما يتعلق بتحقيق التنمية، بل أن الأسواق لا تعمل بفعالية دون أن يكون هناك دور بارز للحكومات باعتبارها توفر البنى والهياكل المؤسسية المطلوبة لعمل الأسواق، من خلال القوانين والنظم المالية والضريبية والجمركية التي توفر الضمانات للمؤسسات الخاصة، وتجذب الاستثمارات وتمنع الاحتكار؛

ب. تقوم الدولة بالدور الرئيسي في توفير الآمن والاستقرار وتحقيق سيادة القانون، وتطوير قوة العمل من خلال تحديث برامج التعليم والتكوين وربطها بمتطلبات السوق؛

ج. تقوم الدولة بدور هام في تنفيذ مشاريع المرافق والبنية التحتية وبعض الاستثمارات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص؛

د. هذا بالإضافة إلى دور الدولة في مواجهة بعض الآثار السلبية لاقتصاد السوق خاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: مقاييسها، مقوماتها وأسباب تخلفها في الدول النامية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول بعض المقاييس المعتمدة لقياس مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة، وبعض مقومات التنمية الاقتصادية، ومختلف الأسباب التي حالت دون تحقيق التنمية المنشودة في الدول النامية.

المطلب الأول:مقاييس التنمية الاقتصادية

كان من الطبيعي مع تغير المفهوم والأهداف أن تتغير أدوات القياس ومؤشرات التقويم سواء في الحكم على مستوى التنمية كحالة أو على مقدار ما قطع على المسار المفض ي إليها، فلم يعد الناتج الوطني وتفريعاته كافيا للتعبير عن المعاني الإضافية التي اكتسبها مفهوم التنمية، وقد طرح العديد من مؤشرات التنمية في نطاق ما يعرف بحركة المؤشرات الاجتماعية في العقود الماضية، وقد تناولت الجوانب العديدة المرتبطة بالحاجات الأساسية، المادية

---

[1]- محمد محفوظ ،"العولمة الحديثة والوحدة الوطنية" ،مجلة الكلمة، العدد الثالث عشر ،بيروت، 1996، ص7.

[2]- بوسهمين أحمد، ياحي توفيق، "أهم الأطراف الفاعلة في التنمية في ظل إفرازات الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة في الملقى الدولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر،2010، ص ص7-8.

والمعنوية وفرص التشغيل ومستوى الرفاهة، كما تعددت محاولات صياغة مؤشرات مركبة تتضمن مزيجا من هذه المؤشرات، كان أخرها وأكثرها استمرارية دليل التنمية البشرية الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديمه سنويا ليصف التنمية في العالم بمعايير لا تقتصر حصرا على مستويات الناتج القومي فقط، وتتنوع تلك المؤشرات التفصيلية بين كمية ونوعية، نقدية أو عينية، موضوعية أو ذاتية، مفصلة أو مركبة[1].

الفرع الأول:المقياس التقليدي للتنمية

ويقصد به الأسلوب الذي يرتكز على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية، ومن أهم المقاييس وأكثرها شيوعا: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السكاني في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[2].

وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام المؤشر التقليدي كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته[3]:

1. **الدخل والرفاهية:** لا تتوقف الرفاهة الاجتماعية على عوامل مادية فقط، وإنما تتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر في الناتج الوطني الخام بحكم تعريفه، بمعنى أن مستوى الدخل لا يعبر بالضرورة عن الرفاهة.

2. **النمو ومصادره:** باعتبار أن الزيادة تقاس بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، وإلى توسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاستكشافات البترولية أو المنجمية، أو التغيرات في حالة الطقس.

3. **الدخل و المقارنات الدولية:** باعتبار أن أسعار الصرف السائدة قلما تعبر بصدق عن حقيقة العلاقة بين مستويات الأسعار المحلية ومستويات الأسعار الدولية، إضافة إلى عدم تعبير أسعار صرف العملات عن القوة الشرائية النسبية، نظرا لكونها تتأثر فقط بأسعار تلك السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية.

4. **النمو والتوزيع:** يخفي مقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام و مقياس معدل النمو في الناتج الوطني الخام كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية، وكذا توزيعه قطاعيا وإقليميا، باعتباره مجرد متوسط حسابي لما يمكن أن يحصل عليه الفرد عند توزيع الدخل بصورة عادلة ومتساوية. وتجدر الإشارة إلى أن محاولات عديدة جرت لتعديل أو تصحيح مقاييس النمو المتمحورة حول مفهوم الناتج الوطني لجعلها تعبر عن التنمية إضافة إلى النمو، كما تم استحداث مؤشرات أخرى تتجاوز الاعتماد على النمو في الناتج.

---

[1]- محمد عدنان وديع، وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 9.

[2]-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-121.

[3]- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ص101- 129.

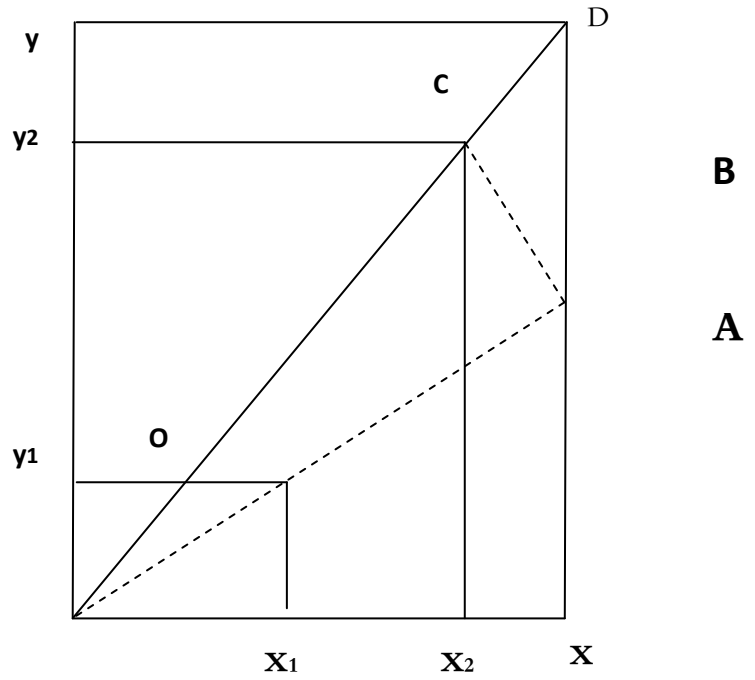
الفرع الثاني: مقياس بيكولي (PQLI):

ويدعى مقياس نوعية الحياة يستخدم في الحكم على مدى نجاح التنمية، وهو من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها: متوسط عمر الإنسان، المقدرة على القراءة والكتابة، معدلات وفيات الأطفال، العمر المتوقع عند الولادة، يتم إعداده بتجميع القياسات المتعلقة بالمتغيرات وترجيحها حسب أهميتها النسبية[1].

الفرع الثالث: مقياس كوسوف (KOSOV):

وحسب هذا المقياس يمكن التمييز بين مؤشرين، يختص الأول بقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الإجمالي، بينما يختص الثاني بمقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الإجمالي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية، ويمكن توضيح الفكرة من خلال الرسم التالي:

الشكل رقم(2-1): نموذج لمقياس كوسوف



المصدر:محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، 1999، ص123.

1. يعبر المحور الرأسي OY عن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأكثر حيوية؛
2. يعبر المحور الأفقي OX عن الناتج المحلي الإجمالي لباقي القطاعات الأخرى.

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص122-124.

فإذا كانت النقطة A تعبر عن حالة الاقتصاد في سنة الأساس فإن ذلك يعني أن الناتج المحلي الإجمالي OA هو محصلة للناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية OY1 وox1 ، وإذا كانت النقطة D تعبر عن حالة الاقتصاد في سنة القياس فإن ذلك يعني أن الناتج المحلي الإجمالي OD هو محصلة للناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية OY والناتج المحلي من القطاعات الأخرى OX.

ولكي ينتقل الاقتصاد من الحالةA إلى الحالة D فإنه يمر بثلاثة مراحل هي[1]:

أ. الانتقال من A إلىB و هو يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي بهذا المقدار مع المحافظة على نفس الهيكل الاقتصادي، و هو ما يمثل حجم(النمو)؛

ب. أما الانتقال من النقطة B إلى C فذلك يعني تحقيق نفس القدر من الناتج المحلي الإجمالي ولكن مع تغيير في الهيكل الاقتصادي بحيث يصبح الناتج المحلي الإجماليOC محصلة للناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيويةOY2،والناتج المحلي من القطاعات الأخرى OX2، وهو ما يمثل درجة (التنمية) والذي تعبر عنه الزاويةθ

ج. أما الانتقال من النقطة C إلى D فإنه يعني زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وفقا للوضع الهيكلي الجديد والذي تمثل في الاتجاه نحو القطاعات الأكثر حيوي، وهو ما أطلق عليه **"كوسوف" "نمو التنمية"**.

الفرع الرابع: مقياس مؤشر التنمية البشرية HDI

مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح ما بين القيمتين (0 و 1) و ذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة هي[2]:

1. مدة الحياة ومستوى الصحة، وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة؛
2. التمدرس وتلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين، والمعدل الإجمالي للتمدرس؛
3. إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

ويتم حساب هذا الدليل بدلالة ما يسمى بمعدل الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة للتنمية والمتمثلة في: العمر المتوقع عند الميلاد (x1)، التحصيل العلمي (x2)، الدخل(x3)، فإذا عرفنا نسبة الحرمان في أي من مكونات التنمية لبلد ما بالرمز (I i,j)فيمكن تقديره كالاتي[3]:

$$I\ i,j = (MAXxi - Xi,j) / (MAXxi - \mathbf{MIN}xi)$$

تأخذ نسبة الحرمان القيمة من الصفر إلى الواحد، و من ثم يمكن الوصول إلى متوسط دليل الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة إلى البلدان بطريقة الوسط الحسابي البسيط أي[1]:

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص125.

[2] PNUD , RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVLOPMENT HUMAIN. 2003 .P350.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص190.

$$I j = 1/3 \Sigma I i,j$$

أما دليل التنمية HDI فيمكن ببساطة تقديره عن طريق طرح معدل الحرمان البشرية من الواحد أي:

$$H j = 1 - I j$$

الجدول رقم(2-1): القيم العظمى والدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة عند الولادة (سنوات)	85	**25**
معدل القراءة و الكتابة عند البالغين (%)	100	**0**
المعدل الإجمالي للقيد في التعليم المرجح (%)	100	**0**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	**40000**	**100**

المصدر: تقرير التنمية البشرية :http://www.un.org/ar/esa/hdr

المطلب الثاني: مقومات التنمية

تقوم عملية التنمية على مجموعة من المقومات ترتكز عليها، والتي تعتبر من العوامل الجوهرية التي لابد من إحداثها، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات إذا افتُقدت مقومات تلك التنمية، مع ملاحظة أن الكثير من الكتاب قد اختلفوا فيما بينهم بصدد هذه المقومات، فالبعض يرى أنها تتوقف على النمو السكاني والموارد الطبيعية وتراكم رأس المال، وتزايد حجم الإنتاج وتخصصه، والبعض الأخر يرى أنها الأبحاث العلمية والابتكارات، والموارد الطبيعية، وعناصر أخرى، في حين يرى فريق آخر أن المقومات تتمثل في الهيكل الأساسي للمجتمع، وأن أية دراسة للتنمية يجب أن تتناول البيئة الطبيعية والهيكل الأساسي للمجتمع، ونظم الحوافز ووسائل التعلم، والإطار القانوني وتراكم رأس المال، وموقف الأفراد والمنظمات تجاه التغيرات التي تحدث في المجتمع، ومن خلال تلك الآراء تم تقسيم مقومات التنمية الاقتصادية إلى مقومات مادية ومقومات غير مادية، نوردها بإيجاز في الأتي[2]:

[1]- حرفوش سهام، وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها،ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،بجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 08/07/ أفريل 2008، ص9.

[2]- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1،2006، ص ص52-53.

الفرع الأول: المقومات المادية

تعتبر المقومات المادية هي الأساس وحجر الزاوية التي تقوم عليها عملية التنمية، ولا يمكن إحداث التنمية دون وجودها، وهذه المقومات متعددة ومتنوعة، منها توفر الموارد الطبيعية، تراكم رأس المال، ضرورة التخطيط وغيرها، والتي سوف نتناولها بشيء من الإيجاز:

1. وفرة الموارد الطبيعية:

يثور جدل في الكتابات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حول مدى أهمية هذه الموارد للتنمية، فالبعض يرى أن لها أهمية كبرى في هذه العملية، وان قصورها يعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى تخلف المجتمعات، والبعض الأخر ليرى لها أهمية كبيرة، لأنه في حالة عدم توافر بعض هذه الموارد يمكن التغلب على ذلك من خلال التبادل التجاري الخارجي، ومن خلال الإحلال بين عناصر الإنتاج المختلفة [1]، إلا أن الأمر المتفق عليه بين الكتاب هو أن توافر هذا المقوم يلعب دورا هاما في المراحل الأولى للعملية التنموية، وذلك عندما يكون هدف التنمية هو زيادة تجميع رأس المال اللازم لعملية التنمية في جميع القطاعات، فتوافر الموارد الطبيعية له ميزة نسبية، تجعلها نقطة الانطلاق نحو التنمية وذلك من خلال استغلالها وتصديرها وإنفاق العائد منها على أهداف التنمية في جميع المجالات الأخرى[2].

والواقع أن أغلبية الدول النامية رغم توافر الموارد الطبيعية اللازمة لإحداث عملية التنمية بها إلا أنها ينقصها عوامل أخرى لابد من وجودها لتحقيق التنمية، إذ يجب أن توجد مع الموارد الطبيعية فنون حديثة للإنتاج، وأن تتطور معها ذهنية السكان ومهاراتهم، وأن تتوفر كمية مناسبة من رأس المال والتنظيم والتكنولوجيا، وأن توجد النظم والقواعد الاجتماعية التي تسهل ذلك الاستغلال وبالتالي تحقيق التنمية[3].

2. تراكم رأس المال:

يعد رأس المال احد المقومات الأساسية لعملية التنمية، ولكن تواجه معظم الدول النامية مشكلة في عملية تراكم رأس المال، نظرا لانخفاض مستويات الدخل القومي بها ومعدلات نموه، وارتفاع مستويات الاستهلاك وتدهور معدلات الادخار، وكذا ارتفاع معدل الفاقد والهدر الاقتصادي، كل تلك العوامل يقابلها نمو في معدل السكان، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى ضرورة تخصيص الفائض القليل المتبقي لإشباع الحاجات السكانية [4].
وبالرغم من أن مشكلة تراكم رأس المال تمثل مشكلة كبرى للدول النامية، إلا أن البعض نظر إلى الادخار كحل لهذه المشكلة، لأنه كما يتوقف على مقدار الدخل فإنه يتوقف بنفس الدرجة على السلوك الإنفاقي للفرد[5].

1- أحمد دويدار، التنمية الاقتصادية والتجربة المصرية، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، 1977، ص36.

2- صلاح الدين نامق، اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1976، ص45.

3- خليل حسن خليل، محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر،1963، ص169.

4- عبد الخالق السيد، مدخل إلى دراسات التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، 1996، ص173.

5- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي:دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص56.

3. ضرورة التخطيط للتنمية:

يثير التدخل الحكومي الكثير من التساؤلات في عملية التنمية، لما يقال عن عيوب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه من المسلم به أن التنمية لا تحدث بطريقة عفوية، بل لا بد من وضع الخطط اللازمة لذلك بطريقة علمية ومدروسة، وأمام الخصائص التي تميز اقتصاديات الدول النامية، يظهر التخطيط كضرورة موضوعية لهذه الاقتصاديات، لذلك يجمع الخبراء أن وضع خطة شاملة للتنمية في الدول النامية يعد شرطا جوهريا لإمكان تحقيق تنمية هذه الدول[1].

الفرع الثاني:المقومات غير المادية

لا تقتصر التنمية على المقومات المادية بل توجد إلى جوارها مقومات لا تقل عنها أهمية ألا وهي المقومات غير المادية، وتتمثل في إحساس الشعب وإدراكه لأهمية التنمية، وتنمية العنصر البشري وأن يكون هناك المنظم لعملية التنمية، وإلى جوار ذلك مزيد من التكنولوجيا التي تساعد على مواكبة التقدم العلمي، وأن يكون هناك من الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة، ما يساعدها على تحقيق التنمية.

1. الإدراك لأهمية التنمية:

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لعملياتها، وعدم إشراك الأفراد مع السلطات العامة في برامجها، وجمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية، ذلك أن عملية التنمية تستوجب معها القضاء على العادات الاجتماعية العنيفة، وما يتبعها من تفرقة بين أفراد المجتمع على أساس الجنس أو اللون أو الدين، وتستوجب أيضا حتمية التنازلات الطبقية[2].

2. الاستقلال السياسي والاقتصادي:

من أهم مقومات التنمية الاقتصادية هو دعم الاستقلال الوطني وتقليل التبعية للعالم الخارجي والاعتماد على الذات، وإن التنمية تقوم على أساس عملية تحرير شاملة للوطن والمواطن، عملية تحرير سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد، وأن الهدف من الاستقلال هو كسر الاستغلال بكل صوره ومستوياته، وإزالة هذا الاستغلال يعتبر شرطا ضروريا لعملية التنمية[3].

---

[1]-أحمد جامع، التخطيط الشامل للتنمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني ، السنة التاسعة، القاهرة، مصر، 1976، ص306.

[2]- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي،: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص58.

[3]- نفس المرجع، ص62.

3. العنصر البشري:

يقول المفكر الجزائري "**مالك بن نبي**": " إن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي لنجاحها" [1]، وانطلاقا من هذه الفكرة يتبين أن دور الإنسان في التنمية الاقتصادية بالغ الأهمية، وبدون الاهتمام بهذا العنصر وتنميته، لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة مهما توافرت الموارد المالية وتراكمت الوسائل، ذلك أن تنمية العنصر البشري لها أثر في تحقيق النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي المعتمد على المعارف والعلوم إنما مصدره الإنسان، وكذلك البحوث العلمية والابتكارات، كما أن الإنسان هو الذي يحقق الادخار ويوجه الاستثمار، كما أن الأطر الثقافية والسياسية والقانونية والاجتماعية لا تتكون إلا به ومنه، كما أن نظم التعليم والحوافز موضوعها الإنسان، ولموقفه كفرد أو مجموعة الأثر البارز في تحقيق التغيير المطلوب لاستحداث التنمية، وحتى المقومات المادية للتنمية لا تخلو من أثر الإنسان وتأثيره عليه، فالموارد الطبيعية لا يكون لها الدور الحاسم في التنمية إلا عن طريق تحقيق زيادة في الإنتاج وتخصصه، وتحقيق التراكم الرأسمالي لا يتم كل ذلك إلا به، وهو ما يؤكد الدور المباشر والحاسم للعنصر البشري كمقوم أساسي بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

4. التقدم التكنولوجيا:

إن وجود الموارد المالية والبشرية كما ونوعا لا يكفي لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المجتمع، الأمر الذي يستدعي تطوير الوسائل العلمية الحديثة والمتمثلة في المعارف المغذية والمتجسَّدة في وسائل الإنتاج والتسويق والإدارة وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق الأهداف التنموية وبكلفة منخفضة، وقد تحتاج الدول في الأطوار الأولى للتنمية إلى استيراد الوسائل التكنولوجية، غير أنه يجب عليها أن تمهد السبيل نحو إدخال التكنولوجيا المفيدة والملائمة وأن تحاول جاهدة تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتطويعها حتى يتحقق الانسجام بينها وبين التكنولوجيا، حتى تؤتي ثمارها وتتجنب مساوئها، ذلك أن المهم هو تبني الأفكار التكنولوجية ومحاولة تطويعها مع الواقع المعيشي، ولا يتسنى ذلك إلا بتكوين الإنسان الذي يخرج بعد مدة من فكرة الاستيراد إلى فكرة الإبداع والاختراع[3].

المطلب الثالث: مبررات وأسباب تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية

ركزت الدراسات الاقتصادية في الدول النامية على الربط بين ظاهرة التخلف ونشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، واعتبرت أن التخلف مرتبط بتقسيم العالم اقتصاديًا من قبل الاقتصاديات العالمية، وجغرافيا من

---

[1]- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص14.

[2]- عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1983/1982، ص ص293-294.

[3]- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص49.

قبل الدول الاستعمارية، وقد تزامن ذلك الوضع مع التقسيم العالمي للعمل ومع بدء التخلف في المستعمرات والبلدان التي استقلت حديثًا عن الدول المستعمرة.

وبالمقابل، تنظر الدول المتقدمة لمسألة التخلف الاقتصادي على أنها شأن الدول النامية التي تتسبب في هذه الظاهرة وفي تعميقها واستمرارها، وتعيد الدول المتقدمة من جانبها وضعية التخلف إلى أسباب وظروف ذاتية تخص الدول النامية كالجغرافيا، والمناخ، والعرق، والدين، وتدني المستويين التعليمي والصحي، ولارتفاع نسبة الفقر، وسوء الإدارة وفقدان الحكم الرشيد.

الفرع الأول: تبرير تخلف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الدول النامية

تركزت الدراسات في الدول النامية على فكرة مقتضاها أن الدول الاستعمارية ألحقت بمستعمرتها أضرارًا بالغة أدت بالنتيجة إلى تخلفها اقتصاديا، فقد أنصب التركيز على أن تخلف التنمية الاقتصادية يعود بصفة أساسية إلى السياسة الاستعمارية الاستغلالية التي انتهجتها الدول الأوروبية في مواجهة هذه الدول منذ القرن الثامن عشر[1].

ويرى" **إبراهيم مشورب** " أن ظاهرة التخلف ظهرت مع تكون النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وأن هذه الظاهرة ارتبطت بتقسيم العالم اقتصاديًا وفق احتكارات عملاقة، وجغرافيًا بفعل الاستعمار، وما تبع تلك الفترة من تقسيم عالمي للعمل، وبالنتيجة تخلف المستعمرات وتبعيتها للدول المستعمرة، ويضيف بالنتيجة أن التخلف هو مقولة اقتصادية عالمية خاصة بعصر الاستعمار، ترتبط بمجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخارجية والداخلية التي تتصف بها البلدان في العالم المتخلفة، تصلح لأن تكون مؤشرات نوعية للتخلف[2].

ويرى" **غسان بدر الدين** " أن عملية الاستعمار التي تمت كنتيجة لظهور نمط الإنتاج الرأسمالي، هي التي قضت على أية إمكانية للتنمية، وبالتالي هي المسؤولة أساسًا عن الحالة التي تعيشها البلدان النامية، واعتبر من جانبه كذلك، أن تقسيم العالم إلى قطبين متمايزين، أوروبا البادئة بالتصنيع، المفتقرة للمواد الأولية، وبقية العالم الغني بالمواد الأولية، وما تبع ذلك من بداية للعهد الاستعماري، أدى إلى رسم صورة جديدة للعالم الثالث، بوصفه منبعًا للمواد الأولية ومصبًا للسلع المصنعة، وقد رافق هذه الوضعية عمليات نهب واستغلال لخيرات هذه البلدان لتتدفق إلى أوروبا على شكل رأسمال جديد[3]، وما عمليات النهب هذه إلا وجهًا من أوجه الاستعمار، التي نتج عنها حالة التخلف التي تعيشها هذه البلدان اليوم، ويتفق مع هذا التحليل" **علي لطفي**" إذ يرى في السياق

---

[1]مساعدي عمار، المسئولية الدولية للاستعمار الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 1986 ، ص139.

[2]– إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص23 .

[3]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، بدون دار النشر، بيروت، الطبعة 1، 1993، ص23 .

نفسه، أن التخلف الذي تعاني منه الدول النامية يعود بصفة أساسية إلى السياسة الاستغلالية التي انتهجتها الدول الأوروبية تجاه المستعمرات[1]، وفي ذات السياق يؤكد " **ايف لاكوست**" أن التوسع الاقتصادي، في أغلب الحالات، لم يقم على أساس التبادل التجاري العادل، وإنما كان على صلة وارتباط بقيام سيطرة سياسية، مباشرة أو غير مباشرة، مثلت تبعية سياسية تفاوتت من حيث حضورها في الدول النامية التي أصبحت مستقلة، وشكلت سببًا من أهم أسباب التخلف[2].

كما أن تفحص العلاقات الاقتصادية الخارجية المتعلقة بوضع الدول النامية، يفيد أن التخلف قد فرض عليها من الخارج من قبل الدول المستعمرة، وذلك استناداً إلى مؤشرات التبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة وللاحتكارات العالمية، وللتقسيم الدولي للعمل الذي ولد هذه التبعية، ولأسباب تتعلق بتجزؤ الاقتصاديات وتشتتها في الدول النامية[3].

وفي الإطار ذاته، يرى البعض أن التخلف ليس ظاهرة داخلية، بسبب التركيب الهيكلي الجامد في بلدان العالم الثالث، بل هو حصيلة النظام الرأسمالي العالمي، ويشكل قسطًا جوهريًا منه، ولا مجال للتخلص من سيطرته، إلا بوضع حد للتبعية نفسها ولجميع أشكالها وعلاقاتها وتراكيبها، ويمكن للجميع الإدراك بأن مسألة التطور ليست مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقنات من رأس المال، بل أنه مشكلة قائمة بذاتها[4].

وفي هذا الإطار يرى" **فؤاد مرسي**" بأن البلدان الرأسمالية نجحت في إنجاز نموها الاقتصادي في مرحلة تاريخية مبكرة ثم لم تتوقف، بل نمت الرأسمالية حتى غدت هي النظام الاقتصادي العالمي السائد، وغدا اقتصاد أي بلد في العالم مربوطًا بهذا الاقتصاد، وتحت تأثير الرأسمالية، أصبح هناك أساس واحد لحساب ومعالجة السمات الخاصة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ويتمثل الخطر في هذه العملية، بأن اقتحام الرأسمالية للبلدان التي لم تحقق نموها الاقتصادي الرأسمالي بعد أدى إلى تشويه عمليات النمو الاقتصادي فيها[5].

وبهذا الصدد يجدر القول بأن اعتبار الاستعمار السبب الرئيس في بقاء الدول النامية في حالة من التخلف الاقتصادي، ليس فقط مقولة مفكري الدول النامية، إذ يرى "**أريك رول**"، وهو من رواد الفكر الاقتصادي الغربي، في كتابه" **تاريخ الفكر الاقتصادي**" بأن تحليل الوقائع التاريخية بصدق وتجرد، يبين أن جميع المجتمعات النامية في الوقت الحاضر، كانت قد اتصلت بالعالم الغربي المتمدن، وتأثرت به ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أنها عانت من سيطرة الغرب عليها سياسيًا واقتصاديًا، مما أدى إلى استغلالها واحتكار أسواقها دون أن تطور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ويضيف"**رول** "بأن مبدأ التخصص الدولي أدى إلى جعل اقتصاديات الدول النامية تابعة

---

[1]- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980 ، ص109 .

[2]- بول باران، وايف لاكوست، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، دار الطليعة، بيروت، 1970 ، ص54 .

[3]- إبراهيم مشروب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، المرجع السابق،ص27 .

4- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة للطباعة والنشر، .بيروت،1982، ص51.

[5]- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، المرجع السابق، ص53.

أو ملحقة بالاقتصاد الأوروبي، الذي كان بحاجة ماسة إلى مزيد من المواد الأولية اللازمة للتطور الاقتصادي السريع والمحافظة على أوسع الأسواق لتصريف منتجاتها، ومع مرور الزمن أصبحت اقتصاديات الدول النامية جزءا مكملا لاقتصاديات الدول الصناعية المتطورة، لذا فالاستعمار هو أحد الأسباب الرئيسية للتخلف في الدول النامية[1] .

اتضح مما تقدم من آراء الفكر الاقتصادي في الدول النامية أن حالة التخلف والتبعية التي تعيشها الدول النامية، مرتبطة بتطور الاقتصاد الرأسمالي وناشئة عنه، وهي ظاهرة طبيعية وحتمية لفرض أسلوب الإنتاج الرأسمالي من الخارج على مجتمعات الدول النامية، ووضعها في خدمة السوق الرأسمالية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أسباب داخلية لدى الدول النامية مسئولة كذلك عن حالة التخلف أو على الأقل عن استمرارها وإعادة إنتاجها، والأمر يتصل بالبنى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة التي في بعض الأحيان من شأنها أن تساعد في استمرار التخلف.

الفرع الثاني: تبرير تخلف التنمية الاقتصادية من منظور الدول المتقدمة

لتفسير ظاهرة التخلف، وبغية الهروب إلى الأمام من المسئولية، ربط الكثير من المفكرين الغربيين ظاهرة التخلف بالعوامل المرتبطة بوجودها، حيث حاول بعض مفكري الدول المتقدمة تبرير التخلف الاقتصادي في الدول النامية وفقًا لاعتبارات ذاتية خاصة بهذه الدول من بينها عوامل المناخ والجغرافيا وضعف الموارد، ومسائل الدين والعرق، وكون التخلف مسألة طبيعية مرحلية لابد وأن تمر بها الدول، وسيتم تناول هذه المبررات في الأتي:

1. تفسير ظاهرة التخلف وفقًا لمعايير المناخ والجغرافيا وضعف الموارد

أ. **عامل المناخ**:برر الباحثون الغربيون التخلف الاقتصادي في الدول النامية بعدة نظريات من بينها نظرية المناخ كخاصية طبيعية تؤدي إلى التخلف، وطبقًا لهذه النظرية، تقع البلدان المتقدمة في مناطق معتدلة، في حين توجد البلدان المتخلفة في مناطق استوائية وحارة، هذه الخاصية الطبيعية التي تتميز بها الدول النامية تجعل وتيرة النمو فيها متأخرة، وعليه يعد المناخ هو السبب الحقيقي للتخلف[2].

ب. عامل الجغرافيا: وفقًا للفكر الغربي تسهم ا لجغرافيا في تخلف الدول أو تقدمها بحسب منظور الدول المتقدمة، حيث هناك دول تقع في مناطق غير ساحلية، وأخرى قوامها جزر صغيرة، ضمن فئة أوسع تؤلف ما يعرف بـ **"أقل البلدان نموًا"**، فقد أقر المجتمع الدولي عام 1971 بوجود فئة من البلدان تعاني من الفقر، ومن ضعف مواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية، ومن كثرة العوائق الجيوفيزيائية التي تحيطها، وقد حددت منظمة الأمم المتحدة آنذاك عدد هذه الدول بأربع وعشرين دولة، غير أن عدد هذه البلدان أخذ يتزايد حتى وصل إلى ثماني وأربعين دولة، وقد أطلق عليها مجموعة "**البلدان الأقل نموا**"، وتتسم هذه البلدان بعدم القدرة على تطوير اقتصادياتها الوطنية، وضمان مستوى معيشة لائق لشعوبها فضلا عن كون اقتصادياتها شديدة التأثر بالصدمات

[1]– علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص112.-113.

[2]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص17 .

الخارجية والكوارث الطبيعية، من بين هذه الدول الثماني والأربعين الأقل نموًا هناك ست عشرة دولة هي بلدان غير ساحلية، تعاني من ارتفاع تكاليف النقل، بسبب العائق الجغرافي، الأمر الذي ينعكس على أداء تجارتها الخارجية، ومسيرة تنميتها الاقتصادية الشاملة، ثمة دول أخرى، تنضوي ضمن البلدان الأقل نموًا، تمثل البلدان الجزر، وتعاني أساسًا من صغر مساحتها الجغرافية، أو من عزلتها وبعدها عن المراكز الاقتصادية الرئيسية، وتقع هذه البلدان تحت تأثير تدهور عوامل البيئة، وإشكاليات النقل الداخلية والخارجية، الأمر الذي يحد بالنتيجة من قدرتها على المشاركة الفعالة في الحركة التجارية العالمية[1].

ج. **عامل ضعف الموارد:** لم تكتف الدول المتقدمة في دفع مسئوليتها بعوامل المناخ والجغرافيا، بل كذلك بضعف مصادر الطاقة المنجمية في البلدان المتخلفة، ذلك أن أوروبا ما وصلت إلى ما وصلت إليه إلا بفضل الطاقة المنجمية المتوفرة لديها، غير أن هذا التفسير ووجه بالانتقاد، بحجة أن ثمة عدد كبير من الدول تملك طاقات منجمية ضخمة غير مستغلة، ولديها منابع نفط، غير أنها لا تزال في خانة البلدان المتخلفة، وبالمقابل توجد بلدان وصلت لدرجة عالية من التقدم رغم افتقارها لمثل هذه الموارد[2].

2. تفسير ظاهرة التخلف وفقًا لمعايير عرقية ودينية:

أمام الانتقادات التي وجهت إلى الآراء السالف ذكرها، في تفسير أسباب تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أوجد الفكر الغربي مبررات تقوم على معايير تتصل بأعراق وأديان الدول النامية بوصفها أسبابًا، أدت لحدوث ظاهرة التخلف ولتعميقها، فطبقًا للنظرية القائلة بأن العرق يثبط التقدم، يعتبر الجنس الأبيض– باستثناء الياباني – هو الجنس الوحيد القادر على التقدم، لما لهذا الجنس من خصائص المهارة والنشاط والمثابرة، في حين أن بقية الأعراق الأخرى يسيطر عليها الخمول والكسل اللذين يشكلان عائقًا أمام التقدم[3].

لقيت هذه النظرية انتقادًا، لكونها لا تستند إلى واقع علمي أو موضوعي؛ ذلك أن النشاط والكسل أمران نسبيان، ولا يرتبطان على الإطلاق بالجنس والعرق، فهما يرتبطان بالتركيب الفيزيولوجي والعقلي عند بني البشر، كما أن حضارة العرق الأبيض الأوروبي ليست ضاربة بالتاريخ، فعمرها لا يعود لأكثر من قرنين، بخلاف ما سبقها من حضارات لأعراق من غير الجنس الأبيض، سادت قرونًا من الزمن، كالحضارة الفرعونية والصينية والهندية وغيرها[4].

وعلى صعيد الدين كمبرر للتخلف، نادى بنظرية الأديان القدرية رجال الدين الذين كانوا يريدون بالأساس التشكيك في قيم وأخلاق ومعتقدات شعوب الدول النامية، وقوام هذه النظرية عند رجال الكنيسة أن البلدان البروتستنتية هي الأكثر تقدما، ذلك أن الدين "البروتستنتي" هو الذي يحث على التقدم والتطور، بوصفه

---

[1]– تقرير برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البلدان غير الساحلية والجزرية الأقل نموًا، جنيف، 1995 ص ص15– 17.

[2]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص17 .

[3] Voir: Guy Bajoit, Pourquoi sont-il si pauvre? Cinq theories sur le mal developpement,Seminaire de LASTM (Association Solidaire du Tiers Monde), Luxemaubourge, No.152-153, 1995, P.2

[4]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص 18 .

دين إبداع، ثم تلي هذه البلدان الدول المسيحية، والتي بحسب واضعي النظرية، قد تخلصت من شوائب الأديان القدرية، وعليه، فإن معاناة الدول النامية تتأتى من ارتباط واقعها بأديانها القدرية[1].

وفي انتقاده لهذه النظرية يرى" **غسان بدر الدين** " بأن الدين المسيحي، من خلال التفسير الكنسي له، لم يكن دينًا محفزًا على الإنتاج والإبداع، ذلك أن الكنيسة كانت غارقة في التفسير القدري للدين المسيحي، الذي كان حقيقة عائقًا أمام التطور والتقدم، أما دعوى أن الدين" البروتستنتي "هو الوحيد الدافع للتقدم والتطور، فهي خالية من الدقة، ذلك أنه ولد من رحم الصراعات بين الطبقات البرجوازية والمؤسسات الإقطاعية وعلى رأسها الكنيسة، بفضل المعتقدات الكنسية التي كانت تقف عائقًا أمام التطور[2]،وفي هذا الإطار، وبلا شك أن جوهر الأديان السماوية واحد ًا، فقد شرعت لخير البشر ولتطورهم وتقدمهم، إلا أن تطور المجتمعات، وبالتالي ظهور معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية مستجدة، فرض تفسيرات واجتهادات، اعتبرها البعض أدوات تجميد وتقييد وصفت بالقدرية غير أنه في الحقيقة، وإن كانت هذه التفسيرات مسئولة عن استمرار حالة التخلف، إلا أنها ليست مسؤولة عن خلق هذه الحالة[3].

في ذات السياق، ومن زاوية الخصائص الاجتماعية للشعوب، هناك رؤية أخرى لتفسير تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، تعتبر أن أبرز أسباب التخلف الاقتصادي هو الخصائص الذاتية لشعوب هذه الدول، فلدى مؤيدي هذه النظرية، يشكل احترام هذه الشعوب للقيم والتقاليد القديمة، كما هو الحال في تقديس الفقراء والجياع في الهند للبقرة كحيوان لا يجوز استهلاك لحمه أحد الأسباب الرئيسة لتخلفها[4].

3. تفسير التخلف بالمظاهر الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية

تعاني الدول النامية من مشكلات اجتماعية واقتصادية صورها علماء الاقتصاد، في الدول المتقدمة، على أنها أسباب لتخلف التنمية الاقتصادية في هذه الدول، غير أن الباحثين في الدول النامية ينظرون إلى هذه المشكلات على أنها مظاهر نتجت عن العلاقة غير المتكافئة بين ا لدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وما هي إلا عوامل تكريس للتخلف ولإعادة إنتاجه، بل إنها أعراض للتخلف ذاته وليست أسبابًا له .

أ. الانفجار الديمغرافي خاصية مميزة للبلدان النامية:

واقع حال الدول النامية يفيد وجود انفجار سكاني وزيادة في نسبة النمو سكاني فيها، وقد اعتبر أن الانفجار السكاني الذي يشهده عالم الدول النامية هو السبب في تخلفها، وهو أحد العوائق الهامة في طريق حركة

[1] Voir:Guy Bajoit, Ibid, P.35.

[2]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المرجع نفسه، ص20 .

[3]– بول باران و إيف لاكوست، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، المرجع السابق، ص28 .

[4]– إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، المرجع السابق، ص19 .

نموها، وما معدلات الولادات والوفيات المرتفعة إلا سببًا لهذا التخلف، وليست علامة له أو مظهرًا من مظاهره، ذلك أن النمو الاقتصادي لا يستطيع اللحاق بالنمو السكاني ومتابعته[1].

يرى أحدهم أن الاقتصاديين الغربيين يحاولون تبرير سوء توزيع الثروة المعاصر بزيادة عدد السكان، وأن الدول الكبرى تسعى إلى إقناع الدول النامية بأن تكاثرها يعطل التنمية فيها، وبالمقابل، يرى الأستاذ" **محمد بجاوي** " أن السبب الجوهري للانفجار الديموغرافي يكمن في تخلف الدول النامية، ونهب واستغلال ثرواتها الطبيعية، فهذه الدول تمتاز بالخصوبة الديموغرافية لأنها متخلفة، وليس لكونها كثيرة الخصوبة[2].

وبقدر ما يكون الانفجار السكاني ظاهرة طبيعية، وسمة من طبيعة البشر، غير أنه لا ينكر كونه عائقًا أمام تقدم عملية التنمية، مما يجعل الخروج من دائرة التخلف أمرا غير يسير، دون بذل جهود جبارة في هذا المضمار، خاصة من زاوية صعوبة تحقيق تقدم في التنمية إذا تعادلت نسبة الزيادة السكانية مع نسبة ارتفاع معدل زيادة الدخل القومي[3].

وعمليًا، مثلما يكون التفاقم السكاني عامل تأخير للتنمية، فقد يكون كذلك عاملا محفزاً لها، خاصة بالنسبة للبلدان الجاذبة للعمالة من الخارج، حيث تكون الزيادة السكانية جزء من عجلة التنمية.

ب. تدهور الوضع الصحي مظهر تخلف ومحدد للتنمية:

يعتبر أصحاب الفكر الغربي أن الواقع الصحي في الدول النامية هو أحد أسباب تخلفها وتعطيل التنمية فيها، من الواضح بالنسبة لرؤية الغرب أن الحالة الصحية المنهارة في العالم المتخلف، من وجهة نظرهم هي سبب تخلف، وتثبيط للتطور والتنمية، و ثمة مقاييس ومعايير للوقوف على مدى التطور والتخلف في هذا الميدان، من أهمها :الوفيات للأطفال وعدد الأطباء بالنسبة للسكان وكذلك عدد الأسرة في المستشفيات. [4]

وتفيد الدراسات والإحصاءات التي أجرتها الأمم المتحدة أن هناك تطورًا كبيرًا عرفته البلدان النامية في المجال الصحي، رغم بقائها بعيدة عن اللحاق بالدول المتقدمة في هذا الميدان، حيث انخفضت معدلات وفيات الأطفال، وارتفع معدل متوسط العمر، وجرى تحسن على مستوى عدد الأطباء والأسرة بالنسبة للسكان، وبالرغم من التقدم الملموس الذي شهدته الدول النامية في الجانب الصحي، غير أن خروجها من حالة التخلف بقي أمرًا خارجًا عن دائرة الوضع الصحي، مما يشكك في الطروحات الغربية، القائمة على الربط بين التخلف والواقع الصحي، رغم ضرورة عدم إنكار تأثير الواقع الصحي المتدهور على التنمية في البلدان النامية، غير أن تحسينه

---

[1]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص30

[2]– محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980 ، ص56.

[3]– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الألفية، منشورات إدارة مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة، نيويورك،2000 ، البنود 93 –96 من التقرير.

[4]– البرتيني ج.م، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1980 ، ص119 .

يتطلب توافر التنمية للنهوض به، وليس توفره كمحدث للتنمية، فهو متلازم مع تحقق التنمية والتطور، بوصفه يعتمد على وجودها[1].

ج. نقص التعليم وانتشار الأمية يحد من التنمية ويعيقها:

يطرح الواقع التعليمي في الدول النامية، وما يشهده من نقص في التعليم وانتشار حاد للأمية، تساؤلات جادة حول ما إذا كان هذا الواقع مسئولا حقيقة عن تخلف التنمية في هذه الدول ؟ أم أن هذا الوضع ليس إلا مظهرًا اجتماعيًا للدول النامية؟

يقول الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بمناسبة الألفية (2000) بأن المستويات التعليمية في البلدان النامية ارتفعت ارتفاعًا هائلا خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، ويعود الفضل في ذلك إلى الاستثمارات في مجال التعليم، ويضيف بأنه رغم أن غالبية أطفال العالم منتظمون في صفوف الدراسة فإن عدد غير الملتحقين بالمدارس ممن هم في سن المدرسة الابتدائية من أطفال الدول النامية يزيد على 130 مليون طفل، أكثر من نصفهم في الهند وبنغلاديش وباكستان ونيجيريا وإثيوبيا*.

تظهر الإحصاءات التي تجريها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (**اليونسكو**) ارتفاع نسبة الأمية في الدول النامية بشكل ملفت، وانخفاض نسبة تعميم التعليم الابتدائي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وفي ظل هذا الواقع المؤلم، عزا الفكر الغربي أسباب التخلف إلى الأمية ونقص التعليم، بل أبعد من ذلك اعتبر أن انتشار التعليم وبرامج محو الأمية التي تحققت بعد الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، قد أدت إلى هجرة الأرياف وإهمال القطاع الزراعي، وتضخم الأحياء القصديرية في المدن، دون أن تسهم هذه العملية في رفع مستوى السكان، الأمر الذي فاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية[2].

د. الفقر وسوء التغذية توأم التخلف:

وجهة النظر الغربية تتبنى تعليل تخلف الدول النامية بفقرها، كما يربط الاقتصاديون الغربيون الجوع وسوء التغذية بالزيادة السكانية الكبيرة في الدول النامية، بوصفها سببا للأزمة الغذائية، وكذلك بالتقلبات المناخية التي

---

[1]– تقرير الأمم المتحدة بمناسبة الألفية، منشورات إدارة مركز الإعلام للأمم المتحدة، نيويورك،،2000 ، البنود97 إلى 105من التقرير.

[2]– غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص44 .

*ففي دراسة أجرتها اليونسكو حول نسبة الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية في عينة من الدول النامية خلال الفترة1990 /1998، بدت النسبة لدول جنوب شرق آسيا 1990 حوالي % 70 في حين ارتفعت في عام 1998 إلى% 75 ، وعلى التوالي زمنيًا، بلغت النسبة في غرب آسيا % 80 وانخفضت إلى% 75 ، وفي جنوب وشرق إفريقيا ارتفعت من % 60 إلى% 64 ، وفي وسط وغرب إفريقيا ارتفعت من % 50 لتصل في عام 1998 إلى58%.

تؤثر على الإنتاج، فظلا عن قلة فرص العمل، وانخفاض مستوى التكنولوجيا الزراعية حيث الطرق البدائية في الزراعة.[1] وفي هذا الإطار، حاول عدد من الباحثين تفسير مظاهر التخلف بأسباب تقنية واقتصادية محضة، فركزوا على مفاهيم ومعايير تتصل بلغة الكميات، ومن بين هذه المعايير التركيز على معيار الدخل القومي الإجمالي أو الدخل الفردي، وفي المقابل يرى" **صموئيل عبود** " أن حالة الفقر والجوع ليست حالة ثابتة وأزلية مع البلدان النامية، بل أن هذه البلدان فقيرة نتيجة لعملية النهب المتواصل التي قامت الدول الأوروبية أثناء توسعها الاستعماري، والتي ما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد[2].

[1]- إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مرجع السابق، ص46 .

[2]- صموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، دار الحداثة، بيروت، 1984 ، ص72 .

خاتمة الفصل:

حاولنا ضمن محتويات هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، بحيث يمكننا القول أن مفهوم التنمية لم يتبلور في نظرية متكاملة مستقرة في الفكر الاقتصادي، وذلك بعد استعراضنا لمختلف المراحل والتطورات التي عرفها مفهوم التنمية، وأن استعراض التطور في مفهوم التنمية، وفي غاياته ووسائله قد نبهنا إلى أمر مهم، ألا وهو الاتساع والشمول الكبيرين في مفهوم التنمية والتعددية الملحوظة في أبعادها ، وهذا الأمر يحمل في ثناياه نقطتين هامتين:

لا تقدر قوة واحدة في المجتمع على إحراز التنمية، بمفهومها الواسع، بل إن الأمر يقتضي تنشيط وتفعيل أطراف وقوى متعددة في المجتمع وإشراكها على نحو جاد في اتخاذ وتنفيذ ومتابعة قرارات التنمية، فلم تعد التنمية مرهونة بجهود الحكومة وحدها، وإن كان عبئ الريادة والقيادة، بل وجانب العبء الاستثماري والإنتاجي يقع على كاهل الحكومة بحكم الظروف السائدة في أغلب الدول النامية، ولكن التسليم بهذا الدور للحكومة لا يقلل من أهمية تنشيط دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التنموية.

إن اتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعاده وعناصره، وما يترتب على ذلك من تعدد في الأهداف وفي السياسات التنموية، يعني أن المتابعة الجيدة لجهود التنمية وأهدافها يجب أن تستند إلى جملة من المؤشرات التنموية، فلم يعد يكفي النظر إلى مؤشر واحد حتى ولو كان مؤشرا مركباً ، بل إن هنالك حاجة للنظر في مجموعة مؤشرات تتضافر سويا لرسم صورة جيدة عن مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية، أو حتى عن مدى التقدم في تطبيق بعض الوسائل التي تؤدي إلى هذه الأهداف ولو بعد حين.

الفصل الثالث:

اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر

"2000- 2010 "

مقدمة الفصل:

ليس هناك اختلاف على أن الفساد بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للدول، يعتبر عنصرا مهما في تدني وتراجع مستوى التنمية الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية ، كما أن أثار الفساد السلبية لا تقتصر على مجتمع دون أخر بل تمتد إلى كل المجتمعات، إلا أن الفساد يكون له اثر اكبر في المجتمعات النامية التي تتميز ببعض الخصائص والصفات جعلتها مرتعا للممارسات الفاسدة، والجزائر كغيرها من الدول النامية لم تسلم من أثار هذه الظاهرة، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول تحديد مختلف هذه الآثار على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال تحديد العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الفساد ومؤشر التنمية الاقتصادية خلال الفترة(1996-2010)، وذلك بأسلوب قياسي يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد لهذه المتغيرات، وتم ذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: واقع الفساد في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: تحديد اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر.**

المبحث الأول: واقع الفساد في الجزائر

إذا كانت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، فإن الجزائر شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول لم تفلت بدورها من هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل خطراً بارزا ًيهدد أجهزتها بالشلل، ويعمل على نسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة، وذلك من خلال ما تشهده من اختلاس للأموال ونهبها وتبذيرها، وتعاطي الموظفين للرشاوى، واستغلال للنفوذ ...وغيرها من المظاهر التي تعبّر عن حقيقة الفساد في الجزائر.

ونتيجة لبروز هذه الحقيقة فقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة التي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة، وأخذت حيّزا ًكبيرا ًفي برامج الأحزاب السياسية والدوائر الحكومية، وفي تصريحات الشخصيات الوطنية، فها هو رئيس الجمهورية السيد" **عبد العزيز بوتفليقة** "يصف حالة الجزائر وما أصابها من فساد خطير في خطاب موجه للأمة بتاريخ 29 ماي 1999 قائلا[1]:

"...إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد

[1]–خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، موجه للأمة بتاريخ 29 ماي 1999 جريدة المساء، عدد 661 ، الصادرة بتاريخ 31 ماي1999 ، ص5.

والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجّرت الكفاءات ونّفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوّهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه....".

وفي كلمة أخرى شهر أكتوبر 1999 صرّح مرة أخرى أن الفساد قد أضرّ بالبلاد أكثر مما أضرّ بها الإرهاب و مع ذلك لم ُتتخذ إجراءات كافية لمكافحة هذه الآفة المدمرة التي ألحقت أضرارا هائلة بالدولة والمجتمع.

المطلب الأول: مجالات الفساد في الجزائر

من الصعب الوقوف على قضايا الفساد المنتشر في الجزائر، إلا أنه يمكن ذكر بعض المؤشرات والمظاهر الدالة على انتشارها، و نشير هنا الى بعض القضايا والتي وقعت وشاعت في مرحلة التسعينات، مرحلة" النهب المكشوف" وما تلاها من أعوام، وقد تسبّب ذلك في اتساع دائرة الفساد بصفة عامة، حيث أدى ذلك إلى تمركز الثروة في أيدي قلة قليلة ما أدى إلى إفقار غالبية الشعب الجزائري، إذ قدّر عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر بحوالي 15 مليون جزائري أي نصف مجموع الشعب.

وخلال هذا العقد كان الفساد منتشرا ًومتنوع الأوجه، ورغم أنه بين العامين 1990 و 1993 انخفض الاستيراد بشكل كبير، إذ بلغت قيمة الواردات7 و8 مليارات دولار سنويا، وذلك محاولة لإعادة التوازن المالي الخارجي، فانخفض الفساد بشكل هائل في هذا الميدان غير أنه انتقل إلى عمليات مربحة أخرى في ظل ما عرف ببرنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية الذي فرضه صندوق النقد الدولي ابتداء من عام 1994 حيث بلغ الفساد خلال هذه الفترة مستوى مخيف، إلى درجة أنه بالإمكان تشبيهه بالنهب العلني للثروات الوطنية[1]، ويمكن توضيح مدى اتساع الفساد في هذه المرحلة في بعض المجالات منها:

الفرع الأول: الفساد في مجال النفط

تعدّ المحروقات مصدر الثروات الرئيسية للبلاد، إذ تشكل 97 إلى 98 % من مجموع إيراداتها من الصادرات بحسب اختلاف الأعوام، وقد تم تأميم البترول والغاز عام1971 ولكن الجزائر عرفت عام 1995 أول عملية فتح المجال للاستثمار الخاص الأجنبي للمشاركة بأسهم محددة في رأسمال شركة سونا طراك وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام تزايد الاستثمار الخاص الأجنبي في قطاع المحروقات، وقد انتقل بذلك هذا القطاع الذي كان محل طمع الفاسدين، ثم ما لبث أن أصبح محجوزا من طرفها، إلى رقابة المستشارين الأجانب خلال التسعينات، لقد كانت الحكومة الجزائرية في تلك الفترة تؤيد تسريع صادرات البترول لأنها في اعتقادها الطريقة

[1]– عبد الحميد براهيمي ،" دراسة حالة الجزائر "، ورقة قدمت إلى ندوة " الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية"، ص 861.

الوحيدة التي ستمكن الجزائر من الخروج من أزمتها الاقتصادية والمالية وديونها الخارجية المعتبرة وهكذا فإنه حتى التنازلات المهمة العديدة التي أعطيت للشركات البترولية الأجنبية على حساب المصلحة الوطنية قد قدمت من طرف الحكومة بشكل يوحي بإيجابيات الصفقة على مستوى الدخل القومي، في حين أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تدهورت بشكل كبير، والحق أن هذا النجاح ما هو إلا نجاح للمتورطين في الفساد[1].

الفرع الثاني:الإنفاقالعسكري

لقد زاد الإنفاق العسكري في عقد التسعينات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع في سنة 1994 بنسبة 45 % وفي سنة 1998 زاد هذا الإنفاق بنسبة 100% ليصل إلى 2 مليار دولار.

وعلى كل، فإن 25 %من بين 20 إلى 22 مليار دولار من الأموال التي أنعش بها الاقتصاد الجزائري بين (1994-1998) ، نتيجة لإعادة جدولة الديون الخارجية، قد خصّص للإنفاق العسكري، كل هذا تم على حساب الاستثمارات المنتجة، حيث زاد الإنفاق العسكري بشكل سريع لمكافحة "الإرهاب" في حين كان الفقر ينتشر في كل البلاد، و هو ما زاد في تدهور الوضعية الاجتماعية، وقد جاء على لسان السيد **"**جيلالي حجاج**"** رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة، حول الفساد في صفقات التسليح أن واردات الجزائر من السلاح بلغت 20 مليار دولار خلال ثلاث سنوات فقط[2].

وبالرغم أنه من الصعب تقدير الأموال المختلسة نتيجة الإنفاق العسكري إلا أن هناك من يرى أن الفساد كان دائما موجودًا عند توقيع الصفقات العسكرية ، وقد أشار الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، إلى أن حجم الرشاوى المرافقة لصفقات معظم المشاريع في الدول العربية بلغ خلال 50 عاماً حوالي تريليون دولار، وقال **"عامر خياط"**: "إن بعض الأرقام عن الدخل القومي للفترة (1950- 2000) تشير إلى أن مجموع الإيرادات للدول العربية في هذه الفترة بلغت ثلاثة تريليونات دولار" ، وأضاف: "أنه تم إنفاق الإيرادات بواقع تريليون دولار على التسليح، وتريليون دولار على مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية، وتريليون دولار على الرشاوى المرافقة لصفقات صاحبت هذه المشاريع"[3].

الفرع الثالث: نقل رؤوس الأموال

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 863.

[2]- عبد الوهاب بوكروح، تقرير لمنظمة الشفافية الدولية :الجزائر من الدول الأكثر فسادا في العالم ، 2006 :متاح على الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/8443.html?print&output_type=rss، تاريخ الاطلاع: 2012/05/19.

[3]- صباح جاسم، التقرير الدوري حول الفساد في العالم العربي " واردات المنطقة العربية: ثُلث للتسليح وآخَر للفساد وثالث للتنمية "، شبكة النبا المعلوماتية، متاح على الموقع:http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/064.htm ، تاريخ الاطلاع: 2011/12/02.

لقد بدأت عمليات المضاربة على الدينار منذ إنشاء العملة الجزائرية في الستينات وقد صاحب ذلك عدم قابليتها للتحويل حتى حدود الثمانينات، إذ كان الدينار يساوي يومئذ الفرنك الفرنسي في العمليات الرسمية المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري، بينما يحوَّل الفرنك الفرنسي في السوق الموازية بأربعة دنانير، فارتبطت عمليات المضاربة بالاستيراد، وبتواجد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين خاصة العمال والمتقاعدين في فرنسا، والذين يعتبرون أن تحويل مداخيلهم عبر قناة غير رسمية هو أكثر نفعا ًبالنسبة إليهم.

وكانت عمليات المضاربة التي استحوذت عليها بسرعة بعض الشبكات محدودة نوعا ما من حيث الحجم، ولكنها تسارعت حول الدينار إثر التخفيضات المتكررة التي حصلت في قيمته منذ عام 1991، خاصة تلك التي حصلت سنة 1994بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والذي تم على إثره التخفيض في قيمة الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة 250 بالمائة، ولما تم إلغاء احتكار الدولة لعملية الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية حصل طلب كبير على العملة الصعبة الأجنبية سواء عبر البنوك أو عبر السوق الموازية، وهو ما سهل تحريك الموارد المالية الضخمة خارج القناة البنكية[1].

وفي هذا الإطار الذي تم فيه تضخم عدد الأثرياء الجزائريين سواء في الجزائر أو في أوروبا، فإن كتابا ظهر سنة 2000 يحدّد بشكل متحفظ عدد هؤلاء ب17 اسما تتراوح ثروتهم مابين 6 ملايين دولار و 200 مليون دولار، أما فيما يخص الجزائريين المقيمين في أوروبا، فقد تمكن المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية من إحصاء 99.000 رئيس مؤسسة من أصل جزائري يستخدمون قرابة 2.200.000 عامل، بينما يتعدى رقم الأعمال لهؤلاء مليار أورو ومن بينهم هؤلاء المدير العام لـ "لخليفة بنك" المفلسة والمتهم الأول في" فضيحة الخليفة"، الذي أصبح في العام 1992، مالكاً لشركة نقل جوية تملك 34 طائرة وبنكاً خاصاً، ومختبراً صيدلانياً، وقناة تلفزيونية خاصة، وقد صار مليار ديرا في خلال بضع سنوات فقط[2]، كما كان مالكا ًلمجموعة تجارية واستثمارية تطورت من لاشيء إلى إمبراطورية خلال ثلاث سنوات، إن النمو الهائل لهذه المجموعة وغياب الشفافية والرقابة فيما يتعلق بمصادر تمويلها وعدم نشرها لحساباتها أو أية معلومات حول أصحاب الأسهم فيها أو مموليها أدى إلى بدء كل من بنك الجزائر ووزارة المالية التحقيق في الموضوع، وفي سنة 2003تم توقيف ثلاثة من كبار المسؤولين في المجموعة في مطار الجزائر لحيازتهم أكثر من 2.000.000 دولار في هذا البنك، تم نقلها إلى خارج البلاد، وفي نفس السنة توقفت مؤسسة الطيران عن العمل نهائيا بسبب الديون الكبيرة، وبعد شهر من ذلك قامت المحاكم الفرنسية بالإعلان عن إفلاس "تلفزيون الخليفة" الموجود في باريس وقامت السلطات الجزائرية بالإعلان عن مفكرة اعتقال بحق مالكه، وبعد ذلك قامت مفوضية البنوك

---

[1]– عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص870.

[2]– التقرير العالمي حول الفساد 2004 ، فلسطين ، مصر، الجزائر، ص12،متاح على الموقع:
http : // www.aman– Palestine .org، تاريخ الاطلاع 2011/11/22.

بسحب ترخيص بنك خليفة وعيّنت شخصا مشرفا على أعمال التصفية، وقالت المفوضية في بيانها أن " العجز الكبير المخفي في صورة بيانات كاذبة يعود إلى إخراج الأموال من البلاد وتراكم الأسهم التي لا قيمة لها، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على الشركات المساهمة وإلى تقديم معلومات غير صحيحة"، وبعد ذلك بأيام أبلغ رئيس الحكومة آنذاك مجلس الوزراء، أن مجموعة الخليفة ستكلف الدولة مبلغ 100 مليار دينار أي1,3 مليار دولار[1].

وفي تقييم غير رسمي اتضح بأن حجم الخسائر الناتجة عن أهم الفضائح المالية التي عرفتها الساحة المالية والمصرفية خلال العشريتين الماضيتين تجاوز الحجم سقف 10 ملايير دولار من بينها خسائرالخليفة والبنوك الخاصة الأخرى.

هذا وتحتفظ الذاكرة الجزائرية بقضايا أخرى زادت من أعباء الدولة، ونزيف الخزينة العمومية من أهمها:

1. **قضية البنك الوطني الجزائري:** الذي تأسس عام 1966 وسجل عمليات تحويل قدّرت بحوالي 20 مليار دينار.
2. **قضية "يونيون بنك : "** أول بنك خاص جزائري، والذي سجل خسائر قدّرت بأكثر من مليار و 800 مليون دينار دون حساب الخسائر الناتجة عن عملية حله[2].

3. **فضيحة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** التي كبّدت الخزينة العمومية 30 مليار سنتيم تضاف إلى 1200مليار، ويتعلق الأمر بشركة " أم . في . آس" التابعة للشركة الأم" ديجيماكس " بالبليدة المتورطة في القضية الأولى [3].

4. **ديوان الترقية والتسيير العقاري بقسنطينة:** والذي عرف هو الآخر اختلاس أموال عمومية قدّر مبلغها بمليارين و 800 مليون سنتيم ، خلال عملية تطهير حساباته على مدى العشر سنوات الماضية[4] .

---

[1]–التقرير العالمي حول الفساد 2004 ، فلسطين ، مصر، الجزائر، ص13،متاح على الموقع:

http : // www.aman– Palestine .org، تاريخ الاطلاع:2011/11/22.

[2]– ص. حفيظ ، " الفساد في الجزائر.. إلى أين ؟ " ، جريدة الخبر اليومي ، عدد 4913 ، جانفي2007، ص18.

[3] – م. فاروق ، " فضيحة بعشرات الملايير في بنك الفلاحة و التنمية الريفية "،جريدة الخبر اليومي ، السنة 16، العدد 4632 ، الصادر في :20 فيفري 2006، ص6.

[4] – كراشة بسمة ، " اختلاس 2,8 مليار سنتيم من ديوان الترقية و التسيير العقاري " ،جريدة الخبر اليومي، السنة 16، العدد 4634 ، الصادر:في: 22فيفري 2006 ، ص2.

وقدّرت "**جريدة الوطن**" الأموال المشبوهة التي يملكها الجزائريون في البنوك الأجنبية ما بين 30 إلى 35 مليار دولار أمريكي، هذا على الرغم من أن قيمتها الحقيقية لن تعرف أبدا ولكن أمكن تقويمها بشيء من التقريب والتخمين ، وذلك استناداً إلى تقويم البنك الدولي[1].

المطلب الثاني: مظاهر الفساد في الجزائر

إنّ للفساد مظاهر وأشكال مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها، وعمق آثارها تتفاوت من مجتمع لآخر، فالفساد في الدول المتقدمة يختلف عن الفساد في الدول النامية، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تشهد نموا سريعا لظاهرة الفساد، ومن أهمّ مظاهر هذه المعضلة في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: الرشوة

إذا كانت الرشوة تشكل جريمة اعتداء على أموال الغير، فإنّها تشكل أيضًا جريمة أخلاقية تمس الضمير المهني، واعتداءا ًعلى ثقة المواطن في إدارته وفي الأشخاص العموميين المكلفين بخدمة الوطن والمواطن، وعادة ما يلجأ إليها بعض الموظفين من خلال استغلال نفوذهم الوظيفي وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية إلى دفع الرشوة لتسهيل الحصول على الخدمة وتسريع الإجراءات[2].

ورغم أن الرشوة ظاهرة عامة تشمل جميع القطاعات بدون استثناء، إلا أنها تكثر خاصة في عالم الاقتصاد، إذ أصبحت سرطانًا ينخر جسد الإدارة[3]، ولاشك أن انتشار مظاهر الفقر والتخلف والحرمان ،... قد أدى إلى سرعة انتشارها، مما حولها إلى قاعدة عمل متعارف عليها إلى درجة يقتنع معها المواطن بأنه لا يمكن له الوصول إلى حقه إلا بدفع المال أو بتدخل أحد النافذين لصالحه، وهنا لا يعود للجدارة والكفاءة أية قيمة أو فائدة، ولا يعود المواطن يصدق أن باستطاعته إنهاء أي معاملة دون اللجوء إلى الرشوة، وفي هذا السياق تصبح الأنانية أهم من المواطنة، والمصالح الخاصة أهم من المصالح العامة[4].

---

[1]– عبد الحميد إبراهيمي ، المرجع نفسه ، ص 841.

[2]– عبد العزيز سعد، جرائم الاعتداء على الأموال العامة والخاصة، دار هومة، الجزائر، 2005 ، ص 19 .

[3]– جلال بوعافي،" الجزائر تغرق في الرشوة، جريدة الخبر ، عدد 4838 ،الصادرة في :19 أكتوبر 2006 ، ص03 .

[4]– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص142.

وأمام غياب إحصائيات رسمية حول الإدارات الأكثر تعرضا للرشوة في الجزائر فإن التقارير الأمنية أو التحقيقات الصحفية تفيد بأن إدارة الجمارك والبنوك، وإدارة الضرائب وغيرها من المرافق الإدارية التي يتصل بها المواطن يوميًا لاستخراج الوثائق من القطاعات التي تنتشر فيها الرشوة بكثرة[1].

أما على مستوى المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية للإدارة الجزائرية فقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر تعد من بين أسوأ الدول النامية في مجال الرشاوى والفساد[2].

الفرع الثاني: الاختلاس

تعتبر ظاهرة الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد في الجزائر، إذ أصبحت مهنة جديدة لها محترفوها استغلوا مناصبهم الحساسة لتحويل أموال الأمة إلى جيوبهم غير مكترثين بالعواقب الوخيمة على الدولة والمجتمع، ولا شك أن ما عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء قد ساعد العديد من المفسدين الذين حاولوا تحقيق مكاسب مالية كبيرة، مستغلين في ذلك غياب الرقابة والمحاسبة، خاصة وأن القضية الأساسية للنظام السياسي حينها كان تحقيق الاستقرار ومحاربة آفة الإرهاب التي كادت تعصف بكيان الدولة، وما يؤكد من انتشار الاختلاس والنهب الواضح لثروة البلاد هو ما عجت به الجرائد من أخبار مئات المليارات المنهوبة، وقد اعترف وزير المالية السابق السيد **"مراد مدلسي"** أن الجزائر ضيعت خلال ثلاث سنوات فقط 104 آلاف مليار سنتيم بسبب سوء التسيير[3].

الفرع الثالث: التسيب الإداري

يعرف التسيب الإداري عادة بأنه **:**"إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل"[4]، وتعد هذه الظاهرة من الأمراض المنتشرة في الإدارة الجزائرية، حيث أن التأخر في الحضور والتعجل في الانصراف هو السمة البارزة لأغلب موظفي الإدارة وهذا ما يعني إساءة استخدام الوقت الذي يعتبر السلعة الأغلى في حياة الإدارة، و يرجع انتشار ظاهرة التسيب لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها أسلوب القيادة والإشراف، فإذا كانت

---

[1] - Djillali Hadjadj, "où Prospère la Corruption". Le soir D'Algerie, 24Septembre 2005, P 10.

[2]– ح. سليمان،" الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى،جريدة الخبر ، عدد 4826 ،الصادرة في 05 أكتوبر 2006 ، ص03.

[3]– مصطفى هميسي،" ابن خلدون يحذر بوتفليقة وأصحاب القرار؟ السلطة أنتجت لنا ثقافة الفساد ثم عممته" جريدة المحقق، عدد 88 ، من 17 إلى23 نوفمبر 2007 ، ص07.

[4]– محمد بن سليمان الضبعان، التسيب الإداري، متاح على الموقع :

http//www.Shura.gov.sa/ arabic.site/may alah 65. derasa htm, , P04.، تاريخ الاطلاع: 2011/12/01.

القيادات الإدارية العليا على قدر كبير من الالتزام بالنظام واحترام الوقت، فإن ذلك سوف يجعلها قدوة يحتذى بسلوكها، كما أن ضعف شخصية الموظف وسوء أخلاقه تدفعه إلى الوقوع في هذه الظاهرة غير أن ما يلاحظ بوجه عام أن عدم الاكتراث بالوقت يسيطر على أغلب الموظفين الجزائريين[1].

الفرع الرابع: الوساطة والمحاباة

هذا النمط من السلوك الإداري ينتشر بكثرة في الإدارة الجزائرية، من خلال الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية ومحاباة الأهل والأصدقاء بدلاً من معايير الكفاءة والجدارة في التوظيف والتعيين أو الحصول على الخدمات، وعلى الرغم من أن بعض الأشخاص يعتبرون أنَّ هذا التحيز هو نوع من أنواع التعاون والتآزر إلا أنَّه في الحقيقة يعد أبشع أنواع التمييز والطبقية والعنصرية.

ومن آثار هذه الظاهرة أن ينتقل ولاء الموظف من الولاء للدولة إلى الولاء للشخص المسؤول عن توظيفه، ويَسْتَتْبِعْ هذا التمييز في التوظيف أن يرى الموظفون أنَّ واجبهم هو خدمة أنفسهم ومناطقهم لأنهم تعينوا أصلاً وفقاً لهذه الاعتبارات، ولا يروا أنَّ واجبهم هو خدمة كل المواطنين وبنفس الدرجة من المساواة في المعاملة[2].

والفساد لا يقتصر على هذه المظاهر فقط بل يشمل أيضا ظاهرة تزوير الوثائق التي انتشرت في الجزائر من خلال التلاعب بها مقابل الحصول على مكاسب مالية، إضافة إلى ظاهرة إفشاء المعلومات أو التكتم عليها حيث تحصل عادة عندما يقوم الموظف بإفشاء معلومات تتعلق بالمناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها أو التكتم عن سرقات أو اختلاسات أو ممارسات غير قانونية[3]، إلى جانب التهرب الضريبي والغش الجبائي وتبييض الأموال، وقد أوضح الدكتور" **أحمد طالب الإبراهيمي**" أن انتشار هذه المظاهر أفقد الدولة مصداقيتها وأفقد المسؤول أيا كان موقعه هيبته، مركزا على أن الأزمة التي تعرفها الجزائر أخلاقية بالدرجة الأولى[4].

---

[1]- بوفلجة غياث، مبادئ التسيير البشري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 ،2004 ، ص159 .

[2]- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص39.

[3]- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق ، ص41 .

[4]- أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، ط4 ، 1999، ص19.

إن الحقيقة التي يتفق حولها جميع الجزائريين هي أن البلد مجتمعاً وسلطة ًوهياكل ومؤسسات غارق في الفساد، ولاشك أن انتشار هذه الظاهرة رافقه غياب رقابة صارمة، وقد ساهمت المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر في تفشي ظاهرة الفساد خاصة مع التحول القيمي الاجتماعي الذي عرفته البلاد في ظل غياب رؤية إستراتيجية واضحة لمكافحة المحسوبية والرشوة والتسيب واللامبالاة[1].

المطلب الثالث: حجم الفساد في الجزائر

إنَّ تقدير حجم الفساد بشكل دقيق وكما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول أمر في غاية الصعوبة، وغالبا ما تكون الإحصاءات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، ولهذا غالبا ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال.

الفرع الأول: الفساد في الجزائر وفق مؤشر الشفافية الدولية

تم إدراج الجزائر في هذا المؤشر ابتداء من سنة 2003.

الجدول رقم(3-1): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة(2003-2011).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدرجات	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9
الترتيب العالمي	88	97	97	84	99	99	111	105	112

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية.

يلاحظ من خلال الجدول أنَّ الجزائر احتلت المرتبة الـ112 عالميا في سلم الفساد، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 2.9 من أصل 10 في المؤشر، ما يعني أن منظمة " الشفافية الدولية" لم تسجل أي تطور إيجابي خلال الفترة الماضية – عدم وجود مؤشرات عن إرادة حكومية لمحاربة الفساد– ولم تبتعد الجزائر كثيرا عن مؤشر "فاسد جدا"، بحكم أن تصنيف" 0" يعني فاسد جدا وتصنيف "0 1"يعني "نظيف جدا"، وتصنيف الجزائر كان في حدود 2.9فقط، وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة للمنظمة التي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من ثلاثة نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام إرادة سياسية لمحاربته.

[1] Moustafa Elfky, "Administration and Financial corruption between policies and procedures" center for international private Entreprise, Arabic edition of economic Reform journal, Issue N°.9. 2003, P 02

كما يلاحظ أيضا استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، حيث لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ 3 نقاط من عشرة، ما يعني في منظور هذه الهيئة الدولية أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من أجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد.

الفرع الثاني: قياس الفساد في الجزائر

بالإضافة إلى الطرق التي تم الإشارة إليها في الفصل الأول حول قياس الفساد نذكر هنا ثلاث طرق أخرى[1]:

الطريقة الأولى: وتعتمد هذه الطريقة على المنظمات الدولية، وتشمل نوعين من الدراسات، الأولى تقوم بها المنظمات الدولية بناءا على طلب الدول الأعضاء لتدعيم جهود تلك الدول في مكافحة الفساد، والثانية دراسات تجريها المنظمات بشكل منفرد دون طلب تلك الدول.

الطريقة الثانية: وهي تعتمد على المعطيات الإحصائية المقدمة من مصالح الضرائب من حيث الغش والتهرب الضريبيين.

الطريقة الثالثة: تعتمد على تقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي، كنسبة من PIB، وبما أن الاقتصاد الخفي يشمل على مجموع المداخيل المشروعة وغير المشروعة، فإن هذه الأخيرة تمثل نسبة محددة من حجم الاقتصاد الخفي، وبالاعتماد على هذه الطريقة قام الأستاذان **"خلفي علي و خليل عبد القادر"** بتقديم دراسة تم من خلالها تقدير حجم الدخول غير المشروعة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990- 2006)، وذلك بالاعتماد على مؤشرات دولة مصر، على اعتبار أنَّ ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد يتقارب مع ترتيب هذا البلد، وتظهر نتيجة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): تقدير حجم الدخول غير المشروعة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2010)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
PIB	40.9	46.7	49.2	51	42.4	42.1	46.9
حجم الاقتصاد الخفي	9.202	10.50	11.07	11.475	9.54	9.472	10.552
الدخل غير المشروع	5.52	6.30	6.64	6.88	5.72	5.68	6.33
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003

[1]- خلفي علي، خليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته-دراسة اقتصادية حول الجزائر-، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد02 /2009، ص 250.

PIB	48.2	48.2	48.6	53.4	54.8	55.9	65.9
حجم الاقتصاد الخفي	10.84	10.84	10.93	12.01	12.33	12.57	14.82
الدخل غير المشروع	6.50	6.50	6.56	7.20	7.39	7.54	8.89
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
PIB	83	103	114	162	166	170	176
حجم الاقتصاد الخفي	18.67	23.17	24.84	36.45	37.35	38.25	39.6
الدخل غير المشروع	11.20	13.90	14.90	21.87	22.41	22.95	23.76

المصدر: -الفترة (1990-2006)، خلفي علي، خليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته- دراسة اقتصادية حول الجزائر-، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر العدد 02،2009، ص251 .

-الفترة (2007-2010)، إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات PIB المأخوذة عن الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزها جملة من الإصلاحات ، و ذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، هذه الإصلاحات كان لها عميق الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية كما ساهمت في تخطي الانزلاقات الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري وكشفت عنها الأزمة النفطية لعام *1986* ، حيث امتد عمر هذا الإصلاح إلى نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرارا نقديا وماليا كليا رسخته سنوات تطبيق البرنامج وما تلي ذلك من سنوات عرفت فيها الجزائر ولا تزال تعرف وضعية مالية مريحة ناجمة عن ارتفاع عائداتها البترولية.

المطلب الأول:النموذج التنموي الجزائري وأسسه النظرية

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، حين اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على المشروعات المصنعة، وكما اخيرت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج[1] .

محتوى هذا النموذج هو محاولة بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب شغل، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية والاستهلاكية الضرورية، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت إحدى الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي، البنوك، المناجم ، المحروقات، ...)[2].

ولقد ساعد على تطبيق هذا النموذج وضمان استمرارية هذا المستوى العالي من الاستثمارات، توفر مدا خيل المحروقات، التي كانت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي[3] .

وعموما فقد اتبعت الجزائر نموذجاً للنمو الاشتراكي، حيث يكون للدولة الدور الرئيسي في الاقتصاد مع التركيز على الصناعات الثقيلة، والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير كافة الخدمات، فالرأسمالية والتنمية المعتمدة على اقتصاد السوق استبعدت تماما منذ البداية واعتبر التخطيط كبديل ضروري.

الفرع الأول: مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي*1967-1985*

إن سياسة التصنيع في الجزائر انطلقت بصفة فعلية بداية من *1966* مع تأميم مجموعة المؤسسات التي تنتمي إلى قطاعي الصناعة الاستخراجية والتحويلية، فالتصنيع قد أخذ بعدا استراتيجياً اقتصادياً وسياسياً في آن واحد، فمن جهة تم النظر إليه على أنه المخرج الأمثل لتحرير اقتصاديات الدول النامية من الهيمنة الممارسة عليها من طرف اقتصاديات الدول المتطورة، ومن جهة أخرى فهو النموذج الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة ونمو اقتصادي مرتفع ومستمر عبر الزمن[4]، وسوف نقوم بدراسة هذه الفترة وذلك بتقسيمها إلى مراحل فرعية.

1. الفترة *1967-1978*:

[1]- عبد الله بن دعية، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 355 .

[2]- أحمين شفيق ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية و آثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، 1999، ص 130.

[3]- أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص131.

[4] Hamid temmar. Structures et modèles développement de l'Algérie, SNED, Algérie, 1974, p219 .

امتازت الفترة (*1967-1978*) بكونها فترة التصنيع والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث خطط تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين بين فترتين متمايزتين من التخطيط، وابتداء من سنة *1967* تم الشروع في تطبيق المخططات التنموية تطبيقا لإستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تبنيها كمخرج للنهوض بالاقتصاد الوطني بدءا بالمخطط الثلاثي للتن.مية (*1967-1969*) ثم المخطط الرباعي الأول (*1970-1973*) والرباعي الثاني (*1973-1977*)، في هذه المرحلة هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالاً فيما يلي[1]:

أ. تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان؛

ب. تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى؛

ج. ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.

لعل الجدول التالي يلخص المخططات الثلاث من حيث الفترات، الأهداف الرئيسية والوسائل وحجم الاستثمار المقرر:

الجدول رقم(*3-3*) حجم الاستثمارات و أولويات المخططات التنموية(*67-77*)

المخطط	الفترة	الأهداف الرئيسية و الوسائل	حجم الاستثمار المخطط(مليار دج)
الثلاثي التمهيدي	(*67 - 69*)	استثمارات موجهة للجهات المحرومة و يندرج في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي	***9.7***
الرباعي الأول	(*70-73*)	انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة	***36.7***

[1] بوشنافة أحمد "تخطيط القوى العاملة في الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992/1991، الجزائر، ص 254.

		الدولة للتخطيط	
الرباعي الثاني	(*74-77*)	- تثمين الموارد الطبيعية، - تكثيف النسيج الصناعي، - دمج قطاعات الاقتصاد، - إتقان تقنيات التخطيط، - تحديد الآجال.	***120.8***

A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (196219-82), Algérie: opu, 1982, p.48.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال المخططات التنموية الثلاث هو التطور السريع في حجم الاستثمار العمومي من سنة إلى أخرى و من مخطط إلى آخر، منتقلا من *9.7* مليار دج خلال المخطط الثلاثي إلى *36.7* مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول، ثم *120.8* مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني.

وأهم ما يمكن قوله في هذه المرحلة هو أنها كانت تتميز بتطور حجم الاستثمارات العمومية في الكثير من القطاعات والفروع، كما سجلت بهذه الفترة نقائص هامة، تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية وهذا ما أدى إلى حدوث الندرة وأزمة التموين بالمواد الغذائية والصناعية ذات الاستهلاك المباشر ، وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه حيد للجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما جعل بالاقتصاد الجزائري هشاً و عرضةً لأي أزمة خارجية[1].

كما أن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بدورها المنوط بها ، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز[2].

2. الفترة التكميلية (*1978-1980*):

هذه الفترة تعد مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته سنة *1977* والمخطط الخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة *1980*، وقد خصصت هذه الفترة لاستكمال البرامج الاستثمارية التي

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول،"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 289.

[2]- عبد الله بن دعية، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع السابق، 357.

برمجت ولم يتم تنفيذها ضمن آجالها طبقا للمخططات الثلاث السابقة ، وقد سجل تراجع محسوس في النشاط الاستثماري في القطاع الزراعي وكذا الخدماتي في هذه المرحلة، وهو ما كان سببا في تراجع وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وبالمقابل سجل ارتفاعاً في الوزن النسبي لاستثمارات القطاع الصناعي الذي قدر بحوالي *62*% من مجموع الاستثمارات، في حين أن قطاع المحروقات بلغت حصته من الاستثمارات الصناعية أعلى معدل أيضا (*51.5*%)، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها منذ الشروع في تطبيق المخططات التنموية.

3.الفترة (*1980-1985*):

بدأت في أوائل الثمانينات مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح، فقد عرفت هذه المرحلة الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول الذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية، كما تم فيه السعي لتدارك الإخفاقات السابقة، كمحاولة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، و قد تركزت أهداف المخطط التنموي (*1980-1985*) على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية وللبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات[1].

وقد حاولت الدولة ابتداء من سنة *1980* إدخال تغييرات على المؤسسات الاقتصادية العمومية وذلك من خلال إعادة هيكلتها ، حيث وبنهاية سنة *1983* تم إعادة هيكلة حوالي مائة من أكبر المؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تسيطر على ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي، ورغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة الهيكلة إلا أنها لم تتحقق ، حيث ساد في الجزائر فكر ريعي يعتمد على النفط في كل شيء ، سواء من قبل السلطات أو المواطنين، حيث كان يتم استيراد كل الاحتياجات دون تخطيط علمي منظم، الشيء الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من موارد الدولة بالعملة الصعبة[2].

على هذه النتائج وغيرها انتهت مرحلة *(1967-1985)* والتي سمية بمرحلة التصنيع بسبب سياسة التصنيع المنتهجة، وبفعل معدلات النمو الاقتصادي المحرزة، ليدخل بذلك الاقتصاد الجزائري بداية من سنة *1986* مرحلة جديدة حاولت فيها الجزائر تدارك وتصحيح الأخطاء المرتكبة منذ الشروع في تطبيق المخططات.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي

---

[1]- بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمي ة المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص513.

[2]- زين الدين بن لوصيف "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة 21-22 ماي 2002، ص 179.

كانت الميزة الرئيسية للاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات هي الاختلال البنيوي ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، فمن جانب العرض فقد كان لإعادة توجيه نموذج النمو نحو البنية القاعدية والاجتماعية التي تشمل القطاعات الإسنادية وإهمال القطاع الإنتاجي بتخفيض الاستثمارات الموجهة إليه إلى جانب عدم تلاؤم المؤسسات العمومية مع برنامج إعادة الهيكلة المطبق وكذا تخفيض نسبة الواردات ، الأثر الكبير في تراجع نمو الاقتصاد الجزائري وتميزه بحالة انكماش كبيرة ، أما من جانب الطلب فيمكن أن يعزي زيادته إلى الارتفاع الكبير في الأجور الاسمية، فالفر وقات الكبيرة بين هذه الأجور ومعطيات الاقتصاد الحقيقي كانت سبباً في تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي ووجود اختلال بين الموارد والاستخدامات[1].

أما الاختلال على المستوى النقدي والمالي فيمكن ملاحظته من خلال آلية تمويل الاستثمارات عن طريق الاستدانة والذي كان مختفيا في بداية الثمانينات نظراً للمداخيل البترولية الكبيرة التي كانت تحققها الجزائر، لكن ومع حدوث أزمة انهيار أسعار النفط ابتداء من سنة *1986* وانخفاض قيمة الصادرات النفطية الجزائرية ظهر القصور واضحا لعدم قدرة الإيرادات الوطنية على تغطية حاجيات التمويل الاستثماري وبدأت بذلك مرحلة تراجع نمو الاقتصاد الجزائري[2].

وأمام هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دخل الاقتصاد الجزائري نفق أزمة خانقة هزت كيانه وأجبرت السلطات العمومية على مراجعة وتغيير توجهات السياسة الاقتصادية من خلال إصلاح النظام الاقتصادي برمته فكانت بذلك الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية التسعينات.

وتُعبَّر الإصلاحات الاقتصادية عن تلك الحزمة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا) [3]، ونظرا للطبيعة المعقّدة لعملية الإصلاح الاقتصادي فإن التدرج في التعامل مع المجالات المعنية بالإصلاح و كذا منهجية هذا التعامل يوجب تبني المرحلية في تطبيق برامج الإصلاحات ، وفي هذا السياق برزت هناك ثلاث أجيال للإصلاحات الاقتصادية، وهي[4]:

---

[1] C.N.E.S :Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, Alger1998.P169.

[2]– أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص135.

[3]– عبد الله مولة ، " إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات "، ص3 ، متاح على موقع :
www.sarambite.com ،تاريخ الاطلاع:2012/03/22.

[4]– رمضان بطوري، منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، في الدول النامية، ديسمبر 2006، ص3.

1. **الجيل الأول من الإصلاحات:** و فيه يبدأ التعامل مع التعديل الهيكلي، وتهدف إلى تحسين الإطار العام للاقتصاد الكلي، والتخلص من تشوهات الأسعار، وتيسير عمليات التجارة و غيرها ... ، وهي مرحلة ممهدة للجيل الثاني من الإصلاحات.

2. **الجيل الثاني من الإصلاحات:** يتم على مستوى هذا الجيل معالجة الكثير من الاختلالات الاقتصادية عن طريق عمليات الخصخصة، وإصلاح النظام المصرفي حيث تكتسي إصلاحات هذا الجيل أهمية بالغة وذلك بسبب دورها الفعال في إزالة الكثير من المعوقات التي تعرقل النشاط الحسن لهذه القطاعات الاقتصادية الحيوية وما يرتبط بها (الجهاز القضائي والإداري مثلا).

3. **الجيل الثالث من الإصلاحات:** وهي مرحلة ترتكز على النتائج المحققة في الجيلين السابقين من توفير مناخ اقتصادي مناسب، ويتم على هذا المستوى ترسيخ المعايير والمقاييس الدولية في التجارة والمنافسة والاستثمار وكل ما من شأنه الانتقال بالاقتصاد المحلي إلى مصاف الاقتصاديات الدولية الأكثر سلامة.

إنَّ حقيقة محاولات الإصلاح المشار إليها تصب في إطار التحول التدريجي من نمط الاقتصاد الإداري المخطط مركزيا إلى نمط اقتصاد السوق الحر، و يمكن إجراء المقارنة التالية بخصوص تغير الأسس النظرية لاقتصاد التنمية بين الفترتين (قبل وبعد الإصلاح)[1]:

الجدول (3–4) تغير الأسس النظرية لاقتصاديات التنمية في الجزائر

عقدي الخمسينات و الستينات	عقدي الثمانينات و التسعينات
الهدف هو تعظيم الناتج المحلي الإجمالي	**تعدد و ترابط أهداف التنمية**
التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات	**التصدير هو محرك النمو**
القطاع العام يقود التنمية	**الخصخصة هي القاعدة لزيادة دور القطاع الخاص**
الاستثمار المادي هو العنصر الأساسي لنمو	**الاستثمار البشري هو في مقدمة الأولويات**
التخطيط الشامل (المركزي)	**آلية السوق**

المصدر : عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " ورشة عمل: خصوصية التخطيط المطلوبة لاستهداف النمو بالتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان النامية "، المعهد العربي للتخطيط، سوريا في: 2001/04/03 ، ص 3. ومن

[1]– عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " ورشة عمل حول: خصوصية التخطيط المطلوبة لاستهداف النمو بالتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان النامية "، المعهد العربي للتخطيط، سوريا في: 2001/04/03 ، ص 3.

هذا المنطلق فإن الإصلاحات الذاتية في الجزائر قامت على مبدأ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما أنها هدفت إلى[1]:

أ. ضمان تسيير منسجم على فترة طويلة للاقتصاد الوطني و القطيعة مع نظام تسيير يرتكز فقط على الر يع البترولي؛

ب. الإصلاحات كوسيلة لربط التخطيط الاقتصاد ي بقوى السوق، وهذا لتحسين إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية على الأجل المتوسط و الطويل؛

ج. تمكين المؤسسة العمومية من لعب دور المحرك في الإصلاحات و في خلق الثروة.

في إطار إجراءات التحول إلى اقتصاد السوق وتتويجا لبوادره الأولى واصلت الجزائر إصلاحاتها الاقتصادية التي انطلقت في تطبيقها في بداية الثمانينات إلى غاية اعتماد الخوصصة كآخر حلقة من حلقات هذا البرنامج الإصلاحي، حيث أتت على أعقابها تطبيق برامج التكييف الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي بسياساته المختلفة والذي يفرضه عادة على الدول النامية مقابل إعادة جدولة ديونها وهو الأمر الذي وقع للجزائر.

الفرع الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، معدلات التضخم، حجم المديونية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومن جهة أخرى وجد هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3–5): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة(1999–2001)

السنوات	1999	2000	2001
نسبة نمو PIB %	3.2	2.2	2.1
نسبة البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-2.3	7.5	6.19

[1] Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0 39, 1997, Algérie, p25.

احتياطي الصرف (مليار دولار)	4.4	11.4	18.0
حجم المديونية (مليار دولار)	28.315	25.261	12.571
معدل التظخم %	2.6	0.3	4.2
سعر البرميل من النفط (دولار أمريكي)	17.8	28.5	24.3
رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	-11.2	400	184.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

أمام هذا الواقع لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد عد تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال الفترة (2001-2004) تجسيدا لهذه السياسة التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث خصَّصَ لهذا البرنامج مبلغ 7 مليار دولار أمريكي، على مدى أربع سنوات موزعة على عدة قطاعات [1]، وقد أعقبه برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ 55 مليار دولار أمريكي، على مدى خمس سنوات(2005-2009)، وحاليا تسعى الحكومة لتطبيق برنامج أخر لدعم النمو، طرحه رئيس الجمهورية، يمتد إلى غاية سنة 2014، وقد خصص له مبلغ مالي غاية في الأهمية إذ قدر بـ 286 مليار دولار أمريكي، وقد خصَّصَ هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة[2].

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سيتم عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطور التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (*1970-2010*).

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي

عرف تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الأخيرة تدفقات مهمة أدت إلى نمو مرتفع طوال الفترة الممتدة من (1970-1985) ثم إلى ركود وحتى تراجع خلال سنوات (1986-1992) وانطلاقا من سنة 1995 بدأ الناتج المحلي الإجمالي يسترجع طريقه نحو النمو ، ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي

---

[1]- بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر2001-2009، متاح على الموقع: <http://search.conduit.com/ResultsExt.aspx?ctid=CT2849852&SearchSource=2&q=> تاريخ الاطلاع2012/04/14.

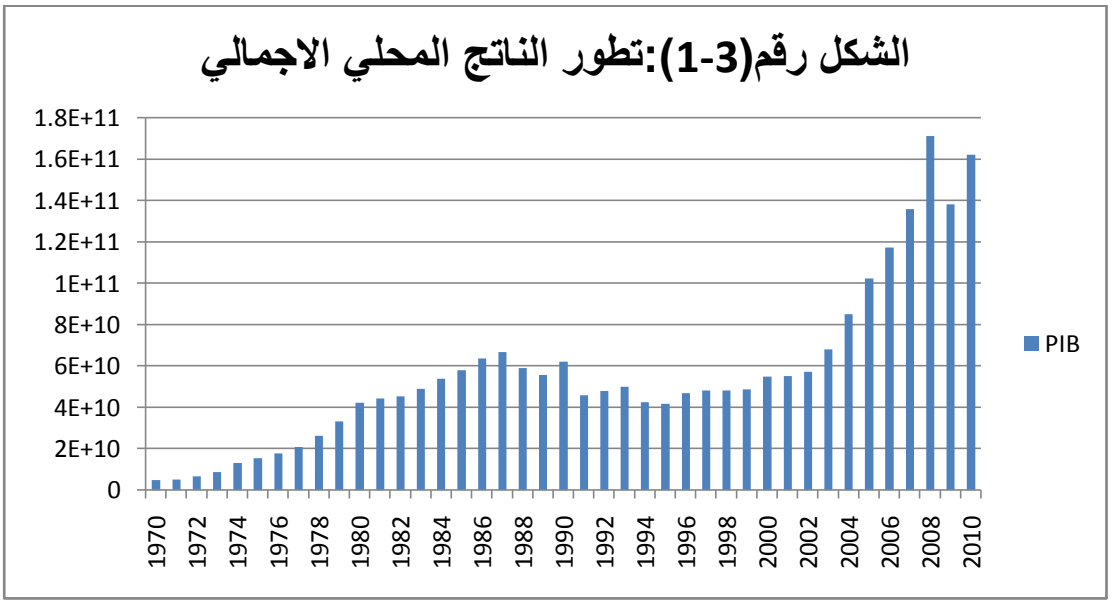
[2]- الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع http://hotfile.com/dl/118531941/26b9253/_.rar.html

الجدول رقم (3-6): تطور الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينا جزائري).

السنة	الناتج الداخلي	معدل النمو(%)
1975	61573.9	5.0
1980	162507.2	0.8
1985	291597.2	3.7
1990	554388.1	0.8
1995	2004994.7	3.8
2000	4123513.9	2.2
2005	7561984.4	5.1
2010	12049493.0	3.3

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك العالمي*2012*

ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(*1970-2010*) من خلال الشكل التالي:



المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك العالمي*2012*

ما يمكن ملاحظته من خلال البيانات هو عدم التجانس لإيقاع النمو طوال الفترات المختلفة، وعليه ابتدءا من سنوات السبعينات سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة عالية من النمو وكان هذا نتيجة برنامج استثماري واسع مس تقريبا كل قطاعات النشاط ، ونفس الشيء لفترة المخطط الخماسي الأول الذي عرف في حد ذاته نمواً للناتج المحلي الإجمالي جد مهم، وخلال الفترة (*1985-1990*) أصبح نمو الناتج المحلي الإجمالي شبه راكد حيث سجل نصف نقطة فقط من النمو ، لتشهد بعد ذلك معدلات نمو إيجابية في السنوات الأخيرة، خاصة خلال الفترة (*2002-2005*) بعد فترة من الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال فترة التسعينات.

إن النتائج المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور النمو الاقتصادي ما هي إلا نتيجة لتضافر بعض العوامل، فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة لا بد أن نشير إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات وتقلص خدمة الدين نظير إعادة جدولة الديون الخارجية كان لها الأثر الايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت عامل حقيقي للنمو.

وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تعد قطاعات المحروقات، الأشغال العمومية والخدمات ، أساسية في استهداف نسب النمو المحققة، حيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر[1].

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر لأنه مرهون بالتقلبات الاقتصادية ، والجدول التالي يلخص بعض الفترات لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (*3-7*):تطور الدخل للأفراد بالدولار.

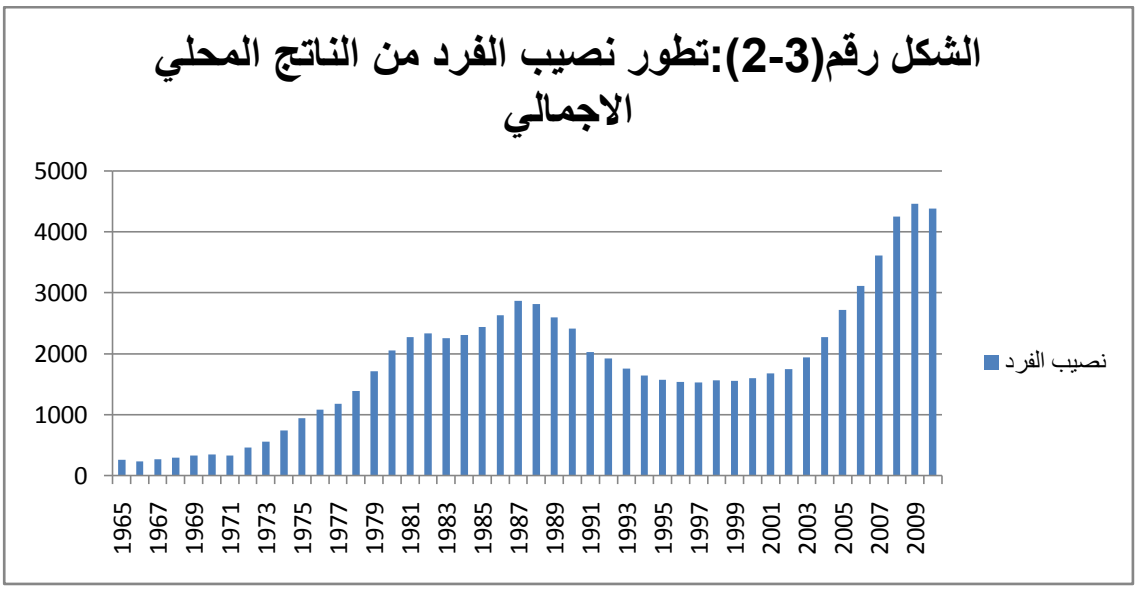
السنوات	*1965*	*1970*	*1975*	*1980*	*1985*	*1990*	*1995*	*2000*	*2005*	*2010*
الدخل	*260*	*350*	*950*	*2080*	*2460*	*2440*	*1590*	*1580*	*2720*	*4390*

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك العالمي*2012*

[1]- المجلس الو طني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو الاقتصادي 2005، ص14.

ويمكن توضيح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (*1965-2010*) كاملة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2):تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي



المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك العالمي*2012*

الملاحظ من خلال الشكل أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف تزايدا إلى غاية سنة *1990*، وهذا يعود للنمو الحاصل في قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسي ة خلال الفترة (*1970 - 1990*)، إلى جانب التحسن الملحوظ للدخل الناتج عن صادرات المحروقات.

ثم تراجع تراجعا هاما خلال فترة الإصلاح، حيث انخفض من *2440* دولار سنة *1990* إلى *1580* دولار سنة *2000*، و الذي يفسر بتقلص إيرادات الصادرات من المحروقات، وخفض قيمة العملة الوطنية في جوان *1991*.[1]

وبعد سنة *1998* أصبح دخل الأفراد يعرف نموا ايجابيا، حيث شهد بفضل استئناف النمو وانتهاج سياسة فاعلة لإعادة التوزيع، زيادة مستمرة بين *1999* و*2010*.

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية

يتمثل دليل التنمية البشرية في معدلات خاصة بالصحة، التعليم والمستوى المعيشي، معبرا عنهم بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة للكبار ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[1].

[1]– ملخص عن التقرير السنوي لـ PNUD بجريدة الخبر عدد 2614 المؤرخ في 25 جويلية 1999.

يمكن أبراز تطور التنمية البشرية في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(*3-8*): تطور مؤشر التنمية البشرية(*1990 – 2010*)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010
HDI	0.573	0.564	0.624	0.667	**0.697**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التنمية البشرية يعرف تطوراً مطرداً على مدى العشرين سنة الأخيرة، حيث انتقل من 0.573 سنة 1990 إلى 0.624 سنة 2000، والى 0.697 سنة 2010، أما انخفاضه في بداية التسعينات فيعود إلى الوضعية المالية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت الجزائر آنذاك، والتي انعكست سلبا على مسار التنمية بشكل عام، ولكن بفضل المجهودات التي بذلت من خلال تطبيق بعض الإجراءات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرامج دعم النمو، وانجاز الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم والسكن، وغيرها من القطاعات، بدا يعرف مؤشر التنمية البشرية تحسناً سنةً تلو الأخرى، مما سمح للجزائر أن تحتل المرتبة 84 عالمياً سنة 2010، وبالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة[2].

المبحث الثالث:تحديد اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحديد أثار بعض مؤشرات الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي متعدد يبرز العلاقة بين بعض مؤشرات الفساد كمؤشرات مستقلة ومؤشر التنمية الاقتصادية كمؤشر تابع، ولكن قبل ذلك سوف نعطي عرضاً وصفيًا مختصراً لنماذج الانحدار الخطي ، التي عادة ما تستعمل في تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: تحليل الانحدار الخطي

يعتبر الانحدار احد الأساليب القياسية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية، حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع، ومتغير أخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية، وتنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع: فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي، وهناك الانحدار

---

[1]- تقرير التنمية البشرية2010، متاح على الموقع:http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi ، تاريخ الاطلاع:2012/01/15.

[2]- تقرير التنمية البشرية2010، متاح على الموقع:http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi ، تاريخ الاطلاع:2012/01/15

البسيط و الانحدا ر المتعدد، وتتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من غير الدرجة الأولى، أما صفتي بسيط ومتعدد فأنهما يتحددان بعدد المتغيرات المفسَّرة أو المستقلة التي تحتوي عليها معادلة الانحدار[1]، وسوف نحاول في هذا الجزء من البحث تقديم عرض موجز عن نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

الفرع الأول:نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات (متغير تابع) والآخر (متغير مستقل أو مُفسِر) وهو المتسبب في تغير المتغير التابع ،ومن ثم يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي البسيط في شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل كما يلي:

$$y = B_0 + B_1 x + e$$

حيث:

y : هو المتغير التابع (الذي يتأثر).

x : هو المتغير المستقل (الذي يؤثر).

b_1 ، b_0 :هي معلمات النموذج .

e : هو عنصر الخطأ العشوائي، تم إضافته مراعاة للصفة الاحتمالية للنموذج ويمثل الفرق بين القيم الفعلية والقيم النظرية، وبالتالي قد تكون قيمته موجبا أو سالبة .

1-فرضيات الانحدار الخطي البسيط:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص95.

إن نموذج الانحدار الخطي البسيط يجب أن يحقق الفرضيات التالية 1:

- وجود علاقة خطية بين المتغيرين
- الوسط الحسابي للأخطاء العشوائية e يساوي صفرا، أي أنها تتوزع بمتوسط مساوي الصفر.
- التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع .
- تجانس تباين الخطأ العشوائي.
- التوزيع الطبيعي للأخطاء الاحتمالية.
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

2- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

يمكن تقدير المعاملات $(\mathbf{b_0}، \mathbf{b_1})$ الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وهذا التقدير يعتمد على جعل مجموع مربعات الأخطاء($\boldsymbol{\varepsilon}$)بين القيم الفعلية والقيم التقديرية للظاهرة المدروسة اقل ما يمكن [2]:

$$\sum e^2 = \sum (y - (b_0 + b_1 x))^2 \rightarrow \min$$

ويحسب هذا التقدير باستعمال المعادلات التالية [3]:

$$b_1 = \frac{n\sum xy - \sum x.\sum y}{n\sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b_0 = \bar{y} - b_1 \bar{x}$$

حيث أن $\bar{x}$ هو الوسط الحسابي لقيم x ، $\bar{y}$ هو الوسط الحسابي لقيم y ،

الفرع الثاني:نموذج الانحدار الخطي المتعدد

---

[1] Hussain A.bekhet, Ghaleb A. refae , Data analysis and modiling by using computer, application SPSS, D.alahlia , 2007, p342.

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2007 ، ص24.

[3] نفس المرجع السابق، ص27.

هو امتداد للانحدار الخطي البسيط ويأخذ في الحسبان أكثر من متغير مستقل، يتم تحليل الانحدار للتنبؤ بقيمة متغير يسمى بالمتغير التابع، من خلال مجموعة من المتغيرات تسمى المتغيرات المستقلة، ويتم ذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، على شكل معادلة خطية تكتب بالصورة التالي ة:

$$y = b_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + \cdots \ldots \ldots + b_n x_n + e$$

حيث:

- b_0 :يمثل الحد الثابت
- b_1، b_2،... b_n: تمثل معاملات الانحدار الجزئية أو معاملات المتغيرات المستقلة.
- e : الخطأ العشوائي.

1-فرضيات النموذج الخطي المتعدد:

إن فرضيات النموذج الخطي المتعدد هي نفسها فرضيات النموذج الخطي البسيط يضاف إليها الفرضية التالية:[1]

في حالة الانحدار الخطي المتعدد ، المتغيرات المستقلة يجب أن لا تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير، لان ذلك يولد مشكلة الازدواج الخطي.

2- تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

باستعمال طريقة المربعات الصغرى نقوم بتقدير معلمات هذا النموذج الذي يمثل الظاهرة المدروسة وذلك انطلاقا من الشرط التالي[2]:

$$\boldsymbol{s = \sum_{i=1}^{n} \left(y_i - \hat{Y}_i\right)^2 \rightarrow min}$$

[1] Hussam Hicheml, Ghafes Al-Fetae , Data analysis and modeling by using computer, application SPSS, ctp, p356.

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة،مرجع سابق، ص148.

ويمكن كتابة الشرط السابق كما يلي:

$$\boldsymbol{s = \sum_{i=1}^{n} (y_i - b_0 - b_1 x_1 - b_2 x_2 - \cdots \ldots \ldots - b_n x_n)^2 \rightarrow min}$$

باعتبار ان (x_i) و (y_i) قيم فعلية ومعروفة فان s عبارة عن دالة ذات المجاهيل $b_0، b_1، b_2 \ldots . b_n$ و التي تمثل معاملات معادلة النموذج ، ويمكن تحديدها من خلال الدالة $s = \left(b_0، b_1، b_2، \ldots . ، b_n\right)$ بالنسبة لكل المعاملات $\left(، b_0، b_1، b_2، \ldots . ، b_n\right)$

وجعلها مساوية للصفر فنحصل على جملة المعادلات التالية:

$$\begin{cases} \sum y_i = n.b_0 + b_1.\sum x_1 + b_2.\sum x_2 + \cdots b_n.\sum x_n \\ \sum y_i \,.x_1 = b_0.\sum x_1 + b_1.\sum {x^2}_1 + b_2.\sum x_1.x_2 + \cdots b_n.\sum x_1.x_n \\ \sum y_i \,.x_2 = b_0.\sum x_2 + b_1.\sum x_1.x_2 + b_2.\sum {x^2}_2 + + \cdots b_n.\sum x_2.x_n \\ \ldots\ldots\ldots \\ \ldots\ldots\ldots \end{cases}$$

بحيث: $\boldsymbol{b_0 = \frac{\Delta_{\ 0}}{\Delta}}$ ، $b_1 = \frac{\Delta_{b_1}}{\Delta}$، $b_2 = \frac{\Delta_{b_2}}{\Delta}$ ، ..... ، $b_n = \frac{\Delta_{b_n}}{\Delta}$

الفرع الثالث: مراحل المعالجة الاقتصادية القياسية للنموذج:

تتمثل مراحل المعالجة القياسية للنموذج في الأتي:

أولا: تحديد صيغة النموذج:

إن صياغة النموذج الاقتصادي ما هي إلا عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو جملة من المعادلات، حيث أن هذه الأخيرة عبارة عن علاقة تجمع بين متغير تابع ، وآخر مستقل أو عدة متغيرات مستقلة، وتدعى كذلك بالمتغيرات التفسيرية.

إن صيغة النموذج تتوقف على نص النظرية الاقتصادية وما تقترحه أو ما يوصى به في شكل سحابة النقاط أو على ما أثبتته الدراسات التطبيقية السابقة[1].

ثانيا: تقدير وتقييم النموذج:

بعد صياغة النموذج تأتي مرحلة تقدير معلمات هذا النموذج، والتي تتم في الغالب من خلال طريقة المربعات الصغرى، ومن ثم يأتي دور التقييم الاقتصادي والإحصائي للنموذج، فالتقييم الاقتصادي يقدم مدى قابلية النموذج ومطابقته للنظرية الاقتصادية عن طريق العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع للنموذج.

أما التقييم الإحصائي فهو يتناول الاختبارات الإحصائية وهذا بهدف قياس أداء معلمات النموذج أو النموذج كاملاً، ويكون التقييم وفق الأدوات الآتية:

– معامل الارتباط الثنائي:

ان هذ المعامل يعطي فكرة عن العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع $(\mathrm{y_i})$ وكل متغير من المتغيرات المستقلة(x_i) ، فيما اذا كانت عكسية أم طردية، قوية أم ضعيفة وذلك بحساب معامل الارتباط الثنائي لعلاقة المتغير التابع(y_i) بكل مؤشر من المؤشرات المستقلة على حدة بواسطة معامل الارتباط البسيط (r_{yx})، وذلك وفق العلاقة التالية[2]:

$$y_{\mathrm{yx_i}} = \frac{\overline{\mathrm{y} * \mathrm{x_i}} - \overline{\mathrm{x}} * \overline{\mathrm{y}}}{\sigma_{\mathrm{x_i}} * \sigma_{\mathrm{y}}}$$

– معامل الارتباط الكلي (المتعدد):

تبين قيمة معامل الانحدار المتعدد مدى وجود علاقة بين المتغير التابع و أكثر من متغير مستقل، تعطى هذه العلاقة بالصيغة التالية[3]:

---

[1] مجدي الشربجي ، الإقتصاد القياسي ، النظرية و التطبيق ، دار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر سنة 1994 ، ص22 .

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص44

[3] نفس المرجع، ص 156

$$r_{yx1,x2,x,\ldots xn} = \sqrt{1 - \frac{A}{B}}$$ حيث أن قيم **A ,B** تتحدد كالتالي:

$$A = \begin{vmatrix} 1 & r_{Yx1} & r_{Yx2} & \cdots & \cdots & r_{Yxn} \\ r_{x1Y} & 1 & r_{x1x2} & \cdots & \cdot\cdot & r_{x1xn} \\ r_{x2y} & r_{x2x1} & 1 & \cdots & \cdots & r_{x2xn} \\ \cdot & \cdot & \cdot & 1 & \cdot & \cdot \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & 1 & \vdots \\ r_{Yx1} & r_{Yx1} & r_{Yx1} & r_{Yx1} & r_{Yx1} & 1 \end{vmatrix} ، B = \begin{vmatrix} 1 & r_{x1,x2} & r_{rx1x3} & \cdots & \cdots & r_{x1,xn} \\ r_{x2,x1} & 1 & r_{x2,x3} & \cdots & \cdot\cdot & r_{x2,xn} \\ r_{x2,x1} & r_{x1,x2} & 1 & \cdots & \cdots & r_{x3,xn} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ r_{xn,x1} & r_{xn,x2} & r_{xn,x3} & \ldots. & \ldots. & 1 \end{vmatrix}$$

– **معامل التحديد(R^2)** : أن موضوعية وجودة تمثيل النموذج المقترح يعبر عنها بمعامل التحديد المتعددة (R^2)، بحيث معامل التحديد(R^2)= **مربع معامل الارتباط المتعدد**

ويمكن حسابه من العلاقة التالية[1]:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum(y_i - \hat{y}_i)^2}{\sum(y_i - \overline{y})^2}$$

–

– **معامل الارتباط الجزئي:**

في الانحدار المتعدد يكون المتغير التابع دالة في مجموعة متغيرات مستقلة، تؤثر بدرجة أو أخرى في المتغير التابع، ويكون من المفيد معرفة درجة الارتباط الصافي للمتغير التابع بكل متغير من المتغير ات المستقلة، ويتم ذلك عن طريق ما يسمى بمعامل الارتباط الجزئي ، ويعرف معامل الارتباط الجزئي بانه: "أداة لقياس صافي الارتباط بين متغير تابع، وآخر مستقل بعد حذف التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة الأخرى، أي مع تثبيتها"[2].

– **اختبار فيشر(F)**:

وهو اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح ككل، وذلك بالمقارنة بين القيمة الفعلية ($F_{réel}$) والقيمة الحرجة آو الجد ولية ($\mathbf{F_{tab}}$) من جدول مقياس فيشر ، وتحسب ($F_{réel}$) وفق العلاقة التالية:

$$F_{réel} = \frac{R^2}{1-R^2} \cdot \frac{n-m-1}{m}$$ -

– **أما $\mathbf{F_{tab}}$**: بحسب درجات الحرية v_1 ، v_2 ونكتب $F_{(0.05)(v_2, v_1)}$

$$v_1 = m$$ -

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص157.

[2] وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2009، ص93.

$v_2 = n - m - 1$ -

حيث:

- n: حجم العينة الإحصائية المستعملة في تكوين النموذج
- m:هو عدد المؤشرات المستعملة في النموذج

-اختبار ستيودنت(t):

من اجل تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات المعادلة المقترحة ، يتم حساب مقياس ستودنت(t) لكل المعاملات (b_i) وبعد ذلك تقارن بـ (t_{tab})المستخرجة من جدول التوزيع لستيودنت ، ويسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية (H_0) حول الطبيعة العشوائية او الموضوعية لتكوين معادلة الانحدار. أما القيمة الجد وليۃ (t_{tab}) فنحصل عليها من جدول التوزيع الإحصائي لستيودنت عند درجة حرية مقدارها $v_2 = (n - m - 1)$، ومستوى معنوية$\alpha = 0.05$.

– اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي لحدود الخطأ:

يستعمل اختبار $(Waston)$ للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود أخطاء النموذج(ε_i) إذ من الفروض الأساسية في نموذج الانحدار المتعدد هي استقلالية الأخطاء، أي لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، ولأجراء الاختبار يجب وضع الفرضية التالية :

فرضية العدم : $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة : $H_1: \rho \neq 0$

ويعتمد اختبار D.W على الأخطاء العشوائية الناتجة في النموذج الخطي العام، على وفق الصيغة $(e_t = Y_t - \hat{Y}_t)$ ولغرض أيجاد الاختبار، يستوجب أيجاد القيمة العليا(d_u) والقيمة الدنيا (d_L) لمعامل(D.W) الموجود في جداول خاصة محسوبة على أساس درجات الحرية لحجم العينة (n) وعدد المتغيرات المستقلة تحت المعتمدة في الدراسة (k) وبمستوى معنوية معين، وعليه فإن قبول فرضية العدم أو رفضها يتم على أساس التوزيع الآتي المبين في الجدول رقم (2) وكما يلي:

جدول رقم (3–9) توزيع اختبار D.W

ت	الحالة	الاستنتاج
-1	$4-d_L < D.W < 4$	ترفض (H_o)، يوجد ارتباط ذاتي سالب.
-2	$4-d_u < D.W < 4-d_L$	لا يمكن الجزم بشيء (منطقة عدم التحديد).
-3	$d_u < D.W < 4-d_u$	تقبل(H_o)، انعدام وجود الارتباط الذاتي.
-4	$d_L < D.W < d_u$	لا يمكن الجزم بشيء (منطقة عدم التحديد).
-5	$0.0 < D.W < d_L$	ترفض (H_o)، يوجد ارتباط ذاتي موجب.

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على: عيصام عزيز شريف، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 315.

يتضح من أعلاه، أنه كلما كانت القيمة الفعلية (D.W) قريبة من الصفر دل ذلك على وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب في حين كلما اقتربت القيمة من الأربعة دل على وجود ارتباط ذاتي سالب والقيمة الوسطى لمعامل(D.W) تعني انعدام الارتباط الذاتي كلياً.

المطلب الثاني:فرز واختيار مؤشرات النموذج القياسي للظاهرة المدروسة.

نحاول في هذا الجزء من البحث قياس أثر انتشار الفساد- من رشوة واستغلال المنصب العام من قبل الموظفين، وسوء الإدارة وهدر المال العام، و السياسات الاقتصادية القسرية غير المدروسة للحكومات، وانعدام الاستقرار و البيروقراطيةة وغيرها كمتغيرات ممثلة بـ (6) متغيرات أو مؤشرات مستقلة، تقيس مدى انتشار الفساد في الدولة، جمعت بياناتها من قبل منظمات مختلفة، مستقلة، حكومية ودولية على رأسها مؤسسة" البنك الدولي"- على مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من $(2010-1996)$،ومن الضروري الإشارة إلى أن سلم القياس للمتغيرات المستقلة جميعها من المصدر على مقياس $(0-100)$ حيث القيمة الكبرى هي القيمة الفضلى، ومتغير تابع وحيد هو مؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي وهو على مقياس (مليون دينار جزائري)، وتتمثل هذه المتغيرات المستقلة في ما يلي:

X_1- حق التعبير والمساءلة: يقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، و الحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.

X_2–الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر الإداركات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات أثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي أو صراع داخلي أو تشتت الطبقة السياسية أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية.

X_3–فاعلية الحكومة: يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية : نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات ، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة.

X_4 –نوعية التنظيم والضبط :يقيس هذا المؤشر الإداراكات الحسية للمفاهيم الآتية : حدوث سياسات غير ودية حيال السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع.

X_5– سيادة القانون : مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون.

X_6–ضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية .

ومن الجدير بالذكر في البداية أن السبب الذي دفعنا إلى اعتماد مؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل التنمية الاقتصادية هو عدم توفر مؤشر مركب يمكنه التعبير عن مستوى التنمية الاقتصادية في جوانبها العديدة والمتعددة ، والتي يصعب حصرها كما ذكرنا في مؤشر واحد، كما أن هذا المؤشر يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية .

كما أن الفترة الزمنية المعتمدة والتي تعتبر قصيرة نوعا ما خاصة في هذا النوع من الدراسات والتي تتطلب فترات طويلة من اجل الحصول على نتائج ذات جودة ومصداقية عالية، كانت نتيجة ظروف قاهرة تمثلت في غياب إحصائيات كافية لمدة أطول، وحتى عدد ونوع المتغيرات التي اعتمدت في تمثيل ظاهرة الفساد قد تحكمت فيها مثل هذه الظروف والتي تفوق طاقة الطالب.

الفرع الأول:حصر وتحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة:

كثيرة هي الدراسات الإحصائية التي تناولت أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الديمغرافية في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التنمية الاقتصادية ، وقليلة تلك الدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل

القياسي المعمق أثر العوامل (محاربة البيروقراطية ، سيادة القانون، استقلال القضاء ، شفافية المعلومات ، المسؤولية والمساءلة ، تكافؤ الفرص أمام جميع أبناء الوطن في فرص الاستثمار وتقلد المناصب الحكومية حسب معايير ولوائح ، حق التعبير وحرية الصحافة ، مكافحة الفساد السياسي واستغلال المنصب العام للمصالح الشخصية .. وغيرها) في معدلات النمو الاقتصادي وديناميكية تطور مستوى معيشة المواطن ومستوى الخدمات الصحية، والتعليم وجودته، وغيرها، علماً بأن هذه المؤشرات تعد من الأدوات الحديثة التي يمكن أن تستخدمها الدول " في تعزيز الإنسان ودعمه، وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاسيما فيما يتعّلق بأكثر أفراد المجتمع فقراً"[1] .

ومن خلال دراستنا هذه سوف نحاول تحديد أثار هذه العوامل والممثلة بستة مؤشرات(حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، سيادة القانون، ضبط الفساد) على مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر –التي اقتصر تمثيلها في مؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي – باستعمال أداة تحليل الانحدار المتعدد ، هذا الأسلوب الذي يتطلب في البداية فرز واختيار أهم المؤشرات التي تستخدم في ما بعد في تكوين النموذج.

وعادة ما تتم عملية الفرز باستعمال عدة أدوات إحصائية من بينها جدول معاملات الارتباط الزوجي بين مؤشرات النموذج، معاملات الارتباط الجزئي لهذه المؤشرات ، معامل التحديد وأيضا بالاستعانة بمقياس ستيودنت المستعمل في تقييم جودة تقدير معاملات النموذج .

1 جدول معاملات الارتباط الزوجي:

تمر عملية الاختيار والفرز للمؤشرات المستقلة باستخدام جدول معاملات الارتباط الزوجي بالمراحل التالية[2]:

- دراسة وتقييم متانة وقوة العلاقة الارتباطية بين كل زوجين من المؤشرات المستقلة (x_i) وذلك بحساب جميع معاملات الارتباط الزوجي بين كل مؤشرين اثنين على حدة من خلال حساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون $(r_{x.x})$.
- تقييم العلاقة الارتباطية بين (y_i) وكل متغير من المتغيرات المستقلة (x_i) وذلك بحساب معامل الارتباط الزوجي لعلاقة المتغير التابع (y_i) بكل مؤشر من المؤشرات المستقلة على حدة بواسطة معامل

$$y_{yx_i} = \frac{\overline{y * x_i} - \overline{x} * \overline{y}}{\sigma_{x_i} * \sigma_y}$$

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانيا

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق ، ص139.

الارتباط البسيط (r_{yx})، وذلك وفق علاقة الارتباط الزوجي لبيرسون التالية:

حيث:

$\overline{x_i}$: المتوسط الحسابي للمتغير المستقل(X_i).

$\overline{y}$: المتوسط الحسابي للمتغير التابع(Y_i).

σ_y، σ_{x_i}: الانحراف المعياري لكل من (X_i)و(Y_i).

- وضع معاملات الارتباط المتحصل عليها في جدول من اجل مقارنتها، بحيث إذا كان معامل الارتباط الزوجي بين مؤشرين مستقلين قوياً أي $(r_{x.x} \geq 0.70)$فهذا يدل على وجود علاقة قوية بين هذين المؤشرين، في هذه الحالة لا يجب إظهار المؤشرين مع بعض في النموذج القياسي المتعدد المراد تكوينه، أي نعتبر أن احدهما ينوب عن الأخر ويمثله ولمعرفة أي المؤشرين المستقلين يجب التخلص منه وأي منهما يجب الاحتفاظ به نرجع إلى معامل ارتباط كل منهما بالمؤشر التابع (y_i) ونحتفض بالمؤشر الذي يكون ارتباطه بـ(y_i) اكبر.

بعد حساب معاملات الارتباط البسيطة بين (x_i) و (y_i) بالاعتماد على المعطيات المتاحة وبالاستعانة ببرنامج (SPSS) نحصل على جدول معاملات الارتباط الزوجي التالي:

جدول رقم:(3-10) قيم معاملات الارتباط الزوجية

المؤشرات	y	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5	x_6
y	1.000	0.432	0.789	0.459	0.504	0.702	-0.379
x_1	0.432	1.000	0.672	0.193	0.781	0.622	0.452
x_2	0.789	0.672	1.00	0.361	0.375	0.715	0.117
x_3	0.459	0.193	0.361	1.000	0.079	0.204	-0.118
x_4	0.504	0.781	0.375	0.079	1.000	0.483	0.396

x_5	0.702	0.622	0.715	0.204	0.483	1.000	0.049
x_6	-0.379	0.452	.117	-0.118	0.396	0.049	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من خلال الجدول السابق صعوبة فرز واختيار المؤشرات المستقلة ذات التأثير القوي على المتغير التابع (y_i) والتي يجب الاحتفاظ بها في تكوين النموذج وتلك التي يعتبر تأثيرها ضعيفا والتي يجب التخلص منها والاستغناء عنها، وذلك يعود إلى معاملات الارتباط الزوجية بين المؤشرات المستقلة والمتغير التابع التي في غالبها ضعيفة أو متوسطة.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط للمؤشر المستقل x_2 (الاستقرار السياسي)بالمؤشر التابع (y_i) (مستوى الناتج المحلي الاجمالي) يساوي $r_{yx_2} = 0.789$ وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه قوية بين الاستقرار السياسي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذه العلاقة هي نسبية فقط لأنه تم احتسابها مع بقاء تأثير العوامل المستقلة الأخرى وبالتالي عدم إمكانية التقييم الحقيقي والمطلق لمدى تأثير x_2 على(y_i) بمعزل عن تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى .

نسجل كذلك من خلال الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط البسيط للمؤشرات المستقلة الأخرى $(x_1, x_6, x_3, x_4, x_5)$ بالمؤشر التابع منفردة كل على حدة هي متوسطة أو ضعيفة نوعا ما، وكما ذكرنا فيما سبق فان هذا الضعف في القوة ألارتباطيه هو نسبي ويعود إلى عدم عزلها وتصفيتها من تأثير المؤشرات

المستقلة الأخرى ، كما نذكر أن كل معاملات الارتباط البسيط كانت بالإيجاب ماعدا معامل الارتباط البسيط للمتغير x_6 حيث جاء بالسلب .

وفي ما يخص معاملات الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة فنلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة ارتباطيه قوية بين:

-المتغير المستقل x_1 (حق التعبير والمساءلة) و المتغير المستقل x_4 (نوعية الأطر التنظيمية) حيث كان معامل الارتباط الزوجي بينهما يساوي $r_{x_1x_4} = 0.781$ وهو ما يعني ضرورة إبعاد احد المتغيرين من تكوين النموذج ،ووفق ما تقدم وبالعودة إلى معامل الارتباط البسيط لكل مؤشر من المؤشرين على حدة مع المتغير المستقل نجد أن : $r_{yx_4} \geq r_{yx_1}$ ، نقوم مبدئياً باستبعاد المتغير المستقل x_1 (هذا الإبعاد يكون مبدئيا في انتظار الاختبارات اللاحقة والتي يفترض بها إثبات هذه النتائج المبدئية).

-المتغير المستقل x_2 (الاستقرار السياسي) و المتغير المستقل x_5 (سيادة القانون) حيث كان معامل الارتباط الزوجي بينهما يساوي $r_{x_2x_5} = 0.715$ وهو ما يعني ضرورة إبعاد احد المتغيرين من تكوين النموذج

وبالعودة إلى معامل الارتباط البسيط للمؤشرين مع المتغير المستقل y_i كل على حدة نجد أن: $r_{yx_2} \geq r_{yx_5}$ نقوم مبدئياً باستبعاد المتغير المستقل x_5 (هذا الإبعاد يكون مبدئيا في انتظار الاختبارات اللاحقة والتي يفترض بها إثبات هذه النتائج المبدئية).

إن النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الجزئية تقودنا إلى اعتماد أداة إحصائية أخرى لتصفية وفرز المؤشرات المستقلة المعتمدة في دراستنا والحكم على هذه المؤشرات ايها يعتبر أساسي في تكوين النموذج وأي منها غير أساسية .

الفرع الثاني: مقارنة الارتباط الجزئي بالارتباط البسيط :

نحاول في هذه المرحلة إيجاد معامل الارتباط الجزئي الذي يظهر تحييد أو تصفية العلاقة بين مؤشر مستقل (X_i) والمؤشر التابع (Y_i) من تأثير المؤشرات المستقلة الأخرى، ثم نقارنها بقيم الارتباط البسيط حتى نتمكن من

فرز المؤشرات المستقلة الأساسية وغير الأساسية، التي تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تقييم العلاقة الارتباطية بين (Y_i) وكل متغير من المتغيرات المستقلة (X_i) وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط الزوجي لعلاقة المتغير التابع بكل مؤشر من المؤشرات المستقلة على حدة بواسطة معامل الارتباط البسيط. (r_{xy})
- دراسة مستوى التأثير المطلق للعناصر المستقلة (X_i) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، من خلال حساب معامل الارتباط الجزئي(X_i)مع (Y_i)، وذلك بعزل تأثير المؤشرات المستقلة الأخرى.
- مقارنة معامل الارتباط الجزئي والارتباط الزوجي للمتغيرات.

1-**دراسة مستوى التأثير النسبي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع:** وتتم هذه الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط الزوجي بين كل المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع باستخدام معامل الارتباط البسيط (r_{xy}).

1. 1.التأثير النسبي لمؤشر حق التعبير والمساءلة على الناتج المحلي الإجمالي:

بعد حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير المستقل x_1 والمتغير التابع Y $(r_{yx_1} 0.432)$ مع بقاء العوامل الأخرى مؤثرة نلاحظ وجود ارتباط موجب ضعيف بين مؤشر حق التعبير والمساءلة ومستوى الناتج المحلي الإجمال.

1. 2.**التأثير النسبي لمؤشر الاستقرار السياسي على الناتج المحلي الإجمالي:**

من خلال حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير المستقل x_2 والمتغير التابع Y $(r_{yx_2} = 0.789)$ مع بقاء العوامل الأخرى مؤثرة نلاحظ وجود ارتباط موجب قوي بين مؤشر الاستقرار السياسي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

1. 3 . **التأثير النسبي لمؤشر فاعلية الحكومة على الناتج المحلي الإجمالي:**

تبين نتيجة حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير المستقل X_3 والمتغير التابعY $(r_{yx_3} = 0.459)$ مع بقاء العوامل الأخرى مؤثرة، وجود ارتباط موجب ضعيف بين مؤشر فاعلية الحكومة ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

1. 4. **التأثير النسبي لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية على الناتج المحلي الإجمالي:**

من خلال حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير المستقل x_4 والمتغير التابع Y $(r_{yx_4} = 0.504)$ مع بقاء العوامل الأخرى مؤثرة، نلاحظ وجود ارتباط موجب متوسط بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

1. 5. **التأثير النسبي لمؤشر سيادة القانون على الناتج المحلي الإجمالي:**

بحساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير المستقل X_5 والمتغير التابع Y والذي يساوي $(r_{yx_5} = 0.702)$ ، وهذا يدل على العلاقة الارتباطية القوية بالموجب بين مؤشر سيادة القانون ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

1. 6. **التأثير النسبي لمؤشر ضبط الفساد على الناتج المحلي الإجمالي:**

بعد حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير المستقل X_1 والمتغير التابع Y $(r_{yx_6} = -0.379)$ مع بقاء العوامل الاخرى مؤثرة، نلاحظ وجود ارتباط ضعيف عكسي بين مؤشر ضبط الفساد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال ما سبق يظهر أن ترتيب أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للارتباط الزوجي هي كما يلي:

1. الاستقرار السياسي بمعامل ارتباط زوجي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره: $r_{yx_2} = 0.789$

2. سيادة القانون بمعامل ارتباط زوجي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره: $r_{yx_5} = 0.702$

3. نوعية الأطر التنظيمية بمعامل ارتباط زوجي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره: $r_{yx_4} = 0.504$

4. فاعلية الحكومة بمعامل ارتباط زوجي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره: $r_{yx_3} = 0.459$

5. حق التعبير والمساءلة بمعامل ارتباط زوجي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره: $r_{yx_1} = 0.432$

6. ضبط الفساد بمعامل ارتباط زوجي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره: $r_{yx_6} = -0.379$

2- دراسة مستوى التأثير المطلق للعناصر المستقلة(X_i) على المتغير التابع (y):

تتم هذه الخطوة من خلال حساب معامل الارتباط الجزئي بين (X_i)و(Y_i)مع تثبيت العوامل المستقلة الأخرى مثلا[1]:

$$r_{yx_1(x_2x_3\ldots x_n)} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{Y_{x_1}x_2\ldots x_n}}{1-r^2_{Y_{x_2}x_3\ldots x_n}}}$$

حيث أن:

$R^2_{Y_{x_1}x_2\ldots x_n}$: هو معامل التحديد المتعدد وهو عبارة عن مربع معامل الارتباط المتعدد لـ (Y_i)مع كل المتغيرات المستقلة.

$r^2_{Y_{x_2}x_3\ldots x_n}$: هو مربع معامل الارتباط المتعدد لـ(Y_i)مع كل المؤشرات المستقلة ماعدا (X_1)

2. 1. دراسة التأثير المطلق لمؤشر حق التعبير والمساءلة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

إن حساب معامل الارتباط الجزئي بين مؤشر حق التعبير والمساءلة و مستوى الناتج المحلي الإجمالي يدل على مدى تأثير حق التعبير والمساءلة وحده بعد تثبيت تأثير المتغيرات الأخرى على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ويشير معامل الارتباط المطلق بينهما إلى:

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق ، ص165.

$$r_{yx_1\overline{(x_2.x_3.x_4.x_5.x_6)}} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}{1-r^2_{yx_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}} = -0.312$$

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين مؤشر حق التعبير والمساءلة و مستوى الناتج المحلي الإجمالي صغيرة وهذا يدل على أن التأثير الذاتي أو المستقل لمؤشر حق التعبير والمساءلة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ضعيف .

2 .2.دراسة التأثير المطلق لمؤشر الاستقرار السياسي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

أعطى حساب معامل الارتباط الجزئي لمؤشر الاستقرار السياسي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي النتيجة التالية:

$$r_{yx_2\overline{(x_1.x_3.x_4.x_5.x_6)}} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}{1-r^2_{yx_1.x_3.x_4.x_5.x_6}}} = 0.960$$

نلاحظ وجود ارتباط جزئي كبير (صافي من تأثير العوامل المستقلة الأخرى) بين الاستقرار السياسي و مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على أن تأثير الاستقرار السياسي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي هو تأثير ذاتي ومستقل وغير مشترك مع العوامل الأخرى.

2 .3.دراسة التأثير المطلق لمؤشر فاعلية الحكومة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

كانت نتيجة حساب معامل الارتباط الجزئي لمؤشر فاعلية الحكومة مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$r_{yx_3\overline{(x_1.x_2.x_4.x_5.x_6)}} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}{1-r^2_{yx_1.x_2.x_4.x_5.x_6}}} = 0.732$$

هذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه كبيرة بين مؤشر فاعلية الحكومة و مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يدل على التأثير الكبير لفاعلية الحكومة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بغض النظر عن تأثير العوامل المستقلة الأخرى.

2 .4.دراسة التأثير المطلق لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

أدى حساب معامل الارتباط الجزئي بين نوعية الأطر التنظيمية و مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى النتيجة التالية:

$$r_{yx_4\overline{(x_1.x_2.x_3.x_5.x_6)}} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}{1-r^2_{yx_1.x_2.x_3.x_5.x_6}}} = 0.922$$

تدل قيمة معامل الارتباط الجزئي بين نوعية الأطر التنظيمية و مستوى الناتج المحلي الإجمالي على التأثير الكبير نوعية الأطر التنظيمية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بعد عزل تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى.

2 .5.دراسة التأثير المطلق لمؤشر سيادة القانون على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

أعطى حساب معامل الارتباط الجزئي لمؤشر سيادة القانون على مستوى الناتج المحلي الإجمالي النتيجة التالية:

$$r_{yx_5\overline{(x_1.x_2.x_3.x_4.x_6)}} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}{1-r^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_6}}} = 0.48$$

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين مؤشر سيادة القانون و مستوى الناتج المحلي الإجمالي صغيرة وهذا يدل على أن التأثير الذاتي أو المستقل لسيادة القانون على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ضعيف إذا ما تم عزل تأثير المتغيرات الأخرى.

2 .6.دراسة التأثير المطلق لمؤشر ضبط الفساد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

كانت نتيجة حساب معامل الارتباط الجزئي لمؤشر ضبط الفساد على مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$r_{yx_6\overline{(x_1.x_2.x_3.x_4.x_5)}} = \sqrt{1 - \frac{1-R^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6}}{1-r^2_{yx_1.x_2.x_3.x_4.x_5}}} = -0.976$$

تدل قيمة معامل الارتباط الجزئي بين مؤشر ضبط الفساد و مستوى الناتج المحلي الإجمالي على الارتباط القوي جداً بالسلب بين المتغيرين، وهو ما يدل على التأثير الكبير لمؤشر ضبط الفساد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بعد عزل تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن ترتيب تأثير أهم العوامل المؤثرة على مستوى الناتج المحلي الإجمال بالنسبة للارتباط الجزئي هي كما يلي:

1 -ضبط الفساد بمعامل ارتباط جزئي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره:

$$r_{yx_6\overline{(x_1.x_2.x_3.x_4.x_5)}} = -0.976$$

2 -الاستقرار السياسي بمعامل ارتباط جزئي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره:

$$r_{yx_2\overline{(x_1.x_3.x_4.x_5.x_6)}} = 0.960$$

3 -نوعية الأطر التنظيمية بمعامل ارتباط جزئي مع مستوى الناتج المحلى الإجمالي قدره:

$$r_{yx_4\overline{(x_1.x_2.x_3.x_5.x_6)}} = 0.922$$

4 -فاعلية الحكومة بمعامل ارتباط جزئي مع مستوى الناتج المحلى الإجمالى قدره:

$$r_{yx_3\overline{(x_1.x_2.x_4.x_5.x_6)}} = 0.732$$

5 -سيادة القانون بمعامل ارتباط جزئي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره:

$$r_{yx_5\overline{(x_1.x_2.x_3.x_4.x_6)}} = 0.480$$

6 -حق التعبير والمساءلة بمعامل ارتباط جزئي مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قدره:

$$r_{yx_1\overline{(x_2.x_3.x_4.x_5.x_6)}} = -0.312$$

3- مقارنة العلاقة الارتباطية النسبية والعلاقة الارتباطية المطلقة بين المتغيرات المستقلة (X_i) ومستوى الناتج المحلي الاجمالي (Y_i) :

يتم من خلال هذه المقارنة ترتيب المؤشرات المستقلة $(x_1.x_2.x_3.x_4.x_5.x_6)$ حسب درجة تأثيرها النسبي والمطلق على المؤشر التابع(Y_i)، والجدول التالي يوضح هذه المقارنة:

الجدول رقم :(3-11) ترتيب المتغيرات المستقلة حسب درجة ارتباطها الزوجي والجزئي بالمتغير التابع.

الارتباطات	حق التعبير والمساءلة X_1	الاستقرار السياسي X_2	فاعلية الحكومة	الأطر التنظيمية X_4	سيادة القانون X_5	ضبط الفساد
معامل الارتباط الخطي البسيط	0.432	0.78	0.459	0.504	0.702	-0.379
الترتيب	5	1	4	3	2	6
معامل الارتباط الجزئي	-0.312	0.96	0.732	0.922	0.485	-0.976
الترتيب	6	2	4	3	5	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن تأثير المتغير X_5 (سيادة القانون) كان عاليا باستخدام الارتباط البسيط لكن عند استخدام الارتباط الجزئي اثبت العكس ، معنى ذلك أن تأثير هذا العامل كان سببه تأثير العوامل الأخرى ، فالعوامل الأخرى هي التي أدت إلى ارتفاع معامل الارتباط الزوجي بين سيادة القانون ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، أما كل من المتغيرات X_2 ، X_3 ، X_4، X_6 (الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، ضبط الفساد) فنلاحظ أن معاملات ارتباطها الجزئية كبيرة وهي اكبر من معاملاتها الزوجية وهو ما يفسر التأثير القوي الصافي (المطلق) لهذه العوامل على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للمتغير X_1 (حق التعبير والمساءلة) فيبين كلا من معامله الزوجي ومعامله الجزئي على تأثيره الضعيف على مستوى الناتج الحلي الإجمالي.

ومن خلال الجدول السابق نستنتج أن أكثر العوامل تأثيرا على مستوى الناتج الحلي الإجمالي هي:

- ضبط الفسادX_6، الاستقرار السياسيX_2، نوعية الأطر التنظيميةX_4، فاعلية الحكومةX_3 .

أما اقل المؤشرات تأثيرا على مستوى الناتج الحلي الإجمالي والتي يمكن استبعادها عند تكوين النموذج مبدئياً هي: حق التعبير والمساءلةX_1 وسيادة القانونX_5 .

(هذا الإستبعاد يكون مبدئيا في انتظار الاختبارات اللاحقة والتي يفترض بها إثبات هذه النتائج المبدئية).

الفرع الثالث: تحليل معامل التحديد:

إن موضوعية وجودة تمثيل المعادلة المفروضة للنموذج يعبر عنها بمعامل التحديد المتعدد (R^2)، والذي يقيس صلاحية النموذج في مجمله عن طريق قياس جودة التوفيق ، إذ يوضح نسبة انحرافات قيم (Y) بالنسبة للانحرافات الكلية ، وتزداد جودة النموذج مع اقتراب $(\boldsymbol{R^2})$ من الواحد ، ويمكن استعمال معامل التحديد المصحح $\left(\overline{R^2}\right)$ لأنه يقيس جودة التوفيق أفضل من (R^2) ، ذلك لان قيمة (R^2) تتأثر بعد المتغيرات في النموذج بحيث ترتفع مع كل زيادة في عدد هذه المتغيرات، أما قيمة $\left(\overline{R^2}\right)$ فتزيد وتنقص وهذا حسب أهمية المتغيرات التي أضيفت للنموذج[1].

نحاول من خلال حساب معاملات التحديد معرفة مستوى تأثير كل مؤشر مستقل على قوة تمثيل المعادلة ودرجة تفسيرها للظاهرة محل الدراسة، مما يساعدنا على فرز وتحديد المؤشرات التي يمكن استبعادها في بناء النموذج، ونضرا لكثرة وتعدد المحاولات قمنا بإدراجها في الملحق رقم(04) وكانت أهم النتائج المتحصل عليها كالأتي:

الجدول رقم:(3-12) معاملات التحديد

المؤشرات المستقلة	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد المتعدد	معامل التحديد المتعدد المصحح
X_2 , X_3, X_4, X_6	0.992	0.985	0.976
X_2 , X_3, X_4, X_6, X_5	0.994	0.988	0.976
X_2 , X_3, X_4, X_6, X_1	0.993	0.986	0.974
X_2 , X_3, X_4, X_6, X_5, X_1	0.994	0.989	0.976

x_2

[1] رضا عبد الله أبو سريع، مرجع سابق، ص 125

من خلال النتائج المتحصل عليها والمبينة في الملحق رقم(04)نلاحظ أن المؤشر المستقل (الاستقرار السياسي) له اكبر دور في تفسير تغيرات (Y_i)(مستوى الناتج المحلي الإجمالي) ، وذلك لان معامل التحديد لديه هو: $R^2_{yx_2} = 0.622$، وعند إضافة المؤشر المستقل x_6 (ضبط الفساد) إلى النموذج يرتفع معامل التحديد نوعا ما وتصبح قيمته: $R^2_{yx_2x_6} = 0.848$، هذا يعني ان المؤشرين $(x_2، x_6)$ يفسران لوحدها التغيرات التي تحدث في(Y_i) بنسبة 0.848% ، وعند إضافة المتغير

x_4 (نوعية الأطر التنظيمية) إلى النموذج السابق يرتفع معامل التحديد بشكل كبير ليبلغ: $R^2_{yx_2x_6x_4} = 0.974$ ، وبإضافة x_3 (فاعلية الحكومة)إلى النموذج تصبح قيمة معامل التحديد المتعدد $R^2_{yx_2x_6x_4x3} = 0.985$ أما قيمة معامل التحديد المتعدد المصحح فتبلغ أعلى قيمة لها والتي تساوي $(\overline{R^2 = 0.976})$ ، كما نلاحظ كذلك أن إضافة المتغيرين X1(حق التعبير والمساءلة)، X5 (وسيادة القانون) إلى النموذج السابق يؤدي إلى ارتفاع ولو طفيف في قيمة معامل التحديد مع بقاء معامل التحديد المصحح ثابتا عند القيمة $(\overline{R^2 = 0.976})$ وهو ما يعني عدم تأثير المتغيرين X1, X5 في تكوين النموذج المقترح.

إن نتيجة المقارنة بين المؤشرات المستقلة باستعمال معامل التحديد و معامل التحديد المصحح من اجل تحديد أهمية هذه المؤشرات في تكوين النموذج توضح الأهمية الكبيرة للمؤشرات $(x_2، x_6، x_4، x_3)$، وهي النتيجة التي تؤكد ما توصلنا إليه في الاختبارات السابقة.

من خلال جملة الاختبارات التي قمنا بها لأجل فرز وتحديد المؤشرات ذات الأهمية في تكوين النموذج، توصلنا إلى نتائج مهمة لكنها تبقى مبدئية، ومن اجل التأكد أكثر واخذ فكرة صريحة وواضحة عن الأهمية المطلقة لكل من المؤشرات السابقة في تفسير الظاهرة المدروسة وفي تكوين النموذج المتعدد الذي يفسرها فإننا سوف نلجأ إلى مجموعة اختبارات أخرى وهي اختبار فيشر، واختبار ستيودنت واختبار معامل الارتباط الذاتي لحدود الخطأ، هذه الاختبارات تتطلب تقدير النموذج المقترح وذلك بإدخال جميع المؤشرات المستقلة المقترحة في البداية ومن ثم تقييم هذا النموذج.

الفرع الرابع: تقدير النموذج:

نقوم بتقدير معالم النموذج وذلك بإدخال كل المؤشرات المستقلة المقترحة ومن بعد ذلك إجراء اختبار موضوعية معامل الارتباط ومعامل التحديد وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة بواسطة مقياس فيشر، كما نقوم كذلك بتقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات معادلة الانحدار وذلك بحساب مقياس ستيودنت.

بالاعتماد على البيانات المتاحة وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج (spss)تم تقدير معاملات النموذج القياسي المقترح لتمثيل علاقة المؤشر التابع (y_i)(مستوى الناتج المحلي الإجمالي)

بالمؤشرات المستقلة $\left(x_1 ،x_2، x_3، x_4، x_5، x_6\right)$ (حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، ضبط الفساد) تم التوصل إلى الصيغة التالية:

$$y_i = 4547664.179 + 50436.952x_1 + 430937.533x_2 + 5243.156x_3 + 160938.915x_4 + 32291.831x_5 - 261687.584x_6$$

$$R = 0.994 \qquad R^2 = 0.989 \qquad \overline{R^2} = 0.976 \quad F = 75.12$$

$$t_{b_0} = 5.993 \qquad t_{b_1} = -0.734 \qquad t_{b_2} = 7.700 \quad t_{b_3} = 2.740$$

أ–التحليل الاقتصادي:

نلاحظ أن كل من معاملات معادلة الانحدار المقدرة التالية $\left(b_0 ، b_1 ، b_2 ، b_3، b_4، b_5\right)$ هي موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين كل من حق التعبير والمساءلة و الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة و نوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن زيادة هذه المؤشرات وتحسنها يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما المعامل(b_6) فجاء بالسالب ومعنى ذلك وجود علاقة عكسية بين مؤشر ضبط الفساد ومؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق كذلك مع النظرية الاقتصادية، على اعتبار أن أي ارتفاع في مؤشر ضبط الفساد والذي يقيس (الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية)، يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

ب–**التحليل الإحصائي:**

– تحليل معامل الارتباط المتعدد:

تشير قيمة معامل الارتباط المتعدد $R = 0.994$ ، وجود علاقة ارتباطيه قوية جدا بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي(Y_i) وكل المؤشرات المستقلة مجتمعة.

– تحليل معامل التحديد المتعدد:

تظهر قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.989$ ن معادلة الانحدار المقترحة تمثل العلاقة المدروسة تمثيلا جيدا وهي ذات معنوية إحصائية كبيرة، وتشير كذلك إلى أن 98.9% من التغيرات في (y_i) تتسبب فيها المؤشرات المعتمدة في النموذج.

– تحليل اختبار فيشر:

وهو اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح ككل، وذلك بالمقارنة بين القيمة الفعلية ($F_{réel}$) والقيمة الحرجة أو الجدولية ($\mathbf{F_{tab}}$) من جدول مقياس فيشر بحيث أن:

$$F_{réel} = \frac{R^2}{1-R^2} . \frac{n-m-1}{m} = 75.12$$

أما $\mathbf{F_{tab}}$: بحسب درجات الحرية $\boldsymbol{v_2}$ ، $\boldsymbol{v_1}$ ونكتب $\boldsymbol{F_{(0.05)(v_2, v_1)}}$

n: حجم العينة الإحصائية المستعملة في تكوين النموذج.

m:هو عدد المؤشرات المستعملة في النموذج.

وعليه فان القيمة الجدولية هي:$\boldsymbol{F_{(0.05)(5, 6)}} = 4.95$

نلاحظ أن: $F_{réel} > F_{tab}$ أي أن قيمة معامل التحديد المتحصل عليها هي قيمة موضوعية وان المعادلة تمثل العلاقة بصفة جيدة، وهذا مايؤكد موضوعية معامل التحديد المتعدد في قياس جودة تمثيل معادلة الانحدار المقدرة للنموذج المقترح .وبالتالي رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1، بحيث ان:

H_0: تعني أن النموذج عشوائي في تكوينه وليس له مصداقية ومعنوية إحصائية.

H_1: تعني أن النموذج ذو مصداقية وله معنوية إحصائية ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

- **تحليل اختبار ستيودنت**:

من اجل تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات المعادلة المقترحة ، نحسب مقياس ستودنت (t) لكل المعاملات (b_i) ونقارنه (t_{tab})المستخرجة من جدول التوزيع لستيودنت ، ويسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية(H_0) حول الطبيعة العشوائية او الموضوعية لتكوين معادلة الانحدار. أما القيمة الجد ولي ة (t_{tab}) فنحصل عليها من جدول التوزيع الإحصائي لستيودنت عند درجة حرية مقدارها

$v_2 = (n - m - 1)$، ومستوى معنوية$\alpha = 0.05$ ، وعليه فان:

نلاحظ من خلال النتائج ان كل من t_{b_0} ،t_{b_2} ،t_{b_3}،t_{b_4} ،t_{b_6} هي اكبر من t_{tab} وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 :أي أن الحد الثابت و الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وضبط الفساد تأثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

ونلاحظ أن كل من t_{b_1} ، t_{b_5} هي اقل من t_{tab} وعليه نقبل الفرضية H_0 بمعنى أن حق التعبير والمساءلة وسيادة القانون لا تؤثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: تكوين النموذج القياسي المتعدد للظاهرة المدروسة:

بناءا على نتائج التحليل والاختبارات السابقة فإن نتيجة فرز واختيار المؤشرات المستقلة الأساسية في تكوين النموذج هي $(x_2، x_3 ، x_4، x_6)$ ، وهذا مايعني ان النموذج الذي نحن بصدد تكوينه يتكون من خمسة متغيرات هي:

y_i: مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

x_2: مؤشر الاستقرار السياسي.

x_3: مؤشر فاعلية الحكومة.

x_4: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية.

x_6: مؤشر ضبط الفساد.

فيكون النموذج من الشكل: $$y_i = b_0 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + b_6x_6$$

الفرع الأول: تقدير النموذج النهائي

بالاعتماد على البيانات المتاحة وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج (spss)تم تقدير معاملات النموذج القياسي المقترح لتمثيل علاقة المؤشر التابع (y_i)(مستوى الناتج المحلي الإجمالي) بالمؤشرات المستقلة $(x_2،x_3، x_4، x_6)$ (الاستقرار السياسي،فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، ضبط الفساد) تم التوصل إلى الصيغة التالية:

$$y_i = 4921565.800 + 446303.589x_2 + 4930.529x_3 + 155472.243x_4 - 274800.631x_6$$

$$R = 0.992 \quad R^2 = 0.985 \quad \overline{R^2} = 0.976 \quad F = 114.625$$

$$t_{b_0} = 6.527 \quad t_{b_2} = 11.394 \quad t_{b_3} = 2.988 \quad t_{b_4} = 6.18 \quad t_{b_6} = -10.003 \quad DW = 2.616$$

تشير معلمة المتغير x_2 في النموذج أعلاه ، إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في قيم المتغير (الاستقرار السياسي) تؤدي إلى زيادة المتغير التابع(مستوى الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار 446303.586 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى$(x_6 \text{ ، } x_3، x_4)$، وكذلك بالنسبة الى معلمة المتغير x_3 والتي تشير إلى أن زيادة في مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4930.529 وحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى$(x_6 \text{ ، } x_2، x_4)$. وتؤدي الزيادة في مؤشر نوعية الأطر التنظيمية بوحدة واحدة إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 155472.243وحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى $(x_6 \text{ ، } x_2، x_3)$، أما الزيادة في مؤشر ضبط الفساد بمقدار وحدة واحدة فينتج عنه تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 274800.631 وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى.

الفرع الثاني: تقييم النموذج القياسي:

بعد حصولنا على المعادلة الممثلة للنموذج الخاص بالظاهرة محل الدراسة نحاول تقديم عرض تقييمي لهذا النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات المساعدة على ذلك.

– تحليل معامل الارتباط المتعدد:

تشير قيمة معامل الارتباط المتعدد $R = 0.992$ وجود علاقة ارتباطيه قوية جدا بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي(Y_i) وكل المؤشرات المستقلة مجتمعة.

– تحليل معامل التحديد المتعدد:

يعبر عن موضوعية وجودة تمثيل المعادلة المقترحة للعلاقة بين المؤشرات بمعامل التحديد المتعدد الذي هو مربع معامل الارتباط المتعدد، والقيمة المرتفعة جدا لمعامل التحديد في النموذج المشكل في دراستنا لدليل على الفعالية الكبيرة التي يتمتع بها هذا النموذج في تمثيل العلاقة محل الدراسة حيث أن من التغيرات ا 98.5% ، (Y_i) تتسبب فيها المؤشرات المعتمدة في النموذج، أما الباقي (1.5%) من التغيرات فتعود أسبابها إلى عوامل أخرى.

- تحليل اختبار فيشر:

إن القيمة الجد ولي ة هي: $4.12 = \boldsymbol{F}_{(0.05)(4,\ 7)}$، وعليه فان : $F_{réel} > F_{tab}$ أي أن قيمة معامل التحديد المتحصل عليها هي قيمة موضوعية وان المعادلة تمثل العلاقة بصفة جيدة، وهذا ما يؤكد موضوعية معامل التحديد المتعدد في قياس جودة تمثيل معادلة الانحدار المقدرة للنموذج المقترح .وبالتالي رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1، والتي تعني أن النموذج ذو مصداقية وله معنوية إحصائية كبيرة.

-تحليل اختبار ستيودنت:

بعد حساب مقياس ستودنت (t) لكل المعاملات (b_i) ومقارنتها بـ (t_{tab})المستخرجة من جدول التوزيع لستيودنت، عند درجة حرية $v_2 = (n - m - 1)$، ومستوى معنوية$\alpha = 0.05$ ، يمكن ملاحظة أن كل من t_{b_0} ،t_{b_2} ،t_{b_3} ،،t_{b_4} ،t_{b_6} هي اكبر من t_{tab} وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 :أي أن الحد الثابت و الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وضبط الفساد تأثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

- تقييم الأداء العام لجودة النموذج:

وهو يعني اختبار قدرة هذا النموذج على إجراء توقعات لقيمة الظاهرة المدروسة في المستقبل، يتم إجراء هذا الاختبار باستعمال معامل عدم التساوي(U)، يحسب هذا المعامل حسب الصيغة التالية[1]:

$$U = \frac{\sqrt{\frac{\sum(\hat{Y}_i - y_i)^2}{n}}}{\sqrt{\frac{(\sum \hat{Y})^2}{n}} + \sqrt{\frac{(\sum y_i)^2}{n}}}$$

بالاستعانة ببرنامج SPSS تم حساب (U)، حيث: 496695 عليها توضح بان قدرة النموذج المقترح على التوقع والاستطلاع قوية وذلك لاقترابها من الصفر.

-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

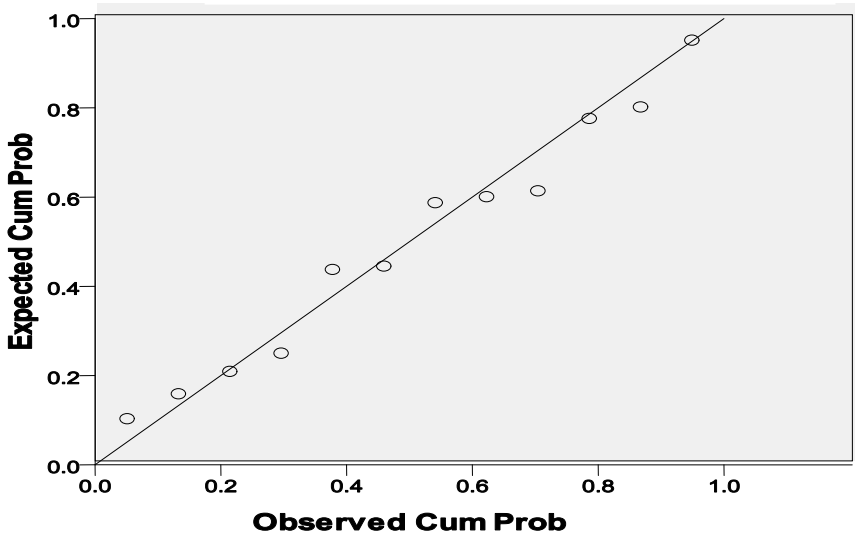
لغرض اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية بمستوى دلالة 5%، وبدرجة حرية $k =$ $n = 12$ ، و 4 تم حساب إحصائية $(D.W)$ بحيث $D.W = 2.616$ وبالتالي فهي في المجال $4 - d_u < D.W < 4 - d_L$ والذي يشير الى منطقة عدم التحديد المبينة في الجدول رقم(3-9) وبالتالي ومن الناحية التطبيقية عادة مايفترض عند وقوع القيم الفعلية لمقياس $(D.W)$ في منطقة عدم التحديد وجود ارتباط ذاتي وترفض الفرضية H_0. والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، علما أن $d_u = 2.18$ ، $d_l = 0.51$.

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص54.

-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

وللتحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء قمنا بتمثيل القيم الاحتمالية التراكمية للأخطاء على المحور الأفقي والقيم التراكمية المتوقعة للأخطاء على المحور العمودي.

الشكل رقم(3-3): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

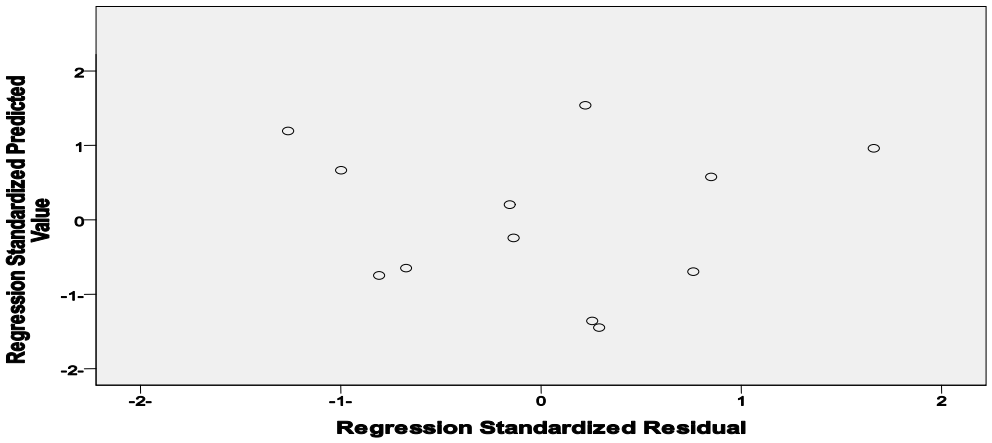


ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معظم النقاط تتجمع تقريبًا بمحاذاة الخط المستقيم مما يشير إلى أن البواقي تتوزع طبيعيًا بمتوسط يساوي الصفر.

- اختبار فرضية تجانس الخطأ العشوائي:

للتحقق وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي ، قمنا بتمثيل قيم(y)على محور افقي والبواقي المعيارية على المحور العمودي، ولاحظنا من الشكل الناتج(شكل رقم(**3-4**))أن النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساو حول الصفر؛ مما يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة ، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل رقم(3–4): تجانس الخطأ



الاستنتاج:

بعد العملية التقييمية التي قمنا بها على النموذج المتعدد المقترح والمكون تتأكد لنا نتائج اختبارات فرز وتصفية المؤشرات التي قمنا بها في المرحلة الابتدائية ، التي أوضحت أن تأثير مؤشرات حق التعبير والمساءلة وسيادة القانون على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي ضعيفة ، بينما تأكد كذلك التأثير القوي والكبير لمؤشرات الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وضبط الفساد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشرات الفساد الأكثر أهمية وتأثيرا على مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر المعتمد في دراستنا .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الوصول إلى الهدف الرئيسي من الدراسة ككل والمتمثل في محاولة قياس للفساد، وتحديد العلاقة بين مختلف مؤشرات الفساد والتنمية الاقتصادية في الجزائر وقد تمكنا من تحقيق شيء مما هدفنا إليه وذلك بعد انتهاجنا لعدة خطوات تمثلت في:

- استعراض واقع الفساد وواقع التنمية الاقتصادية في الجزائر
- دراسة قياسية (تكوين نموذج قياسي متعدد) لأثر بعض مؤشرات الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل نذكر:

- إن زيادة مؤشرالاستقرار السياسي(ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات أثنية، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية ، تهديد إرهابي ، صراع داخلي، تشتت الطبقة السياسية أو تغييرات دستورية ، انقلابات عسكرية)بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 446303.586وحدة.
- إن زيادة مؤشر نوعية التنظيم والضبط (حدوث سياسات غير ودية حيال السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع) بمقدار درجة واحدة يودي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار155506.254وحدة.
- إن الزيادة في مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار4930.529 وحدة.
- إن تغير مؤشر ضبط الفساد (الفساد بين المسؤولين الحكوميين ، الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية) بدرجة واحدة يؤدي إلى تغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 283320.780وحدة في الاتجاه المعاكس وذلك نظرا للعلاقة العكسية بين هذين المتغيرين.
- تسهم ظاهرة الفساد بشكل عام في تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وان مجال مكافحة الفساد واسع ومتعدد وان كل خطوة إلى الأمام في هذا المجال تمثل إضافة إلى جهود التنمية الاقتصادية.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

انطلقت الدراسة من حقيقة وجود ظاهرة الفساد في دول العالم كافة، سواء المتقدمة منها أو النامية بدون استثناء، ما استدعى الاهتمام العالمي بمواجهة هذه الظاهرة لأثارها السلبية على القيم الأخلاقية والوظيفية وعلى كفاءة الأجهزة الإدارية وإعاقة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتفاوت وطأت الفساد وشدته ونمط ممارسته من مجتمع لأخر، وهناك أيضا اختلافات داخل البلد الواحد بين القطاعات المصابة بالفساد في طبيعة الظروف والعوامل المهيأة له، والآليات التي تجري بها ممارساته وتعاملاته المختلفة، والجزائر شانها في ذلك شأن دول العالم ،حيث تؤكد الإحصاءات الصادرة عن الأجهزة المختلفة عن حقيقة وجود ظاهرة الفساد بأنماطه وأشكاله المختلفة، وجاءت دراستنا لتوضيح ظاهرة الفساد في الجزائر وتحديد أثارها وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول: "**أهمية قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**" .

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول غير المقدمة والخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار النظري للفساد من خلال ثلاثة مباحث ، حيث غطى الأول مفهوم الفساد وأنواعه، وأسبابه ، وتناول الثاني أبعاد الفساد وأثاره، واشتمل الثالث مؤشرات الفساد وأساليب قياسه، ثم تناول الجهود الدولية و المحلية في مواجهة هذه الظاهرة، وتناول الفصل الثاني التنمية الاقتصادية في ثلاث مباحث ، جاء في الأول التنمية: مفهومها، أهدافها وأبعادها، أما المبحث الثاني فـقد غطى التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها واستراتيجياتها، بينما المبحث الثالث فقد تناول: مقاييس التنمية الاقتصادية، مقوماتها وأسباب تعثرها في الدول النامية، وجاء الفصل الثالث لتحديد العلاقة من خلال ثلاثة مباحث، تم تخصيص المبحثين الأول والثاني للتحليل الإحصائي لواقع الفساد والتنمية الاقتصادية في الجزائر ، أما المبحث الثالث فقد خصص للتحليل القياسي لأثر مؤشرات الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وعودة إلى ما ذكرناه عن أشكال الفساد وأسبابه و جهود مكافحته نلمس بوضوح حجم الانعكاسات السلبية للفساد على المسار التنموي في مختلف الدول ،فالفساد يضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ، ويؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات ، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة ،كما أن الفساد يعمل ضد الديمقراطية لأنه يزيد من سلطة ونفوذ الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، كما أنه يؤذي الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، إلى جانب تشويهه للسياسات العامة وإهداره للموارد ، ويضعف الفساد من شرعية الدولة ويتهدد الاستقرار السياسي

والأمني، مما يستدعي العمل على إيجاد حلول ناجعة لمحاصرة هذه الظاهرة التي تستنزف موارد هامة يمكن أن توجه إلى الاستثمار في قطاعات مختلفة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن القدرة على محاربة الفساد والحد من نموه وانتشاره لا تزال رهينة الإرادة السياسية ، وهذه الإرادة غير متوفرة في غالبية الدول النامية والجزائر إحدى هذه الدول و إن مكافحة الفساد باعتباره أحد معوقات التنمية يتطلب توفر إرادة سياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح ومنح هامش من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور فاعل ومؤثر ومساند للجهود التي تبذلها الحكومات الرامية إلى محاربة الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره ، كما يتطلب تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية التي ترى في الفساد عبئاً إضافياً، خاصة وأن تدفق الاستثمارات الخارجية على الدول النامية يساهم في دفع عجلة التنمية وفي كسر احتكار التكنولوجيا والتقنية الحديثة المادية وغير المادية كالمهارات الإدارية والتنظيمية .

نتائج الدراسة:

من الدراسة التحليلية لظاهرة الفساد و مشكلة التنمية الاقتصادية، و الدراسة القياسية لتأثير مؤشرات الفساد على التنمية الاقتصادية نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ تعددت مفاهيم الفساد فهناك من يوسع مضمونه لربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى، وهناك تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسيب والفوضى واستجابة للحاجة والعوز أو ردة فعل لأوضاع سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة.
- ✓ أنَّ الفساد بجميع أنماطه من رشاوى واختلاس وابتزاز وما إلى ذلك، ليس ظاهرة حديثة النشأة، ولا هو مقتصر على البلدان النامية دون المتقدمة منها، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- ✓ تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم أثاره صعوبات وإشكاليات عديدة ، وأهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة مستترة يحرص أطرافها في أغلب الأحيان على إخفاء معالمها والإحجام علن الإفصاح عنها، كما أن تنوع ظواهر الفساد، يجعل لكل نوع، الخصوصية المتعلقة به في القياس، وهذه الخاصية في طبيعة الظاهرة تفرض خصوصية في التعامل معها في عملية القياس للتقييم أو للتشخيص أو للمقارنة أو للعلاج، حيث أن هدف القياس يغير من أسلوب وأدوات ومنهجية القياس.

وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- ✓ إن زيادة مؤشرالاستقرار السياسي(ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات أثنية، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية ، تهديد إرهابي ، صراع داخلي، تشتت الطبقة السياسية أو تغييرات دستورية ،

انقلابات عسكرية)بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار **4 46303. 586** وحدة (مليون دينار جزائري).

- ✓ إن زيادة مؤشر نوعية التنظيم والضبط (حدوث سياسات غير ودية حيال السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع) بمقدار درجة واحدة يودي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار155506.254وحدة (مليون دينار جزائري).
- ✓ إن الزيادة في مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار4930.529 وحدة (مليون دينار جزائري).
- ✓ إن تغير مؤشر ضبط الفساد (الفساد بين المسؤولين الحكوميين ، الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية) بدرجة واحدة يؤدي إلى تغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 283320.780وحدة (مليون دينار جزائري) في الاتجاه المعاكس وذلك نظرا للعلاقة العكسية بين هذين المتغيرين.

- ✓ تسهم ظاهرة الفساد بشكل عام في تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإن مجال مكافحة الفساد واسع ومتعدد وان كل خطوة إلى الأمام في هذا المجال تمثل إضافة إلى جهود التنمية الاقتصادية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

– إن الحديث عن" الفساد وأثره " موضوع متشعب الأبعاد، فالمتتبع لأدبيات الفساد يجد أنها لا تتحدث في واقع الأمر عن نوع واحد من الفساد بل عدة أنواع منها الفساد السياسي والفساد الاقتصادي والفساد الإداري والفساد ...،وفي ظل وجود هذه الأنواع من الفساد لابد وأن تختلف الأسباب المؤدية إلى كل منها وبالتالي النتائج المترتبة عليها وإن كان ذلك لا يلغي حقيقة اشتراك هذه الأنواع في الكثير من الأسباب والنتائج، غير أنه ومع الإدراك بأهمية الأثر الذي يتركه الفساد فإن ذلك يجب أن يكون منطلقًا في البحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها معالجة أسباب ظهور هذه المعضلة ومن ثم محاولة التصدي لها، كما أن أي برنامج لمكافحة الفساد لن يكون الهدف منه أو البرامج المماثلة له هو القضاء على الفساد تمامًا فذلك مطلب صعب التحقق، ولكن يكون هدف هذا البرنامج الحد من آثار هذا الفساد ما أمكن ، من ناحية أخرى فإن نجاح أي برنامج في مكافحة الفساد لن يُكتب له النجاح إذا لم تتضافر معه جهود أخرى يأتي في

مقدمتها النية الصادقة في مكافحة هذه الآفة وترجمة هذه النية إلى عمل إجرائي يتمثل في إصلاح البنية السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية والإعلامية والقضائية.

-إننا قد لا نفتقر إلى حد كبير إلى الأساليب التي يمكن من خلالها إصلاح مجتمعاتنا بما يساعد على الحد من تفاقم مشكلة الفساد، ولكننا نفتقر إلى العمل الجاد في هذا المشروع وبخاصة ما يتصل منها بمحاولة إصلاح النظام السياسي والإداري والقضائي الذي يمكن من خلاله ضبط منافذ هذا الفساد والحد من انتشاره .

- لابد أن تكون هناك رؤية مستقبلية يمكن من خلالها استباق الأحداث في معالجة مشكلاتنا بشكل عام، ومنها مشكلة الفساد بدلا من أن تكون أعمالنا في مجملها ردود فعل اتجاه أحداث الفساد، إننا يجب أن ندرك أن مشكلة الفساد اليوم ليست هي مشكلة الأمس ولن تكون كذلك بنفس الصورة في المستقبل وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نعد أنفسنا وأجهزتنا المعنية بذلك للتعامل مع هذه المشكلات في إطار الأمانة والنزاهة والشفافية.

-إن معالجة أية ظاهرة تتطلب تحديدها بدقة، وفي ظل غموض مفاهيم الفساد وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه يصعب معالجته، لذا فانه يوصى بضرورة تحديد المعاني الدقيقة لهذا المصطلح حتى تسهل معالجته.

- جاء في الدراسة أن اهم أسباب الفساد تمثل في العامل الاقتصادي ، لذلك يوصى برفع مستويات الأجور ووضع حد ادني لها حتى يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلبات الحياة.

- أن الحاجة ما زالت ملحة لمزيد من الدراسات حول أسباب الفساد (وخصوصاً العوامل الدولية) لما لها من أهمية في ضل التحديات الراهنة الحاضر، وتقديم الحلول .

- ضرورة تأسيس جهاز خاص لمكافحة الفساد يتكون من شخصيات ذات مصداقية ونزاهة وإعطائه الاستقلالية التامة ومنحها الصلاحيات الكاملة في إجراء التحقيقات واتخاذ القرارات دون الرجوع للقضاء.

- إن تخفيف القيود البيروقراطية يقلل من الفساد واستلام الرشاوى من قبل الموظفين الحكوميين الذين يتسلحون بالقانون وقدرتهم على تعطيل الأعمال

-ونشير في نهاية هذه الدراسة الى ان المؤشرات المتوفرة عن الفساد وعلى تنوعها مجرد مؤشرات استدلالية لانتشار الفساد وليست مقياساً دقيقاً له، و لا تعكس واقع الفساد أو حجمه كما هو عليه على أرض الواقع وهو ما يتطلب وقفة جادة لصياغة مؤشر وطني خاص بنا يلائم واقعنا ، بإشراك أكاديميين مختصين من الحقوقيين وعلماء الاجتماع والإحصائيين لنعرف واقع هذه الظاهرة المدمرة والمستفحلة في بلادنا وأسبابها وآلياتها، ووضع الأسس السليمة لسبل معالجتها.

أفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا المركز ة على قياس الفساد وتحديد أثاره على التنمية الاقتصادية ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكالات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:

- قياس الفساد وتحديد أثاره على التنمية المحلية.
-الإصلاح الإداري الاليكتروني في سبيل القضاء على الفساد الإداري و المالي.
- اثر الإصلاح الإداري على محاربة الفساد في النفقات العمومية.

وأخيرا أستشهد بما قاله الأصفهاني في وصف أعمال البشر، حيث قال:" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يومه إلا وقال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زدت هذا لكان يستحسن، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا لعمري من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر" سائلا المولى العلي القدير أن يوفقنا وأن يقينا الفساد وشروره، وأن يجعلنا من عباده الصالحين المصلحين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. إبراهيم سعد الدين، دراسات في التنمية والتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت 1983.
2. إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية :دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع، الطبعة الأولى، 2009.
3. احمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،2006 ،ص 9.
4. احمد جامع، التخطيط الشامل للتنمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني ، السنة التاسعة، القاهرة، 1976.
5. احمد دويدار، التنمية الاقتصادية والتجربة المصرية، بدون دار نشر، القاهرة، 1977.
6. أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع، ط4 ، الجزائر، 1999 .
7. أحمين شفيق ، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر ، مطبعة النور ، 1999.
8. أسامة عبد الرحمن، قضايا وتحديات تنموية، دار الأزمنة ، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.
9. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987.
10. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.
11. المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى 2006.
12. بشار محمود قبلان، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
13. بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي و التنمية
14. بوفلجة غياث، مبادئ التسيير البشري، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر،2004 .
15. بول باران، وايف لاكوست، الاقتصاد السياسي للتخلف و أسباب التخلف الأساسية، دار الطليعة ، بيروت، 1970 .
16. بيتر لاكوم، الفساد ، الهيئة المصرية للكتاب ،القاهرة 2009 .
17. جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، دار الشروق ،الطبعة الأولى القاهرة 2007.

18. جيفري ساكس ، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر ، ترجمة سمير كريم ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، 1996 .
19. حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
20. حسن ابشر الطيب ، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2006.
21. حسن ابشر الطيب. أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2006 .
بابكر الشيخ، غسل الأموال :آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2003.
22. حسن حسن شحاته، حرمة المال العام في الشريعة الإسلامية ، دار النشر للجامعات ، القاهرة الطبعة الأولى ،1999.
23. حسين عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها:أسس وتطبيقات على الوطن العربي، دار وائل للنشر، عمان،2002 .
24. حمدي عبد العظيم،عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008.
25. خليل حسن خليل، محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963.
26. رضا عبد الله أبو سريع، تحليل البيانات باستخدام برنامجspss ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان ، 2004.
27. رمزي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، بدون دار للنشر،1991.
28. روبرت بارو، النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1998.
29. سالم توفيق النجفي وآخرون، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
30. سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية مفاهيم أساسية رؤية واقعية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1988.
31. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسات للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسيات والمؤسسات،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، .
32. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية، الإسكندرية بدون تاريخ .
33. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.
34. صلاح الدين نامق، اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

35. صموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، دار الحداثة، بيروت، 1984 .
36. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
37. طارق بانورى وآخرون ، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (آلا سكوا)،1996.
38. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية: دار الفجر للنشر والتوزيع:الجزائر، 2008.
39. عادل أحمد حشيش،تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية ، بيروت 1974.
40. عادل حسنين، التنمية العربية وعامل النفط العربي، دراسات في التنمية والتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1985.
41. عامر الكبيسي ،الفساد والعولمة تزامن لا توأمة ،المكتب الجامعي الحديث ،2005 .
42. عبد الخالق السيد، مدخل إلى دراسات التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، 1996.
43. عبد الخالق فاروق،اقتصاديات الفساد في مصر:كيف جرى افساد مصر والمصريين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى2011.
44. عبد العزيز سعد، جرائم الاعتداء على الأموال العامة والخاصة .الجزائر:دار هومة، 2005 .
45. عبد العزيز عبد الله السنبل ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، أكاديمية نا يف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2001.
46. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
47. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
48. عبد الله بن دعية، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
49. عبد الله بن ناصر آل غصاب، منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى الرياض 2011 .
50. عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
51. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة ،العربية السعودية، الطبعة الأولى2000 .
52. عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، 1999.
53. عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " .

54. علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، دار الوحدة العربية ، بيروت،1984.
55. على غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
56. علي لطفي ،التنمية الاقتصادية ،مكتبة عين شمس ،القاهرة،. 1980
57. عمر القاضي، الفساد الإداري وإمكانيات الإصلاح الاقتصادي، عمان ،الأردن ،2007 .
58. عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت 1998.
59. عيس الغزالي ،الديمقراطية والتنمية ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2006
60. غسان بدر الدين ، جدلية التنمية والتخلف ، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت2001 .
61. غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، الطبعة الأولى، بيروت،. 1993
62. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة للطباعة والنشر، .بيروت،2 . 198
63. الفساد الإداري المالي في المجتمع العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
64. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
65. كميل حبيب، حازم النبي، من النمو والتنمية إلى العولمة و الغات: رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس. لبنان 2000.
66. لحسن بو نعامة عبد الله. الفساد وأثره في القطاع الخاص.جامعة نايف للعلوم الأمنية .2003.
67. محمد أمين البشرى ،الفساد والجريمة المنظمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2007.
68. محمد بجاوي، من اجل نظام اقتصادي دولي جديد، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
69. محمد بلقاسم حسن بهلول،"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
70. محمد بن عبد الرحمن الجنيدل، اثر الرشوة في تعثر النمو الاقتصادي و أساليب دفعها في ظل الشريعة الإسلامية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1982 .
71. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1993.
72. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

73. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
74. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية: مفهومها –نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
75. محمد عدنان وديع، التنمية والبشر، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص 18.
76. محمد عدنان وديع،وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
77. محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001.
78. محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة و التضييع ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
79. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة الإشعاع الفنية 1999.
80. محمد مصطفى سليمان ،حوكمت الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006.
81. محمود عبد الفضيل ،"مفهوم الفساد ومعاييره:الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"،مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى،بيروت،2004.
82. محمود محمد فتحي ،الإدارة العامة المقارنة ،مطابع الفرزدق التجارية ،الرياض ،1997.
83. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007.
85. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.
86. منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2003.
87. منير الحمش. الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.
88. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية،بيروت، 1992.
89. نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد :كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، 2005.
90. نور احمد ، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ،مكتبة الأسرة ،القاهرة 2004 .
91. هاشم ألشمري ، إيثار ألفتلي ،الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان 2011 .

92. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي،:دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،الطبعة الأولى،2006.
93. وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2009.
94. يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 .
95. البرتيني ج.م، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1980 .

2-ملتقيات ومؤتمرات

1. احمد صقر عاشور ، وقائع مؤتمر :آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية ،منظور استراتيجي ومؤسسي، القاهرة، 2001.
2. بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، المؤتمر العربي لمكافحة الفساد :المحور الثاني مكافحة الفساد من منظور عالمي ،مركز الدراسات والبحوث ،الرياض، 2003.
3. بحوث وأوراق عمل الملتقى العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي المنعقد في عمان في 2007.
4. بن عاتق حنان ، موساوي زهية ،محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 2006.
5. بوسهمين احمد، ياحي توفيق، "أهم الأطراف الفاعلة في التنمية في ظل إفرازات الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة في الملقى الدولي حول : متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار 2010.
6. حرفوش سهام، وآخرون،الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها،ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،بجامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/07/ افريل 2008.
7. حسن عبدا لمطلب الاسرج، "التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية-حالة مصر- "، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007.
8. حمد الذنيبات، التحول الاقتصادي والفساد الإداري: الحاجة لتقوية وإنعاش البنية الأساسية المؤسسية،ورقة مقدمة في مؤتمر :أفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية-منظور استراتيجي ومؤسسي، المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة 2001.

9. رمضان بطوري، منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، في الدول النامية:ديسمبر 2006.

10. زين الدين بن لوصيف "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة 21-22 ماي 2002.

11. عبد الحميد براهيمي ،" دراسة حالة الجزائر "، ورقة قدمت إلى ندوة " الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية".

12. عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية التنموية "، ورقة مقدمة في ندوة حول: "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" ،المعهد العربي للتخطيط، مايو 2003 ، تونس.

13. عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " ورشة عمل حول: خصوصية التخطيط المطلوبة لاستهداف النمو بالتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان النامية "، المعهد العربي للتخطيط، سوريا في: 2001/04/03 .

14. الفساد في الحكومة ،تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ترجمة المنضمة العربية للتنمية الإدارية ،عمان ،1990 .

15. الكسندر شكولينكوف . محاربة الفساد في الدول النامية ...الوسائل وكيفية تفعيلها. منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2003.

16. لحسن بو نعامة عبد الله، الفساد وأثره على القطاع الخاص، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض 2003.

17. المجلس الو طني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو الاقتصادي 2005.

18. مساعدي عمار، المسئولية الدولية للاستعمار الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986 .

19. وائل نوارة ،" المواطنة في مصر بين الفساد وتحدي البقاء"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد21، 2008.

20. وصاف سعيدي، آليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.جامعة أمحمد بوقره، بومرداس. 2006.

3-مذكرات وأطروحات:

1. أمنصوران سهيلة ، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2006/2005.
2. بوشنافة أحمد "تخطيط القوى العاملة في الجزائر" رسالة ماجستير، غير منشورة ، في الاقتصاد الكمي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992/1991، الجزائر.
3. بوقنور اسماعيل. التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر 1991-2006).مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2007.
4. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006-2007.
5. عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1983/1982.
6. فتيحة حيمر، اثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي في الجزائر (1989-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر،2007.
7. مساعدي عمار، المسئولية الدولية للاستعمار الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986 .

4-منشورات:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2006.
3. تقرير الامم المتحدة بمناسبة الألفية، منشورات إدارة مركز الإعلام للأمم المتحدة، نيويورك،،2000 ، البنود 97الى 105من التقرير.
4. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الألفية، منشورات إدارة مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة، نيويورك،2000 .
5. تقرير البنك الدولي 2006.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر بتاريخ 8 مارس 2006.
7. جواد رمشي، الفساد المؤسسي:هل وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مركز المشروعات الخاصة،2006.
8. جورج مودى ستاورت، تكلفة الفساد: منشورات مركز المشروعات الخاصة،2006.
9. جون د سوليفان، الكسندر شكولنكوف، مكافحة الفساد: منظورات وحلول القطاع الخاص، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2005.

10. الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منشورات الأمم المتحدة ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، فيينا، 2008.
11. الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في الدول النامية. منشورات الأمم المتحدة.1997 .
12. قضايا عالمية انمائية، نشرة فصلية تصدر عن مجلس النواب / المديرية العامة للدراسات والمعلومات، الجمهورية اللبنانية، العدد 12 الفصل الثالث 2006.
13. الكسندر شكولينكوف . محاربة الفساد في الدول النامية ...الوسائل وكيفية تفعيلها. منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2003.
14. المادة 17 من القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
15. المادة 20 من القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
16. المجلس الو طني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو الاقتصادي 2005.
17. محمد حسن دخيل،إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان. 2009.
18. محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 142، اكتوبر 1989، الكويت.
19. مدخل إلى موضوع "الفساد والتنمية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،منشورات الأمم المتحدة 2008.
20. مصطفى الفقي، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2003.
21. هيثم كريم صيوان، الفساد وأثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، منشورات مركز المشروعات الخاصة،2006 .

5-الجرائد والمجلات:

1. بوريس بيجوفيتش ،"أراء في الفساد ... الأسباب والنتائج "،مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 13، 2005.
2. بوريس ملنيكوف، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2008.
3. جاسم محمد الذهبي ،الفساد الإداري في العراق ،التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 13 ،2005.
4. جلال بوعافي،" الجزائر تغرق في الرشوة، جريدة الخبر ، عدد 4838 ،الصادرة في :19 أكتوبر 2006
5. ح. سليمان،" الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى،جريدة الخبر ، عدد 4826 ،الصادرة في 05 أكتوبر 2006 .

6. حسن أبو حمود،" الفساد ومنعكسا ته الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن ، العدد الأول،2002.
7. خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، موجه للأمة بتاريخ 29 ماي . 1999 جريدة المساء ، عدد 661 ، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1999 .
8. خلفي عبد القادر، خليل عبد القادر، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته–دراسة اقتصادية حول الجزائر–، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر العدد02 /2009.
9. عبد الحليم بن مشري ،"الفساد الإداري مدخل مفاهيمي" ، مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد الخامس.
10. عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " ورشة عمل حول: خصوصية التخطيط المطلوبة لاستهداف النمو بالتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان النامية "، المعهد العربي للتخطيط، سوريا في: 2001/04/03 .
11. عز الدين كحيل ،"الفساد مفهومه ومكافحته في التصور الإسلامي" ،مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد الخامس.
12. عيسى الغزالي ،"الاتجاهات الحديثة في التنمية" ، المعهد العربي للتخطيط ،مجلة "جسر التنمية" ،العدد السادس والسبعون 2008.
13. كراشة بسمة ، " اختلاس 2,8 مليار سنتيم من ديوان الترقية و التسيير العقاري " ،جريدة الخبر اليومي، السنة 16، العدد 4634 ، الصادر:في: 22فيفري 2006 .
14. م. فاروق ، " فضيحة بعشرات الملايير في بنك الفلاحة و التنمية الريفية "،جريدة الخبر اليومي ، السنة 16، العدد 4632 ، الصادر في :20 فيفري 2006 .
15. مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسرا لتنمية ، العدد السبعون، 2008 .
16. ماجدة أبو زنط ، عثمان غنيم، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة المنارة، المجلد12، العدد 1، 2006.
17. محمد محفوظ ،"العولمة الحديثة والوحدة الوطنية" ،مجلة الكلمة، العدد الثالث عشر ،بيروت 1996.
18. مصطفى هميسي،" ابن خلدون يحذر بوتفليقة وأصحاب القرار؟ السلطة أنتجت لنا ثقافة الفساد ثم عممته" جريدة المحقق، عدد 88 ، من 17 إلى 23 نوفمبر 2007 .
19. ملخص عن التقرير السنوي لـ PNUD بجريدة الخبر عدد 2614 المؤرخ في 25 جويلية 1999.
20. مي فريد، الفساد : رؤية نظرية ،مجلة السياسات الدولية ، العدد 143، 2001.
21. انجي توكل ،حوار العدد ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ،العدد13، 2005.
22. نفيس الإسلام، بلغاريا دراسة حالة: بناء تحالف ضد الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد21 .

المراجع باللغة للأجنبية

1. A.Benachenhou, l’expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), Algérie: opu, 1982.
2. Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0 39, 1997, Algérie, .
3. Andre Margairaz, La fraude fiscale et ses succédanés – comment on échappe à l'impôt.
4. Bojo, Jan , Lenda, Enviornment and Development, Boston : Kluwer Academic Publishers, 1992.
5. C.N.E.S :Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d’ajustement structurel, Alger1998.
6. Daniel domel ،face a la corruption ،edetion karthala ،parise 2003.
7. Djillali Hadjadj, "où Prospère la Corruption". Le soir D'Algerie, 24Septembre 2005.
8. Everett E.Hagen, The economic of development, 1988.
9. Hamid temmar. Structures et modèles développement de l'Algérie, SNED, Algérie, 1974.
10. Hussain A.bekhet, Ghaleb A. refae , Data analysis and modiling by using computer, application SPSS, D.alahlia , 2007.
11. J.Phartin, "histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l’économique monde", paris : éd.Ellipse-1992 .
12. Mauro Paslo -Corruption and Growth- the Quarterly .Journal of Economics،110 1995 ، .
13. Moustafa Elfky, "Administration and Financial corruption between policies and procedures" center for international private Entreprise, Arabic edition of economic Reform journal, Issue N°.9. 2003.
14. PNUD , RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVLOPMENT HUMAIN. 2003 ..
15. Voir: Guy Bajoit, Pourquoi sont-il si pauvre? Cinq theories sur le mal developpement,Seminaire de LASTM (Association Solidaire du Tiers Monde), Luxemaubourge, No.152-153, 1995.

المواقع الإلكترونية

1. <http://search.conduit.com/ResultsExt.aspx?ctid=CT2849852&SearchSource=2&q=.
2. .www.transparency.org
3. ،http://hotfile.com/dl/118531941/26b9253/_.rar.html/
4. http : // www.aman– Palestine .org.
5. http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi
6. http//www.Shura.gov.sa/ arabic.site/may alah 65. derasa htm, , P04.

7. http://almadapaper.net/news.php?action=view&id=30530.
8. http://ar.jurispedia.org/index.php/ .
9. http://archive.transparency.org/global_priorities/international_conventions .

10. http://bpi.transparency.org/.
11. http://espoirmaghreb.wordpress.com/tag/debat.
12. http://www.aljaml.com/node/158.
13. http://www.alnajafnews.net/najafnews/news.php?action=fullnews&id=59458
14. http://www.alwahdawi.net/news_details.php?lng=arabic&sid=4570 ،
15. http://www.alwasatnews.com/2572/news/read/312084/1.html.
16. http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/064.htm.
17. http://www.arabrenewal.info/كتاب-عاديين/10547-نقد-تقرير-التنمية-الإنسانية-العربية-نموذج-لأزمة-المعرفة-والمجتمع-في-البلدان-العربيةhtml
18. http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/au
19. http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/vocabulary/
20. http://www.courdebordjbouarreridj.mjustice.dz/conference/loi_pr.
21. http://www.dctcrs.org/s2555.htm
22. http://www.eacbu.com/no54.html
23. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/8443.html?print&output_type=rss
24. http://www.ecorim.net/index.php/2011-04-02-16-57-43/90-2011-04-28-10-10-48
25. http://www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm4.pdf.
26. http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=6&id2=33 . /
27. http:// www.transparency.org/global_priorities/international_conventions.
28. http://www.un.org/ar/esa/hdr
29. www.arabanticorruption.org
30. www.sarambite.com/
31. www.undoc.org/undoc/en/drug_and_crime _conventions.html

الملاحق

الملحق رقم (01):جدول البيانات الأولية المستخدمة في تحليل الانحدار المتعدد

	حق التعبير والمساءلة المساءلة		الاستقرار السياسي		فاعلية الحكومة	
	(0-100)	**(-2.5 to +2.5)**	**(0-100)**	**(-2.5 to +2.5)**	**(0-100)**	**(-2.5 to +2.5)**
2010	**18.5**	**-1.01**	**11.8**	**-1.25**	**34.0**	**-0.56**
2009	**18.5**	**-1.03**	**12.8**	**-1.23**	**31.6**	**-0.66**
2008	**20.2**	**-0.98**	**14.9**	**-1.08**	**29.6**	**-0.65**
2007	**19.2**	**-0.99**	**14.9**	**-1.11**	**29.6**	**-0.64**
2006	**21.6**	**-0.94**	**15.4**	**-1.11**	**33.7**	**-0.56**
2005	**26.4**	**-0.74**	**17.8**	**-0.99**	**40.5**	**-0.42**
2004	**26.4**	**-0.76**	**8.7**	**-1.43**	**37.1**	**-0.50**
2003	**17.8**	**-1.11**	**5.3**	**-1.81**	**28.3**	**-0.65**
2002	**18.3**	**-1.06**	**6.3**	**-1.72**	**31.2**	**-0.61**
2000	**14.4**	**-1.18**	**8.2**	**-1.59**	**14.1**	**-0.96**
1998	**9.1**	**-1.43**	**4.3**	**-2.03**	**20.5**	**-0.81**
1996	**12.5**	**-1.28**	**4.3**	**-1.96**	**16.1**	**-0.95**

نوعية الأطر التنظيمية سيادة القانون **ضبط الفساد**

2010	**27.0**	**-0.76**	**37.8**	**-0.48**	**10.5**	**-1.15**
2009	**25.6**	**-0.76**	**34.9**	**-0.54**	**15.3**	**-1.05**
2008	**25.5**	**-0.72**	**34.5**	**-0.55**	**21.4**	**-0.80**
2007	**28.2**	**-0.69**	**36.9**	**-0.51**	**27.2**	**-0.63**
2006	**31.6**	**-0.63**	**39.0**	**-0.45**	**28.9**	**-0.58**
2005	**30.6**	**-0.71**	**40.5**	**-0.42**	**37.3**	**-0.43**
2004	**34.4**	**-0.59**	**29.8**	**-0.64**	**29.4**	**-0.54**
2003	**36.4**	**-0.55**	**30.7**	**-0.67**	**29.9**	**-0.55**
2002	**32.5**	**-0.61**	**21.0**	**-0.94**	**28.9**	**-0.60**
2000	**13.9**	**-1.14**	**14.6**	**-0.95**	**23.0**	**-0.70**
1998	**12.4**	**-1.15**	**15.1**	**-0.97**	**22.5**	**-0.73**
1996	**11.5**	**-1.16**	**32.7**	**-0.48**	**23.0**	**-0.78**

المصدر: البنك الدولي

.32

السنوات	1996	1998	2000	2002	2003	2004
الناتج المحلي الاجمالي	**2,570,029**	**2,830,491**	**4,123,514**	**4,522,773**	**4,522,773**	**6,151,898**
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي	**7,564,649**	**8,512,185**	**9,408,286**	**11,042,838**	**10,017,515**	**12,049,493**

33. المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (02):نتائج تقدير النموذج بإدخال كل المتغيرات باستخدام برنامجspss.

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x6, x5, x3, x4, x2, x1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.136E14	6	1.893E13	75.112	.000[a]
	Residual	1.260E12	5	2.520E11		
	Total	1.148E14	11			

a. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x4, x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4547664.179	758819.022		5.993	.002
	x1	-50436.952-	68708.785	-.079-	-.734-	.496
	x2	430937.533	55966.425	.640	7.700	.001
	x3	5243.156	2180.801	.123	2.740	.061
	x4	160938.915	30329.202	.429	5.306	.003
	x5	32291.831	26401.449	.090	1.223	.276
	x6	-261687.584-	25884.189	-.578-	-10.110-	.000

a. Dependent Variable: y

الملحق رقم(03): نتائج تقدير النموذج النهائي باستخدام برنامج spss.

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method

1	x3x3x3x, x4x4x4x, x6x6x6x, x2x2x2x[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.992[a]	.985	.976	4.966950E5	2.616

a. Predictors: (Constant), x3x3x3x, x4x4x4x, x6x6x6x, x2x2x2x

b. Dependent Variable: yyyy

.

Correlations

		yyyy	x2x2x2x	x4x4x4x	x6x6x6x	x3x3x3x
Pearson Correlation	yyyy	1.000	.789	.432	-.379-	.459
	x2x2x2x	.789	1.000	.375	.117	.361
	x4x4x4x	.432	.375	1.000	.396	.079
	x6x6x6x	-.379-	.117	.396	1.000	-.118-
	x3x3x3x	.459	.361	.079	-.118-	1.000
Sig. (1-tailed)	yyyy	.	.001	.081	.112	.067
	x2x2x2x	.001	.	.115	.359	.124
	x4x4x4x	.081	.115	.	.101	.404
	x6x6x6x	.112	.359	.101	.	.358
	x3x3x3x	.067	.124	.404	.358	.

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4921565.800	630687.081		7.803	.000
	x2x2x2x	446303.589	36103.018	.662	12.362	.000
	x4x4x4x	155472.243	20300.346	.415	7.659	.000
	x6x6x6x	-274800.631-	23157.329	-.607-	-11.867-	.000
	x3x3x3x	4930.529	2145.110	.116	2.988	.055

الملحق رقم (04): نتائج اختبار معامل التحديد المتعدد

المتغيرات	R	R^2	$\overline{R}^2$
X1	0.504	0.254	.180
X1, x2	0.790	0.623	.540
X1, x2, x3	0.811	0.658	.529
X1, x2, x3, x4	0.856	0.733	.581
X1, x2, x3, x4, x5	0.874	0.765	.569
X1, x2, x3, x4, x5, x6	0.994	0.989	.976
X1, x2, x3, x4, x6	0.993	.986	.974
X1, x2, x3, x5	0.843	.710	.544
X1, x2, x3, x5, x6	.963	.927	.867
X1, x2, x3, x6	.957	.915	.867
X1, x2, x4	.835	.697	.584
X1, x2, x4, x5	.851	.723	.567
X1, x2, x4, x5, x6	.988	.976	.957
X1, x2, x4, x6	.987	.974	.960
X1, x2, x5	.818	.670	.546
X1, x2, x5, x6	.956	.914	.865
X1, x2, x6	.951	.905	.869
X1, x3	.625	.390	.255
X1, x3, x4	.633	.401	.177
X1, x3, x4, x5	.782	.611	.389
X1, x3, x4, x5, x6	.927	.859	.741
X1, x3, x4, x6	.885	.783	.659
X1, x3, x5	.775	.601	.451
X1, x3, x5, x6	.918	.842	.752
X1, x3, x6	.874	.764	.676
X1, x4	.508	.258	.093
X1, x4, x5	.710	.505	.319
X1, x4, x5, x6	.901	.811	.704
X1, x4, x6	.855	.731	.630
X1, x5	.708	.501	.390
X1, x5, x6	.894	.800	.725
X1, x6	.847	.718	.655

X2	.789	.622	.584
X2, x3	.811	.657	.581
X2, x3, x4	.826	.682	.563
X2, x3, x4, x5	.844	.712	.547
X2, x3, x4, x5, x6	.994	.988	.976
X2, x3, x4, x6	.992	.985	.976
X2, x3, x5	.838	.703	.592
X2, x3, x5, x6	.945	.893	.832
X2, x3, x6	.927	.859	.806
X2, x4	.802	.644	.564
X2, x4, x5	.818	.669	.544
X2, x4, x5, x6	.988	.975	.961
X2, x4, x6	.987	.974	.964
X2, x5	.813	.661	.586
X2, x5, x6	.937	.878	.832
X2, x6	.921	.848	.814
X3	.459	.211	.132
X3, x4	.607	.368	.228
X3, x4, x5	.781	.610	.464
X3, x4, x5, x6	.911	.829	.732
X3, x4, x6	.810	.657	.528
X3, x5	.773	.597	.508
X3, x5, x6	.859	.738	.640
X3, x6	.564	.318	.167
X4	.432	.186	.105
X4, x5	.710	.504	.394
X4, x6	.873	.762	.672
X4, x5, x6	.739	.545	.444
X5	.702	.493	.443
X5, x6	.815	.665	.590
x6	.379	.144	.058